وزارة التــعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مــذكرة تخرج لنيـل شهـــادة المـــاستر
فرع علوم مالية
تخصص مالية المؤسسات

الموضوع:

أهمية المعلومات المحاسبية في دعم قرار الإقراض على مستوى البنوك التجارية

دراسة تطبيقية في البنك الوطني الجزائري (BNA) – وكالة قالمة –

من إعداد الطالبان
- عبد المجيد شلية
- وسيم رحماني

تحت إشراف
الأستاذ فوزي سماعلي

السنة الجامعية:2012-2013

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله جل و علا

<<قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَ نُسُكِي وَ مَحْيَايَ وَ مَمَاتِي لِلّٰهِ رَبِّ العَالَمِينَ>>

{سورة الأنعام، الآية 162}

<<أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَ قَائِماً يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَ يَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ، قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الأَلْبَابِ>>

{سورة الزمر، الآية 9}

صدق الله العظيم

شكر و تقدير

الحَمْدُ لله الذِي هَدَانَا لِهَذَا وَ مَا كُنَا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا الله

فبادئ الأمر نرفع أيدينا إلى الخالق الذي أمدنا بالقوة وزودنا بالإرادة لإنجاز هذا العمل المتواضع شاكرين و حامدين أمّا بعد:

نتقدم بخالص الشكر و الامتنان وأسمى عبارات التقدير و الاحترام و التبجيل نحن مُعِدُّوا هذا العمل المتواضع إلى أستاذنا الكريم الذي له الفضل الكبير بعد الله عز وجل في إنجاز هذا العمل، إلى السيد "فوزي سماعلي" الذي كان خير دليل و عون في هذا الإنجاز المتواضع، حفظك الله و دمت مثلاً لنا و قدوةً لمن بعدنا فما عسانا إلاّ أن نشكرك جزيل الشكر على كل ما قدمته لنا من معلومات و نصائح.

كما نتوجه بالشكر إلى كل من ساندنا و مدّ لنا يد العون من قريب أو من بعيد على إتمام هذا العمل.

كما نسأل الله أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم و أن يرفع درجاتنا في الجنة و يكون خير معين لكل باحث أو طالب من بعدنا.

الزميلان منجزي المذكرة

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على آخر النبيين والمرسلين وبعد:

فأتقدم بالشكر والامتنان إلى الله عز وجل وأحمده على توفيقه لنا في انجاز هذا العمل المتواضع حمداً وثناءً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

كما أتقدم بإهدائي هذا:

إلى من كانت سبباً في وجودي وأرضعتني من خالص حنانها وكانت مبعث الأمل وحثتني على النجاح والعمل، إلى الدرة الغالية والجوهرة النفيسة التي لا تقدر بثمن إلى أمي الغالية، إلى من أعتز وأفخر به و تعب من أجل راحتي و حبيب قلبي الغالي، أبي الحنون.

إلى إخوتي: هاجر، خديجة، عبد الجليل.

إلى عمتي زهية وابنتها كلثوم، كما لا أنسى أخوالي وخالاتي خاصة خالتي سعاد و فوزية ونبيلة التي أسأل الله أن يفرج عنها في أقرب وقت هي وزوجها وأولادها: مجد، إلياس، والكتكوتة الصغيرة تسنيم، إلى خالي فواد وخالي أحمد وإلى كل أفراد العائلة وكل من يحمل لقب شلية ولقب معيزي.

إلى الزميلة عائشة التي أتمنى لها التوفيق و السداد.

إلى أساتذة قسم العلوم المالية وعلى رأسهم الأستاذ فوزي سماعلي الذي كان خير عونٍ لنا وساعدنا في انجاز هذا العمل.

إلى جميع أصدقائي وزملائي في الدراسة، خاصة وسيم، عصام، عبد الرحمن، معاذ، بلال، جلال، خليل، توفيق، محمود، زيكريا، وكل الأصحاب من قريب أو من بعيد.

عبد المجيد

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على آخر النبيين والمرسلين وبعد:

أهدي ثمرة جهدي و نجاحي إلى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف، و التي لم تقصر في تربيتي و توجيهي، أمي الغالية.

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح، أبي الغالي.

إلى من تذوقت معهم أجمل الأوقات إخوتي الأعزاء: رضوان، دنيا.

إلى أفراد عائلة رحماني وغيراري كبيراً و صغيراً.

إلى أساتذة قسم العلوم المالية خاصة الأستاذ فوزي سماعلي الذي كان لنا خير مشرف و موجه.

إلى أصدقائي و زملائي في الدراسة خاصة عبد المجيد، و عصام الدين الذي كان يدرس معنا، و أمضينا معه سنوات دراسية جميلة، و كل من أعرفهم من قريب او من بعيد.

وسيم

الفهرس العام:

المواضيع	الصفحة
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: نظام المعلومات و المعلومات المحاسبية	**01**
تمهيد	02
المبحث الأول: المحاسبة و نظام المعلومات	**03**
المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات	**03**
الفرع الأول: محاسبة العمليات	05
الفرع الثاني: محاسبة الحقوق	05
المطلب الثاني: المحاسبة كنظام للمعلومات	**06**
المطلب الثالث: سمات المحاسبة كنظام للمعلومات	**08**
المطلب الرابع: خصائص النظام المحاسبي كنظام للمعلومات	**09**
المبحث الثاني: البيانات و المعلومات المحاسبية	**11**
المطلب الأول: مفهوم البيانات و المعلومات المحاسبية	**11**
الفرع الأول: البيانات المحاسبية	11
الفرع الثاني: المعلومات المحاسبية	11
المطلب الثاني: أهمية و خصائص و مصادر المعلومات المحاسبية	**12**
الفرع الأول: أهمية المعلومات المحاسبية	12
الفرع الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية	14
الفرع الثالث: مصادر المعلومات المحاسبية	18
المطلب الثالث: معايير جودة المعلومات المحاسبية	**20**
الفرع الأول: الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية	20
الفرع الثاني: المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية	20
الفرع الثالث: الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية	20
الفرع الرابع: التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية	21
الفرع الخامس: الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية	21
المطلب الرابع: مستخدمو المعلومات المحاسبية	**21**
الفرع الأول: المستخدمون الداخليون	22
الفرع الثاني: المستخدمون الخارجيون	22
المبحث الثالث: أدوات عرض المعلومات المحاسبية	**23**
المطلب الأول: القوائم المالية الرئيسية	**23**
الفرع الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية)	23
الفرع الثاني: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)	25
الفرع الثالث: قائمة الأرباح المحتجزة (التغيرات في حقوق الملكية)	26
الفرع الرابع: قائمة التدفقات النقدية	26
المطلب الثاني: التقارير المالية	**27**
خاتمة الفصل الأول	29
الفصل الثاني: البنوك التجارية و قرار منح الائتمان	**30**
تمهيد	31

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية..... 32
المطلب الأول: مفهوم و موارد و استخدامات البنوك التجارية..... 32
الفرع الأول: مفهوم البنك التجاري..... 32
الفرع الثاني: موارد و استخدامات البنوك التجارية..... 32
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية..... 36
الفرع الأول: الوظائف التقليدية..... 36
الفرع الثاني: الوظائف الحديثة..... 37
المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية..... 38
الفرع الأول: الربحية..... 38
الفرع الثاني: السيولة..... 39
الفرع الثالث: الأمان..... 39
المبحث الثاني: قرار منح الائتمان في البنوك التجارية..... 41
المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي (القرض)..... 41
الفرع الأول: تعريف الائتمان المصرفي..... 41
الفرع الثاني: عناصر الائتمان المصرفي..... 41
الفرع الثالث: أدوات الائتمان المصرفي..... 42
المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي..... 42
الفرع الأول: من حيث الغرض من الائتمان..... 42
الفرع الثاني:من حيث مدة الائتمان..... 42
الفرع الثالث: من حيث الجهة المستفيدة..... 43
الفرع الرابع: من حيث طبيعته..... 43
المطلب الثالث: السياسة الائتمانية في البنوك التجارية..... 43
الفرع الأول: تعريف السياسة الائتمانية..... 44
الفرع الثاني: التفرقة بين الإستراتيجية الائتمانية و الإجراءات الائتمانية..... 44
الفرع الثالث: ملامح السياسة الائتمانية..... 45
الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الائتمانية للبنوك..... 46
الفرع الخامس: أركان السياسة الائتمانية..... 46
المطلب الرابع: الضوابط الحاكمة لعملية الإقراض في البنوك التجارية..... 47
الفرع الأول: ضوابط الائتمان الخارجية..... 48
الفرع الثاني: ضوابط الائتمان الداخلية..... 51
المبحث الثالث: دور المعلومات المحاسبية في دعم القرار الائتماني... 58
المطلب الأول: قيمة المعلومات و عملية اتخاذ القرار..... 58
الفرع الأول: ندرة الموارد الاقتصادية..... 59
الفرع الثاني: ظروف عدم التأكد..... 59
الفرع الثالث: التغذية الراجعة..... 59
الفرع الرابع: التكلفة والعائد..... 59
الفرع الخامس: تنوع مصادر المعلومات..... 59
المطلب الثاني: أنواع و وسائل جمع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار..... 60
الفرع الأول: أنواع المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار..... 60
الفرع الثاني: وسائل جمع المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار..... 61

المطلب الثالث: مساهمة المعلومات المحاسبية في حل المشاكل و القرارات..... 62
المطلب الرابع: أهمية و دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الائتماني... 63
الفرع الأول: نبذة عن العميل..... 63
الفرع الثاني: المقدرة..... 63
الفرع الثالث:ربحية التسهيلات..... 63
الفرع الرابع: غرض التسهيلات..... 63
الفرع الخامس: المبلغ المطلوب..... 63
الفرع السادس:التسديد..... 63
الفرع السابع:الضمانة..... 64
خاتمة الفصل الثاني..... 65
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري (BNA).. 66
تمهيد..... 67
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري (BNA)..... 68
المطلب الأول: التعريف بالبنك محل الدراسة..... 68
الفرع الأول: نشأته..... 68
الفرع الثاني: تعريفه..... 68
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري (BNA)..... 69
الفرع الأول: الموارد البشرية..... 69
الفرع الثاني: مصلحة القروض و التعهدات..... 70
المطلب الثالث: وظائف البنك الوطني الجزائري (BNA)..... 70
الفرع الأول: القطاع العمومي..... 71
الفرع الثاني: القطاع الخاص..... 71
الفرع الثالث: قطاع التجارة الدولية..... 72
المطاب الرابع: عملية الإقراض في البنك الوطني الجزائري (BNA)..... 72
الفرع الأول: مراحل القرض المتبعة من طرف البنك الوطني الجزائري..... 72
الفرع الثاني: معدلات الفائدة..... 73
الفرع الثالث: عملية منح القرض في البنك الوطني الجزائري..... 74
المبحث الثاني: تفسير واستخلاص نتائج الدراسة..... 75
المطلب الأول: تحليل و تفسير أجوبة الإستمارة..... 75
الفرع الأول: تحليل و تفسير أجوبة الإستمارة المتعلقة بالمعلومات المحاسبية..... 75
الفرع الثاني: تحليل و تفسير أجوبة الإستمارة المتعلقة بالقدرة الإيرادية للعميل... 76
الفرع الثالث: تحليل و تفسير أجوبة الإستمارة المتعلقة بالتدفقات النقدية..... 78
الفرع الرابع: تحليل و تفسير أجوبة الإستمارة المتعلقة بالنسب المالية..... 79
المطلب الثاني: النتائج المستخلصة من الدراسة..... 80
خاتمة الفصل الثالث..... 81
الخاتمة..... 82
قائمة المراجع..... 85
الملاحق..... 93

فهرس الأشكال

الرقم	إسم الشكل	الصفحة
1.1	علاقة النظام بالأنظمة الفرعية الأخرى	04
2.1	العلاقة بين نظام المعلومات الإدارية و نظام المعلومات المحاسبية	05
3.1	نظام المعلومات	06
4.1	الوظائف الرئيسية لنظام المعلومات	06
5.1	المحاسبة كنظام للمعلومات	09
6.1	الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية	17
1.2	أنواع الائتمان المصرفي	43
2.2	حلقات مسلسل القرض	57
3.2	مراحل عملية اتخاذ القرار	58
4.2	جودة نظام قرار الإقراض	64
1.3	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري	69

فهرس الجداول

الرقم	إسم الجدول	الصفحة
1.I	فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية	22
2.I	الشكل العام للميزانية	24
3.I	الشكل العام لقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)	25
4.I	الشكل العام لقائمة الأرباح المحتجزة	26
5.I	الشكل العام لقائمة التدفقات النقدية	27
1.II	العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني	52

المقدمة العامة:

تعتبر الصناعة المصرفية من أهم الصناعات الاقتصادية المعاصرة لما لها من دور و تأثير فعال في تنمية و إدارة دفة الاقتصاد على المستوى المحلي والعالمي، و في مختلف الأصعدة و الميادين التنموية و الاستثمارية، و تعد القرارات الائتمانية حجر الزاوية في الخطط الإستراتيجية للنظام المصرفي فيما يتعلق بقرار منح الائتمان كونها تشتمل على الأسس والمعايير، و شروط و نطاق و سلطات و أنواع الائتمان المصرفي، مما يجعل منها إحدى المرتكزات في أداء وظيفة الرقابة على منح الائتمان المصرفي، سواء كانت داخلية أم خارجية، كما يمكن أن تشكل مرتكزاً في رسم السياسات المساندة و البديلة، واتخاذ الخطوات التصحيحية على صعيد السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية، و هذا ينبع من كون السياسة الائتمانية الجيدة يجب أن تقدم على أسس موضوعية و مناسبة للظروف و الإمكانيات التمويلية و التنظيمية و الفنية للنظام المصرفي التي تخدمه، و أن تكون مناسبة أيضاً للبيئة و المناخ الاقتصادي و التجاري و القانوني الذي يعمل فيها، مما يخلق بينها وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة علاقات تستحق الدراسة و التحليل، باعتبار ذلك من أهم الخطوات الوقائية للحد من المخاطر الائتمانية، و لضمان فعالية السياسة الائتمانية.

و يعتبر الائتمان المصرفي من أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية و المؤسسات الوسيطة الأخرى، و لكنه في ذات الوقت يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على البنك و المؤسسات المالية الوسيطة، و إنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إن لم يحسن استخدامها، فمن خلالها يمكن تحقيق الجزء الكبر من الأرباح، و بدونها تفقد البنوك دورها كوسيط مالي، كما يعتبر الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيارها، و لا يزال ينظر إلى الائتمان المصرفي كونه مقدار التسهيلات التي يحصل عليها الأفراد و الشركات من البنوك التجارية و المؤسسات المالية الأخرى لتمويل عمليات رأس المال، و لفترة زمنية مقابل كلفة يتحملها هؤلاء الأفراد والشركات، بسبب ذلك الاستخدام و نظراً لكون المصدر الرئيسي للائتمان هو البنك شاع تسميته بالائتمان المصرفي.

و نظراً للتأثير المباشر للمعلومات المحاسبية على قرار منح التسهيلات الائتمانية فقد اهتمت المصارف بتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية باعتبارها مورداً أساسياً تعتمد عليه في اتخاذ قراراتها الائتمانية، و يجب التفرقة بين المعلومات المحاسبية والبيانات المحاسبية حيث أن البيانات عبارة عن مجموعة حقائق منعزلة لا تفيد في عملية اتخاذ القرارات أما المعلومات فهي عبارة عن بيانات أعدت بأسلوب يسمح بأن يبنى عليها رأي أو أن يتخذ القرار وفقاً لها، و مما لا شك فيه أن عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة ذات العلاقة و المعلومات الصحيحة التي يعتمد عليها قرار منح الائتمان من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات، حيث أن سلامة و فعالية القرار يتوقف على سلامة وكفاية المعلومات التي يبنى عليها.

و يعتبر النظام المحاسبي أحد المكونات الرئيسة لنظم المعلومات الإدارية، حيث يتضمن كافة الأنشطة و العمليات المختلفة، كما و يعتبر النظام المحاسبي في ظل الثورة التقنية التي نعيشها من أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية و التي تؤثر في رفاهية الأفراد والمجتمعات، ويستند النظام المحاسبي إلى مجموعة من المقومات الأساسية و يتميز بمجموعة من الخصائص التي تساهم في إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الجودة الملائمة لاحتياجات المستخدمين المختلفة، و يتم إنتاج المعلومات في النظام المحاسبي ضمن سلسلة من المراحل و الخطوات المتتابعة و يحكم ذلك مجموعة من الاعتبارات الأساسية بكل مرحلة من المراحل، كما تخضع عملية إنتاج المعلومات المحاسبية إلى مجموعة من العوامل و المؤثرات الداخلية و الخارجية كالعوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التشريعية و غيرها.

و لا شك بأن المعلومات في الوقت المعاصر ثروة هامة، إذ إن التحكم و الاستغلال الأمثل لها يحقق أرباحاً و نجاحاً للخطط المستقبلية، و ضماناً لاستمرار و تطور الشركات و المؤسسات، و المؤسسات الجيدة يُنْتِجُهَا نظام معلومات حديث و متطور، و يعتبر نظام المعلومات المحاسبية جزءاً من النظام الكلي للمعلومات، و يلعب هذا النظام دوراً هاماً وفعالاً يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات جاهزة صحيحة ودقيقة في الوقت المناسب تساعدهم في اتخاذ مختلف القرارات الإدارية، و يتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير، و القوائم التي تعد من واقع البيانات اليومية الفعلية.

إن توفير المعلومات المحاسبية ليس هدفا في حد ذاته، و إنما ضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى يمكن الاستفادة منه من جانب مستخدمي المعلومات، و أن المنفعة ترتبط بالمعلومات و فائدتها من وجهة نظر معدي التقارير والقوائم، فالمعلومات المحاسبية هي الوسيلة التي تقدم بها الشركات وضعها المالي وأداءها ونفقاتها النقدية وغير النقدية، والوسيلة الفنية التقنية المستخدمة لتوصيل المعلومات المحاسبية هي التقارير المالية، والتي يجب أن تكون ملائمة و معدة بطريقة جيدة تتضمن المصداقية الكافية حتى يمكن الاعتماد عليها، واستخدامها في اتخاذ القرارات المناسبة.

إن المعلومات المحاسبية يمكن أن يكون لها دور إيجابي في سلامة القرارات الإدارية و من ثم إنجاح خطط التنمية، و هذا الدور يأتي من توفير المعلومات اللازمة لإعداد هذه الخطط و تنفيذها و متابعتها، فالهدف من النظام المحاسبي هو إنتاج تقارير دقيقة و ذلك في الوقت الملائم بما يساعد متخذي القرارات على اتخاذ قرارات رشيدة، كما أنها تلعب دوراً في تحويل هذه البيانات المالية لإنتاج المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات المختلفة، و لقد اتجه النظام المحاسبي ليكون نظاماً للمعلومات لا يقف عند حدود البيانات و المعلومات المالية، بل تعداها ليشمل بيانات و معلومات كمية و وصفية تدعم وتفيد صانع القرار و المستخدمين و المتميزين بالتعدد و التنوع، و نتيجة لذلك فقد أصبح نظام المعلومات المحاسبي يقدم معلومات إضافية إلى جانب المعلومات المالية.

الإشكالية:

يمكن صياغة إشكالية الدراسة بالتساؤل التالي:

فيما يتمثل دور و أهمية المعلومات المحاسبية في دعم قرار الإقراض على مستوى البنوك التجارية ؟ و ما مدى الإعتماد عليها من طرف البنك الوطني الجزائري في اتخاذه لقرار منح الائتمان ؟

الفرضيات:

- توجد علاقة بين تحليل القدرة الإيرادية لأنشطة العميل و اتخاذ قرار الإقراض.
- توجد علاقة بين تحليل التدفقات النقدية لأنشطة العميل و اتخاذ قرار الإقراض.
- توجد علاقة بين تحليل مؤشرات التوازن و النسب المالية لأنشطة العميل و اتخاذ قرار الإقراض.
- توجد علاقة بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية و المالية للعميل و اتخاذ قرار الإقراض.

متغيرات الموضوع:

1. **المتغير التابع:** دعم قرار الإقراض (عملية اتخاذ قرار منح القرض أو الائتمان).
2. **المتغيرات المستقلة:** يندرج تحت مفهوم المعلومات المحاسبية مجموعة من المتغيرات المستقلة:
   - تحليل القدرة الإيرادية.
   - تحليل التدفقات النقدية.
   - تحليل المؤشرات و النسب المالية.
   - الإعتماد على المعلومات المحاسبية.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمحور أسباب اختيار هذا الموضوع حول الأهمية التي تكتسبها المعلومات المحاسبية على مستوى البنوك التجارية بصورة تسمح لها بمعرفة الوضعية المالية لطالبي القروض وهو ما يمكنها من اتخاذ القرارات المناسبة.

أهداف الدراسة:

يمكن صياغة الأهداف التي تسعى لها هذه الدراسة كما يلي:

- التعرف على السياسة الائتمانية في البنك الوطني الجزائري (BNA) و مدى اعتمادها على المعلومات المحاسبية.
- التعرف على معايير منح الائتمان ومدى التزام الجهات طالبة الائتمان بها.
- التعرف على مدى اعتماد البنك الوطني الجزائري (BNA) على المعلومات المحاسبية كأداة لدعم عملية اتخاذ قرار الإقراض.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الهدف الذي تسعى إليه، كما تبرز أهميته من المجال الذي ستتناوله الدراسة و هو القطاع المصرفي، حيث يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية في أغلب الدول، و عليه تكمن أهمية الدراسة بأنها تعالج مفهوم المعلومات المحاسبية للوقوف على مدى أهميتها و فاعليتها في دعم قرارات الإقراض.

المنهج المتبع:

تم اتباع المنهج الوصفي لا سيما عند الحديث عن نظام المعلومات والمعلومات المحاسبية، و كذلك عند التطرق إلى البنوك التجارية و قرار منح الائتمان و في أغلب عناصر الجزء النظري من الدراسة، بينما تم الإعتماد على المنهج التحليلي عند تحليل ما ورد في إستمارة الدراسة التي قمنا بمنحها للبنك الوطني الجزائري (BNA)، وذلك قصد الوصول إلى النتائج من خلالها.

و لإيفاء الموضوع حقه من الدراسة و للإجابة على الإشكالية المطروحة آنفاً تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول رئيسية، حيث تناول الفصل الأول الحديث عن نظام المعلومات و المعلومات المحاسبية، بينما خُصّص الفصل الثاني للحديث عن البنوك التجارية و قرار الإقراض، بالإضافة إلى إبراز دور و أهمية المعلومات المحاسبية في دعم قرار الإقراض على مستوى البنوك التجارية، في حين يختص الفصل الثالث في الدراسة التطبيقية التي تناولت البنك الوطني الجزائري (BNA) من حيث تقديمه و تبيان نشأته و التعريف به و هيكله الإداري و التنظيمي و وظائفه، باللإضافة إلى دراسة و تحليل إستمارة الدراسة و النتائج المتوصل إليها من خلالها.

تمهيد:

إن الهدف الأساسي من النظام المحاسبي أساساً هو إنتاج تقارير دقيقة و ذلك في الوقت الملائم بما يساعد متخذي القرارات المحتملين على اتخاذ قرارات رشيدة، و يتطلب ذلك وجود معايير معينة تحكم كمية و نوع المعلومات التي تتضمنها التقارير المحاسبية بالإضافة إلى معايير تحكم تشغيل النظام و فرض الرقابة على العمليات التي يتضمنها.

كما أن المعلومات السليمة تؤدي إلى قرارات سليمة، و من ثم تؤدي إلى الكشف عن الامكانات الحقيقية لتقدم المؤسسات و المجتمعات و نموها.

و لقد خصصنا هذا الفصل للحديث عن كل من نظام المعلومات و البيانات والمعلومات المحاسبية، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، خصصنا المبحث الأول للحديث المحاسبة و نظام المعلومات، بينما المبحث الثاني فقد خصصناه للحديث عن البيانات و المعلومات المحاسبية، أمّا المبحث الثالث فقد أدرجنا فيه حديثنا عن أدوات عرض المعلومات المحاسبية كالقوائم المالية و التقارير المالية باعتبارها ذات دور وصلة وطيدة بالمعلومات و نظام المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: المحاسبة ونظام المعلومات

لقد ازدادت أهمية أنظمة المعلومات بصفة عامة، و أنظمة المعلومات المحاسبية بصفة خاصة في العصر الحديث نتيجة لعديد من العوامل و المتغيرات. فنحن نعيش عصر ثورة علمية في جميع المجالات لم يسبق لها مثيل في حياة البشرية. و قد أدت تلك الثورة، و مازالت، إلى تعقد الحاجات و المصالح و تشابكها، و تنوع و تغير سبل تحقيقها، وزيادة الحاجة إلى معلومات مفيدة و صالحة عن كل متغيراتها الهامة و مؤثراتها و نتائجها. و أدى ذلك بالتبعية إلى آثار قوية و ملحوظة على طريقة إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة للوحدات الاقتصادية و المجتمع، و اتخاذ القرارات السليمة في شان تخصيصها و توجيهها إلى أوجه الاستخدام البديلة، و متابعة كفاءة استخدامها و فعالية استخدامها في تحقيق النتائج المرغوبة من هذا الاستخدام.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات:

يعرف النظام بصفة عامة على أنه مجموعة من الأشياء و العلاقات القائمة بينها تهدف إلى تحقيق أهداف معينة بأداء و ظائف معينة، تنطوي على العديد من الأنشطة، في ظل ظروف معينة. و هذه المجموعة من الأشياء قد تكون مادية أو غير مادية، حقيقية أو اعتبارية، تمثل أهداف أو غايات، أو أساليب أو طرق أو وسائل أو إمكانيات، و العلاقات القائمة بين كل الأشياء التي ينطوي عليها النظام سواء كانت علاقات صريحة أو ضمنية، مباشرة أو غي مباشرة[1].

تعتبر نظم المعلومات لاسيما المحاسبية في الوقت الحاضر الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والمحاسبية والكمية لجميع الإدارات و الأقسام و الأطراف الأخرى، و عليه يمكن تعريف نظم المعلومات المحاسبية (AIS) بأنها: أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع (Accumulate)، و تبويب (Classify)، و معالجة (Process)، وتحليل (Analyze)، و توصيل (Communicate)، المعلومات المالية و المحاسبية و الكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية و الخارجية[2].

و لذلك نجد أن نظم المعلومات المحاسبية تعتبر جزء لا يتجزأ من التنظيم الإداري المعروف بنظام المعلومات الإداري (MIS)، حيث يمكن القول أن نظم المعلومات المحاسبية أحد مكونات نظم المعلومات الإدارية، الذي يُعنى بتوفير البيانات و المعلومات التي تؤثر على نشاطات الشركة ككل، و جميع نظم المعلومات تهدف إلى نفس الغرض ألا و هو توفير المعلومات الملائمة و الموضوعية من أجل اتخاذ قرارات صحيحة تساعد الشركة على تحقيق الأهداف، والشكل التالي يوضح هذه العلاقة[3]:

---

[1] عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية و بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993، ص 34.

[2] أحمد حلمي جمعة و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية "مدخل تطبيقي معاصر"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2007، ص 14.

[3] أحمد حلمي جمعة و آخرون، المرجع السابق، ص 15.

الشكل (1.1): علاقة النظام بالأنظمة الفرعية الأخرى

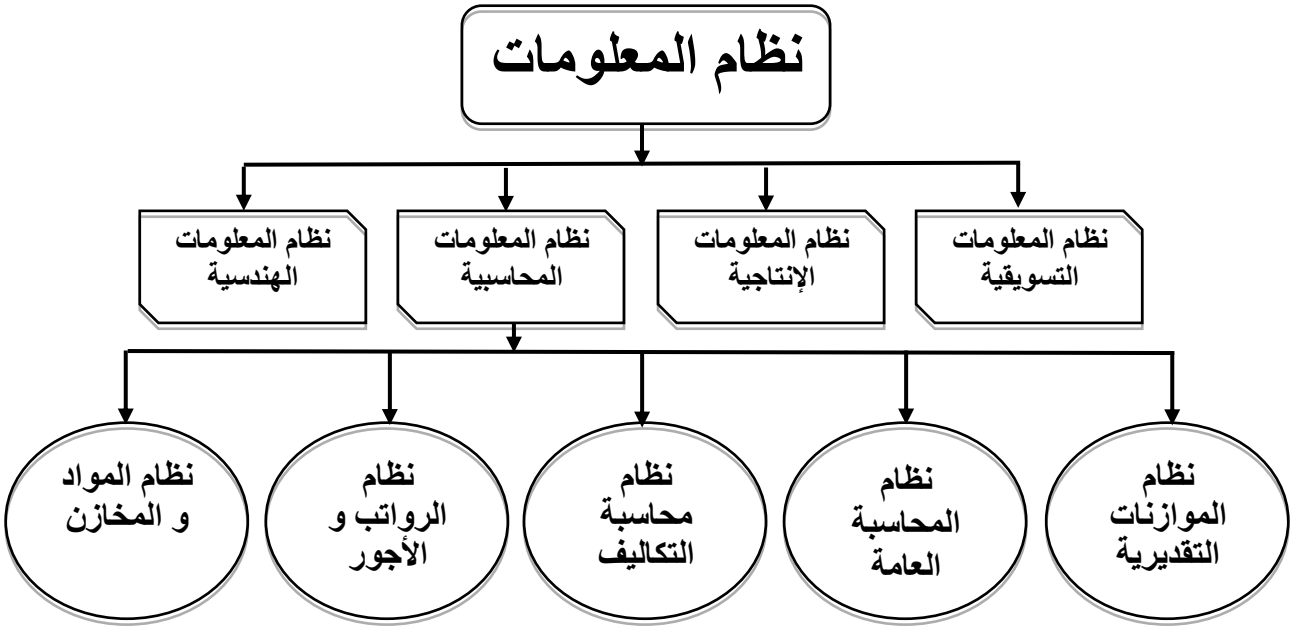

المصدر: أحمد حلمي جمعة و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية "مدخل تطبيقي معاصر"، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2007، ص 15.

و يتبين من خلال الشكل السابق بأن النظام يمكن أن يحتوي على عدة أنظمة فرعية كما أن الأنظمة الفرعية تحتوي على أنظمة فرعية أخرى.

و هناك رأيان بشأن نظام المعلومات المحاسبي و علاقته بنظام المعلومات الإداري، حيث يرى الرأي الأول أن نظام المعلومات المحاسبي جزءاً من نظام المعلومات الإداري، و يقتصر دور نظام المعلومات المحاسبي على قياس المعلومات المحاسبية التاريخية، بغرض إعداد التقارير المالية للأطراف الخارجية. و يعرف نظام المعلومات الإداري طبقاً لهذا الرأي بأنه: "نظام متكامل من الآلات و الأشخاص لتقديم كل المعلومات اللازمة للإدارة بغرض تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمشروع".

و الرأي الثاني يؤكد أن دور نظام المعلومات المحاسبي ليس مجرد إعداد القوائم المالية للأطراف خارج المشروع، بل و يشمل تقديم المعلومات اللازمة للرقابة و اتخاذ القرارات الإدارية، أي أن أنصار هذا الرأي يرون أن نظام المعلومات المحاسبي هو النظام الأساسي و أن نظام المعلومات الإداري جزء من نظام المعلومات المحاسبي.

و قد جاءت جمعية المحاسبة الأمريكية و أعدت تقريراً للعمل على توفيق الرأيين السابقين حيث اعتبرت أن نظام المعلومات المحاسبي و نظام المعلومات الإداري نظامين مستقلين لكل منهما وظائفه، و لكن يوجد هناك تداخل بين النظامين كما هو مبين في الشكل الموالي، و منطقة التداخل هذه بين النظامين تمثل محاسبة العمليات (Operational Accounting):

الشكل (2.1): العلاقة بين نظام المعلومات الإدارية و نظام المعلومات المحاسبية

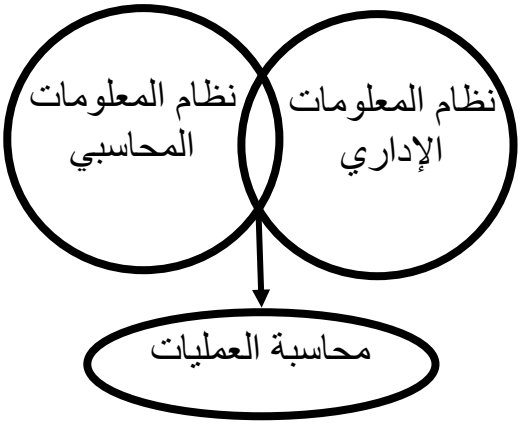

المصدر: أحمد حلمي جمعة و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية "مدخل تطبيقي معاصر"، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2007، ص 17.

و يتضمن نظام المعلومات المحاسبي ما يلي:[1]

الفرع الأول: محاسبة العمليات:

مثل عمليات التخطيط الإستراتيجي، و إعداد الموازنات الرأسمالية و تقديم المعلومات لمساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الخاصة باستثماراتهم، و كذلك مساعدة الإدارة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة مثل قرارات الشراء أو البيع ... إلخ، و تختص محاسبة العمليات بتقديم البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية سواء كانت قرارات داخل المشروع، أي بيانات تقدم للإدارة بغرض التخطيط و اتخاذ القرارات أو بيانات تقدم للأطراف الخارجية بغرض اتخاذ القرارات المتعلقة باستثماراتهم في المشروع، و تمثل محاسبة العمليات منطقة التداخل الإداري داخل الوحدة الاقتصادية عند إمداد الإدارة بالبيانات اللازمة للتخطيط و اتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: محاسبة الحقوق:

مثل عمليات تحديد العائد على الاستثمارات، و تقييم الأداء الداخلي، و تحديد الحوافز والمكافآت للعاملين، و تختص محاسبة الحقوق بالمساعدة على تحديد الحقوق الخاصة بالأطراف الخارجية (مثل العائد على الاستثمارات في المشروع من ربح وتوزيعات) و كذلك حقوق الأطراف داخل المشروع في المستويات الإدارية المختلفة.

و خلاصة القول يمكن تعريف نظام المعلومات بشكل عام على أنه إطار تنظيمي يتم في ظله التنسيق بين الموارد (موارد بشرية، موارد مادية)، و ذلك لتحويل المدخلات التي تتمثل أساساً في البيانات أو المعطيات الاحصائية في شكلها الخام إلى مخرجات نهائية هي المعلومات و ذلك لتحقيق أهداف المؤسسة أو مشروع معين، و الشكل الموالي يلخص هذا التعريف:

[1] أحمد حلمي جمعة و آخرون، المرجع السابق ، ص 17، 18.

الشكل (3.1): نظام المعلومات

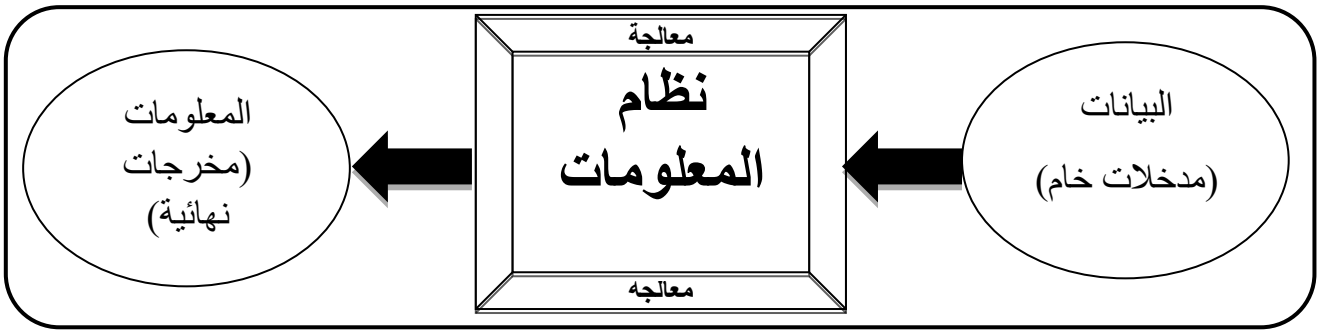

المصدر: من إعداد الباحث.

كما يمكن توضيح الوظائف الأساسية لنظام المعلومات في المخطط الموالي:

الشكل (4.1): الوظائف الرئيسية لنظام المعلومات

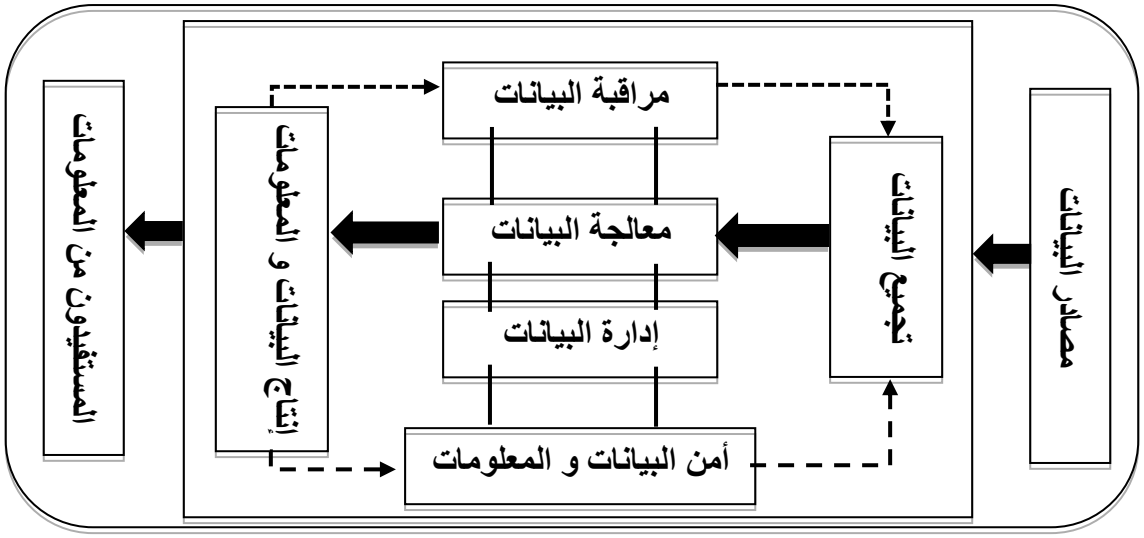

المصدر: أحمد حلمي جمعة و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية "مدخل تطبيقي معاصر"، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2007، ص 12.

المطلب الثاني: المحاسبة كنظام للمعلومات:

إن التطور السريع الذي طرأ في النظم الاقتصادية، و الاجتماعية أدى إلى نشوء علوم جديدة بعد الحرب العالمية الثانية، أعطى المحاسبة دوراً قيادياً في توجيه النشاط الاقتصادي، و حث الكثير من المعنيين في المجالين العلمي والعملي على تطوير المعرفة المحاسبية، و لقد تطورت المحاسبة نتيجة للتطور الاقتصادي، و السياسي، و الاجتماعي للمجتمعات و الذي كان أحد مظاهره تطور المنشآت الاقتصادية إلى منشآت فردية صغيرة، إلى أن وصلت شركات متعددة الجنسيات، و ما أعقب ذلك من انفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى زيادة وتنوع الاحتياجات إلى المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات و لقد أصبح للمحاسبة اليوم الدور الأساسي في خدمة الإدارة في المنشآت الاقتصادية و تقديم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بصورة موضوعية.

لقد تطورت وظيفة المحاسبة و اتسعت أهدافها بتطور النشاط الاقتصادي و التكنولوجي، و لم تعد تسعى إلى إظهار نتائج الأعمال للأنشطة التجارية، بل اتسعت مهامها لتشمل تنظيم مجرى الأموال و التخطيط لها و الرقابة عليها، و صنع القرارات الإدارية لاختيار البديل الأمثل الذي يحقق أهداف الأطراف المتعارضة في المنشأة، بالإضافة لتوفير المعلومات فالمحاسبة بصفة عامة هي نظام للمعلومات تنتج معلومات تكون ملائمة لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية[1].

كما تؤدي المحاسبة دورها كنظام للمعلومات في عملية مستمرة و متكاملة من خلال مجموعة متجانسة ومترابطة من الموارد المادية، و البشرية في المنظمة و المسئولة عن تحضير المعلومات المحاسبية و المالية و توصيلها إلى المستويات الإدارية لأغراض التخطيط، و الرقابة على الأنشطة، حيث تشكل إطاراً يتم من خلاله تنسيق الموارد (المالية و المادية و البشرية) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) لتحقيق أهداف المشروع و يعتبر النظام المحاسبي أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية الكلي في الوحدة المحاسبية و الذي يتألف من مجموعة من الأنظمة الجزئية للمعلومات، و يختص النظام المحاسبي بجمع و تبويب و معالجة و تحليل و توصيل المعلومات المالية الملائمة اتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية و إدارة المؤسسة.

و يقوم النظام المحاسبي على جمع البيانات و تنظيمها و تخزينها و معالجتها يدوياً و آلياً و عرضها في شكل بيانات خام، بيانات محللة، معارف،...الخ، و بأي من الوسائل النصية و المرئية و الصوتية، و يعد النظام المحاسبي بصفة عامة من أهم نظم المعلومات في أغلب المشروعات الحديثة، و يهدف هذا النظام إلى إمداد المشروع بالمعلومات لخدمة ثلاثة أغراض رئيسية هي:[2]

1. إعداد التقارير الداخلية للإدارة و التي تشمل على البيانات اللازمة لتخطيط و رقابة الأعمال الروتينية الدورية.
2. إعداد التقارير الداخلية للإدارة و التي تشمل على البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات غير الروتينية و إعداد الخطط و السياسات الهامة للمشروع.
3. إعداد التقارير المطلوبة إلى الجهات الخارجية و خاصة ملاك المشروع والمستثمرين فيه و الحكومة ...و غيرها من الجهات الحكومية الأخرى.

و يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية التي ترتبط ببعضها البعض و مع البيئة المحيطة و تعمل كمجموعة واحدة تتداخل العلاقات بين بعضها البعض و بين النظام الذي يضمها بحيث يعتمد كل جزء منها على الآخر في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام الشامل للمحاسبة، و هو بالتالي شبكة من الإجراءات المرتبطة ببعضها البعض و المضبوطة بمبادئ و قواعد سليمة و التي يتم إعدادها بطريقة متكاملة بهدف تقديم البيانات و المعلومات التي يحتاجها متخذ القرار بصورة ملائمة، و يمكن تحديد معالم الدور المحاسبي كنظام للمعلومات من خلال المراحل التالية:[3]

---

[1] أسامة محمود موسى، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، الجامعة الاسلامية، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2010، ص 60.

[2] جبرائيل كحالة، رضوان حنان، المحاسبة الإدارية "مدخل محاسبة المسؤولية و تقييم الأداء"، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص 9.

[3] محمد مطر، المحاسبة المالية – الدورة المحاسبية و مشاكل القياس -، الطبعة الثالثة، دار حنين، عمان، 2000، ص 25.

- حصر العمليات و الأحداث المتعلقة بنشاط المنشأة في صورة مواد أولية (بيانات) تمثل مدخلات النظام المحاسبي.
- تشغيل و معالجة البيانات الأساسية و فقاً للمبادئ و الفروض المحاسبية المتعارف عليها للحصول على المعلومات المحاسبية.
- توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستفيدة ذات المصلحة في صورة تقارير مالية.

المطلب الثالث: سمات المحاسبة كنظام للمعلومات:

إن مخرجات النظام المحاسبي تتضمن أربع قوائم مالية ذات غرض عام لتزويد المستخدمين الخارجيين بمعلومات محاسبية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية و هي (قائمة الدخل، الميزانية، قائمة حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية)، و تجدر الإشارة إلى أن التقارير المالية بما تحتويه من معلومات محاسبية لا تمثل المصدر الوحيد للمعلومات المتاحة للمستخدمين الخارجيين، فالعديد من هؤلاء المستخدمين الخارجيين مثلاً المحللين الماليين يقومون بتجميع معلومات أخرى غير المعلومات المحاسبية مثل (معلومات عن الحالة الاقتصادية العامة، و القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المنشأة المعنية)، و مما سبق يمكن التأكيد على عدة سمات للمحاسبة كنظام للمعلومات:[1]

- تحديد الأحداث و العمليات التي تحدث بالمنشاة و قياسها بوحدة النقود المتعامل بها.
- تجميع و تسجيل و تشغيل البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية، ثم إنتاج معلومات محاسبية من خلال قوائم مالية حسب معايير و مبادئ محاسبية موحدة.
- تحليل و تفسير و توصيل المعلومات المالية إلى مستخدمي هذه المعلومات لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم.
- إنتاج المعلومات المحاسبية و إيصالها لأصحاب العلاقة له مردوداً اقتصادياً، حيث يعتمد عليها أصحاب العلاقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- إن المحاسبة المالية بهذه السمات تستوفي أركان الاتصال، حيث المحاسب مرسل، و القوائم المالية أداة الاتصال، و المعلومات المحاسبية رسالة، و أصحاب العلاقة مستقبل الرسالة.

و يوضح الشكل التالي المحاسبة كنظام للمعلومات و التقارير المالية باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي والأطراف المستفيدة منها:

[1] علي عبد الوهاب، مباديء المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 61، 62.

الشكل (5.1): المحاسبة كنظام للمعلومات

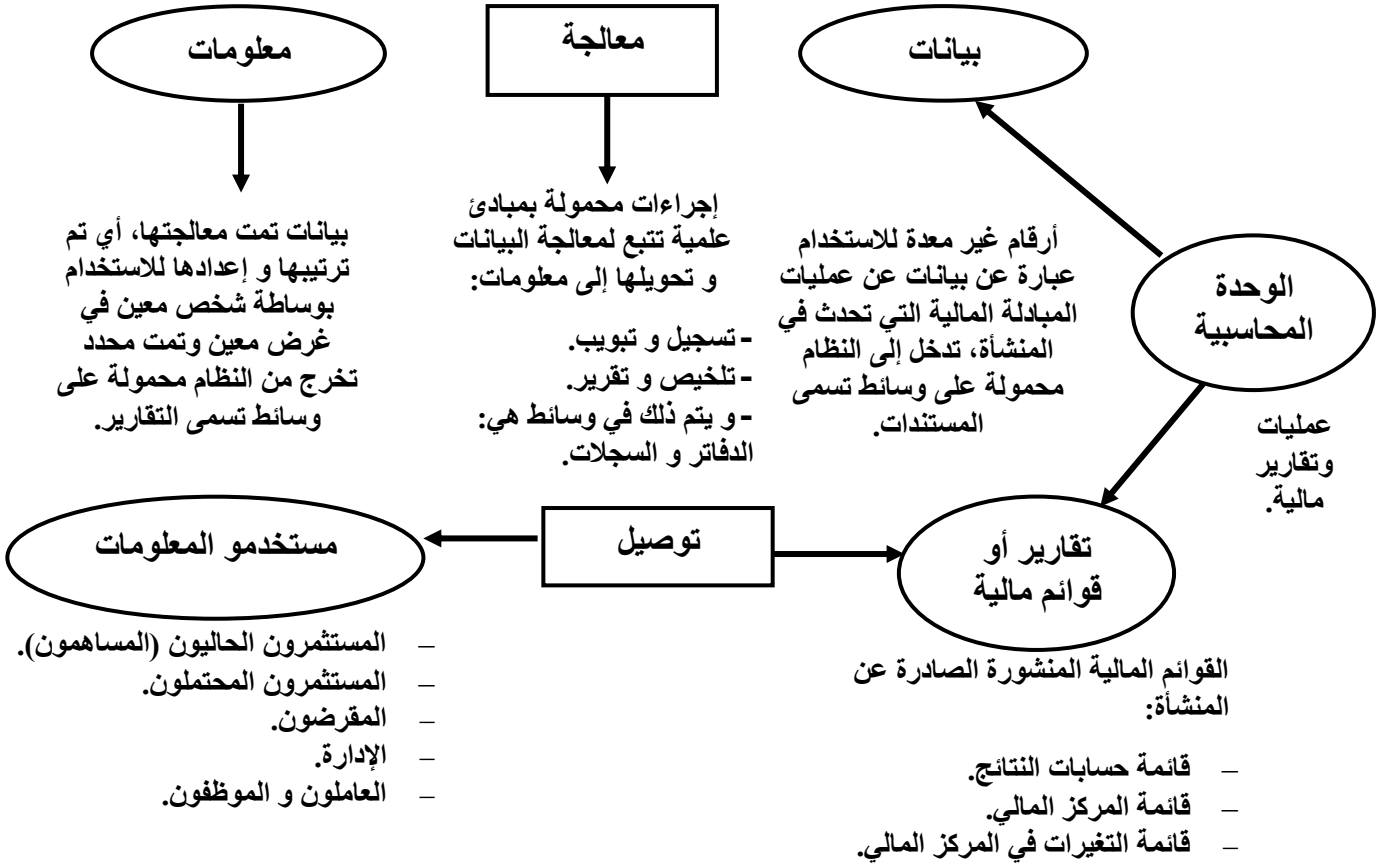

المصدر: أسامة محمود موسى، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، الجامعة الاسلامية، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2010، ص 63.

المطلب الرابع: النظام المحاسبي (الجديد) و خصائصه كنظام للمعلومات:

من خلال التحديد السابق لمفهوم المحاسبة و ميزاتها كنظام للمعلومات يمكن تحديد خصائص النظام المحاسبي كنظام للمعلومات على النحو الآتي:[1]

- يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من الأجزاء المادية و البشرية التي تتضافر معاً لتشكيل الإطار العام للنظام.
- يتضمن النظام المحاسبي مجموعة من الإجراءات و القواعد و المبادئ التي تربط بين أجزاء النظام، و مكوناته وتحركها بشكل ديناميكي.
- يسعى النظام المحاسبي لتحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية و الرئيسة و المتمثلة في إنتاج و توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها.
- يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من النظم الجزئية و التي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات هرمية، أي أن كل نظام جزئي مرتبط بنظام جزئي آخر ضمن مستوى أعلى، بحيث تشكل هذه الأنظمة بمجموعها هيكل النظام المحاسبي.
- يعتبر النظام المحاسبي أحد الأنظمة الجزئية التي يتكون منها النظام الكلي للمعلومات في الوحدة المحاسبية ويحتل مركز الوسط بينهما.

[1] ياسين سعد، تحليل وتصميم نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج، عمان، 2000، ص 115.

- إن الأنظمة الجزئية المكونة للنظام المحاسبي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية الخاصة بها، والتي تتوافق وتنسجم مع الأهداف الرئيسية للنظام المحاسبي.
- إن النظام المحاسبي وحدة شاملة و متكاملة ولا يمكن النظر إليها كأجزاء منفردة و مستقلة عن بعضها البعض.
- النظام المحاسبي في حركة دائمة و مستمرة لإنجاز مهامه و تحقيق أهدافه، و إن حالة السكون في النظام تؤدي به في النهاية إلى التلاشي و الزوال.
- يتم تصميم النظام المحاسبي بحيث يخدم المهام و الاحتياجات الإدارية المختلفة، و تبرز أهمية ذلك في وظائف التخطيط و الرقابة، و اتخاذ القرارات، و التنسيق بين الوحدات و الأقسام التنظيمية لتحقيق أكبر قدر من المعرفة.
- لكل نظام من الأنظمة حدود تفصله عن غيره من النظم الأخرى مما يساعد في تحديد مكوناته (مكونات كل نظام)، و تختلف درجة وضوح هذه الحدود من نظام لآخر، فهي سهلة التحديد في بعض النظم كنظام النقل مثلاً، و لكنها صعبة التحديد بشكل دقيق في النظم الاقتصادية و الإدارية، و يطلق مصطلح الوسط البيني للتعبير عن المجال الافتراضي الموجود بين حدود النظم، و يشير إلى المساحة أو الوسط الذي يتم فيه نقل أو تحويل مخرجات نظام آخر.

المبحث الثاني: البيانات والمعلومات المحاسبية

تعد المحاسبة من أهم فروع المعرفة الإنسانية التي تهتم بتوليد و إنتاج بيانات و معلومات ذات خصائص اقتصادية. و عادة ما تتعلق البيانات و المعلومات المحاسبية بمواضيع أو ظواهر أو مظاهر اقتصادية، و تخدم ذوي العلاقة بها أو ذوي المصالح فيها، و خاصة في شأن اتخاذ قرارات منتجة لآثار اقتصادية على موارد الوحدات الاقتصادية والمجتمع.

المطلب الأول: مفهوم البيانات والمعلومات المحاسبية:

تعتبر كل من البيانات و المعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظم المعلومات المحاسبية، و غالباً ما يتم استخدامها في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة و بقصد الدلالة على معنى واحد رغم ما بينهما من اختلافات جوهرية، و تجدر الإشارة أنه لا بد من التمييز بين المفهومين:

الفرع الأول: البيانات المحاسبية:

تعبر عن حقائق و إشارات أولية غير مبوبة وغير منظمة، و هي ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة، و ليس لها أثر في اتخاذ القرارات، و بالتالي فهي ذات قيمة اقتصادية بسيطة، و تكون البيانات في صورة قيم وحقائق وتقديرات مستقلة عن بعضها البعض، و هي غير معدة في كثير من الحالات للاستخدام المباشر[1].

و يمكن تعريف البيانات المحاسبية:

هي" عبارة عن الأعداد و الأحرف الأبجدية و الرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق و المفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها و ترجمتها و معالجتها من قبل الإنسان لتتحول إلى نتائج"[2].

هي" مجموعة من القيم و الرموز و الكلمات التي يتم تجميعها من داخل المشروع و خارجه نتيجة للأحداث والعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة المحاسبية و تمثل المواد الأولية (المدخلات) التي يتم تشغيلها و إدارتها في النظام المحاسبي بهدف استخراج المعلومات"[3].

الفرع الثاني: المعلومات المحاسبية:

تتكون من البيانات التي تم استرجاعها و معالجتها لأغراض إبداء الرأي، أو كأساس للتنبؤ، أو لاتخاذ القرارات، و تكون المعلومات المحاسبية رقمية، كالقوائم المالية، و هكذا فإن المعلومات المحاسبية هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات و التنبؤ بالمستقبل، و تفيد في اتخاذ

---

[1] عبد الرزاق حارث، مدى استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط و الرقابة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 1993، ص 8.

[2] قاسم عبد الرزاق، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ص 22.

[3] كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 11.

القرارات و يتمثل دورها في تخفيض عدد البدائل، و تخفيض مقدار عدم التأكد الذي تتضمنه البدائل[1].

و تمثل المعلومات المحاسبية مجموعة من القيم و الحقائق النهائية المبوبة و المنظمة بصورة كمية و وصفية و التي ترتبط مع بعضها بعلاقات تبادلية، و هي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد و الإدارات المختلفة، و تزداد قيمتها الاقتصادية وفقاً للمنفعة التي تحققها لمستخدميها، و من هنا فإن وظيفة المعلومات المحاسبية تتمثل في زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات لتخفيض حالة عدم التأكد التي يواجهونها في أدائهم لوظائفهم المختلفة[2].

و يمكن تعريف المعلومات المحاسبية بأنها:

هي" بيانات تم تجهيزها و لها معنى لمستلمها أو مستخدمها، و لها قيم حقيقية أو متوقعة في العملية الجارية أو المستقبلية لاتخاذ القرارات، و يجب أن تضيف إلى ما نعرفه عن حدث أو مكان، و أن توضح لمستلمها شيئاً لا يعرفه أو لا يمكن التنبؤ به"[3].

هي" البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل يمكن من استخدامها في العمليات الجارية و المستقبلية لاتخاذ القرارات"[4].

و مما سبق يمكن استنتاج أن البيانات المحاسبية هي عبارة عن المواد الخام و هي تمثل المدخلات في نظم المعلومات و هي لا تصلح لاتخاذ القرارات و تمتاز بكونها غير منظمة، أما المعلومات فهي تمثل المنتج النهائي للنظام المحاسبي و الذي يذهب إلى البيئة المحيطة في بيانات تمت معالجتها و تشغيلها لتعبر عن أحداث و وقائع اقتصادية فعلية مما يؤكد أنها تساعد في زيادة قدرة مستخدميها على اتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثاني: أهمية و خصائص و مصادر المعلومات المحاسبية:

تمتاز المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص والمصادر، كما أنها ذات أهمية بارزة في كل منظمة.

الفرع الأول: أهمية المعلومات المحاسبية:

عرف استخدام المعلومات من قبل الإنسان منذ القدم، و لكن لم يشهد عصر من العصور مثل هذه الأهمية للمعلومات لدرجة شيوع بعض المفاهيم و المصطلحات التي تميل إلى طبع العصر الحالي بطابع المعلومات، حيث أن الذكاء الاصطناعي يتكون من أنظمة الخبرة و الهياكل الشبكية، و لقد أصبحت المعلومات أحد عناصر العملية الإنتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المنظمات الاقتصادية، و يعيش العالم اليوم عصر المعلومات و أنظمتها، والبحث عن أفضل طريقة لإعدادها و استخدامها وفقاً لمبدأ التكلفة الاقتصادية و يعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الإدارية و الاقتصادية[5].

---

[1] أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية "مدخل تطبيقي معاصر"، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] منى قاسم، صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1995، ص 55.

[3] محمد الفيومي، مقدمة الحاسبات الإلكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992، ص 46.

[4] منى قاسم، صناديق الاستثمار للبنوك و المستثمرين، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[5] وليد صيام، يوسف سعادة، دور البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإحلال –دراسة ميدانية-، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، 1995، المجلد (23)، العدد (1)، ص 2.

إن عدم توفر المعلومات الكافية و المناسبة ذات العلاقة و المعلومات الصحيحة التي يعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية، حيث إن سلامة و فعالية القرار الإداري يتوقف بالدرجة الأكبر على سلامة و كفاية المعلومات التي يبنى عليها القرار و تحتاج الإدارة إلى المعلومات في كل أوجه نشاطها و في كل مجالاتها، حيث يطلب صناع القرار على اختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة، و حديثة لتساعدهم في اتخاذ القرارات، كما أن صنع القرار الجيد يعتمد على معلومات ملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية، و الوقت والتكلفة، و أن المعلومات الكاملة تساعد في صنع قرار جيد[1]، و من هنا فإن هدف نظام المعلومات ببساطة هو توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات طالما أن المعلومات متاحة و يمكن تحليلها.

و تكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية و أداة فاعلة بيد الإدارة لإنجاز مهامها و تحقيق أهدافها، و تزداد أهمية المعلومات المحاسبية و الحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل و المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السلوكية و التي يمكن بيانها فيما يلي:[2]

1. الثورة العلمية و التكنولوجية:

هي ثورة تسري في كافة أركان المجتمع و تنتشر تطبيقاتها في كل اتجاه بمعدلات متسارعة، و قد انعكس آثارها على الوحدات و المنظمات الاقتصادية، كما امتدت آثارها لتشمل كافة الأنظمة المنتجة للمعلومات لرفع كفاءتها و تفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية من خلال توفير المعلومات الملائمة، و تسهم أنظمة المعلومات الآلية بدورها الفاعل في هذا المجال حيث تتمتع بخصائص متطورة من حيث الكفاءة و السرعة و الدقة في إنجاز المهام، كما أصبحت بنوك المعلومات ركيزة هامة و مظهراً أساسياً من مظاهر الثورة العلمية و التي لا غنى عنها لكافة المستخدمين داخل الوحدة المحاسبية و خارجها.

2. العوامل الاقتصادية:

لقد أدى كبر حجم المشروعات و تنوع أهدافها و ظهور الشركات متعددة الجنسيات و انتشار التجارة الالكترونية، و في ظل الظروف الاقتصادية العالمية التي تعاني من استمرار حالة التضخم و ارتفاع معدلاتها، بالإضافة إلى اقتصاديات العولمة و مخاطرها، إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات، و ذلك لضمان بقاء هذه الشركات و استمرارها.

3. العوامل البيئية و الاجتماعية:

أدى اتساع حجم الشركات و تنوع أنشطتها إلى تزايد العناية بالمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات، و دورها في حماية البيئة، و تحقيق أهداف المجتمع، مما أدى إلى تنامي الحاجة إلى المعلومات الملائمة للتعبير عن هذا الدور وتحقيق الأهداف.

---

[1] أحمد حلمي جمعة و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية "مدخل تطبيقي معاصر"، مرجع سبق ذكره، ص 9.
[2] عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية و بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 15.

4. العوامل القانونية و التشريعية:

حيث تفرض الاحتياطات القانونية و الضريبية تقديم معلومات محاسبية و مالية كافية و ملائمة للوفاء بهذه المتطلبات و تلبيتها.

5. العوامل الجغرافية:

حيث أدى وجود المنشآت التجارية الكبيرة ذات الأقسام و الفروع الداخلية و الخارجية المتكررة إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة، و التنسيق بين هذه الأقسام و الفروع و إدارتها الرئيسية.

6. العوامل الثقافية:

و تعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها و صياغة نمط تفكيرها و التي تستند إلى المعرفة الجماعية في صنع القرار، كما ترتبط نظم المعلومات المحاسبية بمفاهيم الجودة الشاملة و تحقيق الميزة التنافسية و تسعير المنتجات و تخطيط العملية الإدارية[1].

7. العوامل الإدارية:

تواجه إدارة المنشآت أنواعاً من المشكلات الإدارية، و هنا يبرز دور أهمية المعلومات المحاسبية الأولية لأغراض التخطيط، و معلومات التغذية العكسية لأغراض الرقابة و تقييم الأداء، و اتخاذ القرارات التصحيحية، و قد أدت هذه العوامل إلى تنامي دور المعلومات المحاسبية و أهميتها، و تزايد الحاجة إليها و ذلك انطلاقاً من صلتها الوثيقة بالعملية الإدارية و وظائفها المتعددة[2]، و يرى لذلك تهتم المحاسبة بتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المختلفة في كافة المنشآت سواء الهادفة للربح أو غير الهادفة للربح، و هناك العديد من الجهات الخارجية و الداخلية للمنشأة التي تحتاج إلى المعلومات المحاسبية لاتخاذ قراراتها المتنوعة[3].

الفرع الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية:

نظراً للتأثير المباشر للمعلومات المحاسبية على القرارات، و الوظائف الإدارية المختلفة، فقد اهتمت المنظمات المهنية بتحديد مجموعة من الخصائص و المعايير الأساسية التي تساعد في تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية، فقد حددت هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) هذه الخصائص و المعايير في ترتيب هرمي بهدف تحديد الترتيب الموضوعي للأولويات التي يستلزم توفرها في المعلومات المحاسبية لتحقق أكبر قدر من المنفعة و الفائدة لمستخدميها باعتبار ذلك هو المعيار الأساسي السائد للحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية

---

[1] رضوان حنان حلوة، تطور الفكر المحاسبي – مدخل نظرية المحاسبة -، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 1998، ص 30.

[2] ياسين سعد، تحليل وتصميم نظم المعلومات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[3] أحمد ظاهر، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص 4.

لهدف المساهمة الفعالة في ترشيد و مساندة القرارات الإدارية، و رسم السياسات المختلفة و متابعة تنفيذها[1].

1. الخصائص الأساسية:

تتمثل في كل من عنصر الملائمة والوثوق كما يلي:

1.1. الملائمة: حيث أن ملائمة المعلومات المحاسبية تعد من أهم الخصائص و هي تعني أن المعلومات يجب أن تكون هامة و مفيدة عند دراسة المشكلة التي نحن بصدد حلها و معالجتها و اتخاذ قرار حيالها[2]، ولكي تكون المعلومات ملائمة لا بد أن ترتبط بالهدف أو الغرض المطلوب تحقيقه، و لا بد كذلك أن تتوفر فيها (التوقيت المناسب، القدرة التنبؤية، التغذية المرتدة)[3].

2.1. الوثوق: و هي أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء و التحيز، و من ثم فان مستخدم المعلومات المحاسبية يثق بها، و يعتمد عليها، و يجب أن تتوفر في المعلومات (القابلية للتحقق، عدم التحيز، الصدق و الأمانة في عرض المعلومات المحاسبة)[4].

2. الخصائص الثانوية:

تتمثل في العناصر التالية:

1.2. القابلية للمقارنة: و تعني إمكانية مقارنة المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية مع المنشآت المماثلة و مع الفترات المالية المختلفة للمنشأة نفسها، علماً أن مبدأ الثبات في استخدام السياسات والإجراءات المحاسبية من دورة إلى أخرى له اثر كبير في كفاءة خاصية قابلية المقارنة[5].

2.2. الثبات و الاتساق: حيث له أهمية في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، حيث يشير إلى ضرورة التزام المنشأة بتطبيق نفس السياسات المحاسبية في معاملاتها و أنشطتها خلال الدورات المحاسبية المتعاقبة، والإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة، و بيان أسباب التغيير، و الآثار المترتبة عليه[6].

---

[1] مجيد الزبيدي، فراس هاتف، مدى فهم واستخدام المعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين الأفراد في سوق بغداد للأوراق المالية، جرش للبحوث والدراسات، 1999، المجلد (4)، العدد (2)، ص 26، 27.

[2] ليسترالي هيتجر، سيمرج ماتواتش، المحاسبة الإدارية، ترجمة أحمد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000، ص 25.

[3] عبد الرحمن مرعي، دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، 2006، المجلد (22)، العدد (2)، ص 20.

[4] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، بيروت، 2001، ص 155.

[5] علي عبد الوهاب، مباديء المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[6] وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 202.

3.2. القابلية للفهم: حتى يتحقق للمعلومات المحاسبية الاستجابة المطلوبة، يجب أن تقدم في شكل و بطريقة يمكن للمستفيد منها أن يستخدمها بسهولة و لا تكون مجرد توصيل أرقام و عبارات عن نشاط المنشاة، بحيث أن المعلومات التي تأخذ شكلاً غير مألوف يكون احتمال تجاهلها أو عدم إمكانية ترجمتها إلى معنى مفهوم كبيراً[1].

3. القيود على الخصائص النوعية للمعلومات:

تندرج في عنصرين أساسيين هما:

1.3. التكلفة والمنافع: و تعني الموازنة بين تكلفة الحصول على المعلومات و المنفعة التي سوف تعود على المنشأة من تلك المعلومات، أي يجب إنتاج المعلومات إلى الحد الذي تتساوى فيه تكلفة إنتاجها مع المنفعة المرجوة من تلك المعلومات[2].

2.3. الأهمية النسبية: تعد للمعلومات أهمية نسبية إذا كان لها تأثير في القرار، و تظهر أهمية هذه الخاصية إذا علمنا أن بغيابها سيتم عرض المعلومات بشكل تفصيلي، و سيتم الخلط بين المعلومات الهامة و غيرها من المعلومات[3].

و يمكن صياغة الخصائص الكيفية (النوعية) للمعلومات المحاسبية حسب هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) في الشكل التالي:

[1] أسامة محمود موسى، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، مرجع سبق ذكره، ص 69.
[2] محمد الصبان، اسماعيل جمعة، القياس و الإفصاح المحاسبي، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1995، ص 98.
[3] أحمد نور، أحمد شحاتة، المحاسبة المالية – القياس و الاتصال المحاسبي-، الدار الجامعية للطباعة و التشر و التوزيع، الإسكندرية، 1992، ص 77.

الشكل (6.1): الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية

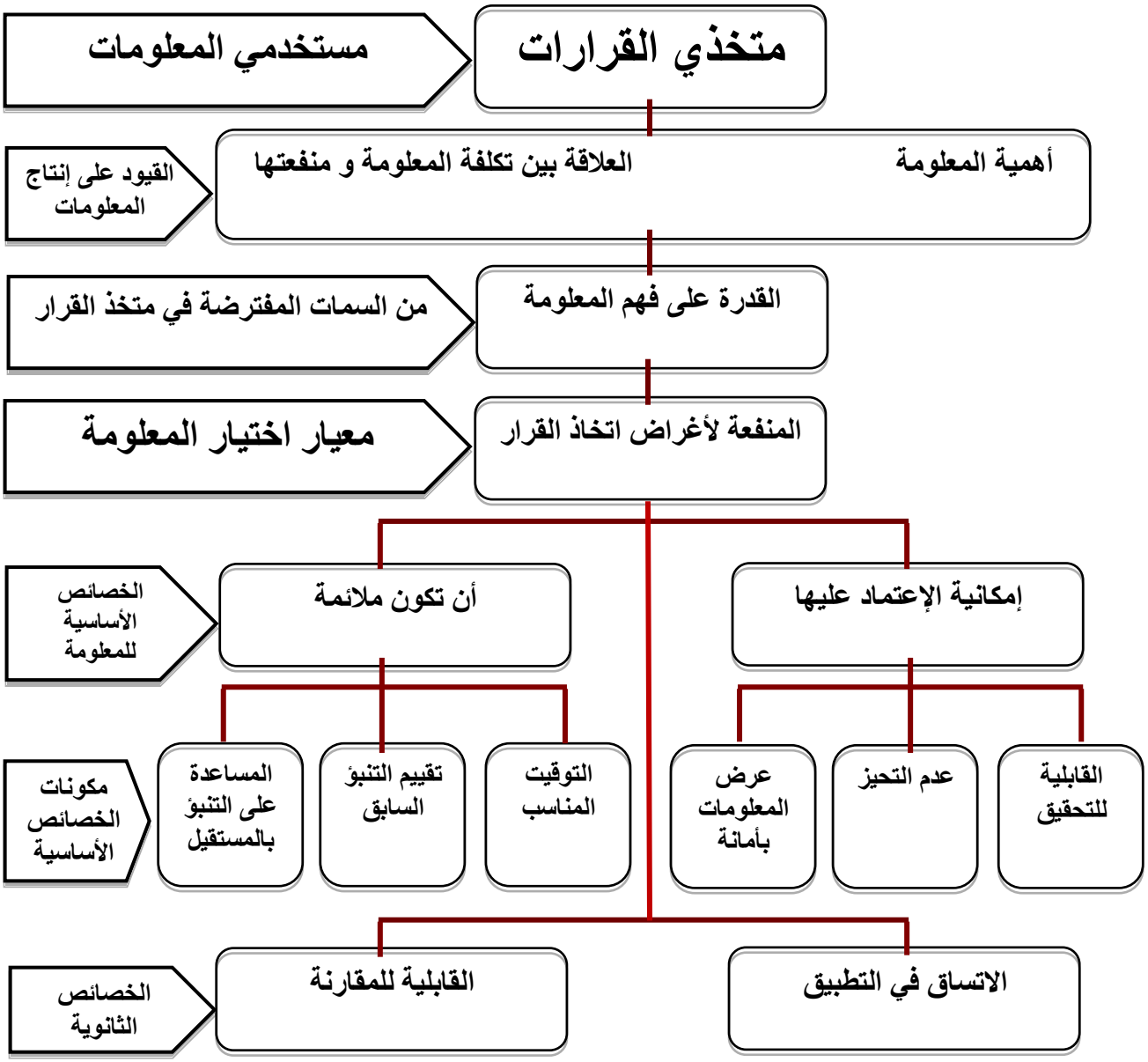

المصدر: وصفي أبو المكارم، محمد سمير، المحاسبة المالية المدخل النظري – قياس وتقييم الأصول قصيرة الأجل-، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 28.

و من الشكل (6.1) أعلاه يمكن استنتاج أن مستخدمي المعلومات (متخذو القرارات) هم نقطة البداية في تقرير خصائص المعلومات باعتبار أن هناك تعدداً في أصحاب المصالح المهتمين بأمر الوحدة الاقتصادية، و أن هناك تبايناً في أهدافهم و تعارضاً في دوافعهم، ومن البديهي أن ذلك ينعكس بدوره على ما يتخذونه من قرارات، و ما يتبعونه من أساليب في اتخاذ هذه القرارات، و ما يستخدمونه من معلومات، و على مقدرتهم على تفهم و استخدام هذه المعلومات، و هذا يعني أن منفعة المعلومات تتوقف على الربط الدائم بين مستخدمي المعلومات و القرارات التي يتخذونها، و حتى يتحقق ذلك يجب أن تكون المعلومات ملائمة، و يتم توصيلها بطريقة يمكن فهمها، والقابلية للفهم هي الخاصية التي تهيئ الفرصة لمستخدم المعلومات أن يتعرف على مضمونها ومغزاها.

الفرع الثالث: مصادر المعلومات المحاسبية:

نظراً لأهمية المعلومات المحاسبية و المالية بالنسبة للشركات بشتى أنواعها، نجد أنها تبحث باستمرار عن المعلومات التي تفيدها في اتخاذ قراراتها الاقتصادية، و من هذا المنطلق يتبادر إلى الذهن التساؤل القائل من أين يمكن للشركات الحصول على هذه المعلومات؟ و للإجابة على هذا السؤال يمكننا التعرض إلى دراسة مصادر المعلومات المحاسبية و التي بدورها تنقسم إلى مصادر داخلية و أخرى خارجية.

1. المصادر الداخلية:

يتم الحصول عليها من الشركة نفسها من خلال ما تقدمه من بيانات و معلومات في أشكال عديدة هي:[1]

1.1. القوائم المالية: و تشمل كل من "قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التدفقات النقدية". و تكون هذه القوائم المالية ختامية سنوية أو خلال فترات دورية أقل من سنة.

2.1. المذكرات و الملاحظات و الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية: تعتبر هذه الأخيرة من مصادر المعلومات المفيدة، حيث تضم معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية يمكن الاعتماد عليها و الوثوق فيها وأنها تتفق مع محتوى القوائم المالية و الايضاحات المتممة لها.

3.1. التقارير المالية: و يندرج خلالها كل من:[2]

1.3.1. التقارير المؤقتة: و هي التقارير نصف السنوية أو ربع السنوية التي يتم تقديمها على مدار السنة.

2.3.1. تقرير مجلس الإدارة: و الذي يحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية و بعض الخطط المستقبلية.

3.3.1. تقرير مراقب الحسابات: و يشمل الملاحظات و التحفظات الخاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها.

2. المصادر الخارجية:

يعد مجال تجميع المعلومات عن النشاط الذي تعمل فيه الشركة مفيداً لعملية التحليل، و ذلك من خلال مقارنة هذه المعلومات بما هو قائم في الشركات المنافسة. كما يمكن تجميع بيانات عن الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة، و ظروف المنافسة، و غيرها من

[1] طارق عبد العال، التحليل الفني و الأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 84.
[2] طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 90.

البيانات الناتجة عن المحيط الخارجي. و من أهم مصادر الحصول على هذه البيانات الآتي:

1.2. **مطبوعات بيوت السمسرة:** عادة ما يوجد في بيوت السمسرة الكبيرة أقسام متخصصة للبحوث و الدراسات تتيح للمستثمرين الحصول على معلومات مجانية مفيدة عن حالة السوق المالية و الأوراق المالية التي ينصح ببيعها أو بشرائها، أمّا بالنسبة لبيوت السمسرة الصغيرة التي لاتملك أقساماً للبحوث، فعادة ما توزع على عملائها المعلومات التي تصدرها بيوت السمسرة الكبيرة و ذلك بناءاً على اتفاق مسبق[1].

2.2. **المطبوعات الحكومية:** و تعتبر من أهم مصادر المعلومات عن الأحوال الاقتصادية بصفة عامة و الجوانب المالية بصفة خاصة، و عادة ما تكون هذه المطبوعات شهرية أو سنوية، حيث تتضمن بيانات إحصائية عن الأسعار و الأجور و الإنتاج، و ظروف السواق المالية و التوقعات بشأن أمور تخص الشركات. بالإضافة إلى وجود مطبوعات حكومية تكشف عن المعروض من النقود، و أسعار الفائدة و مستوى النشاط الاقتصادي، ومعدل التضخم، و تعتبر كلها معلومات ذات أهمية كبيرة للمستثمر والشركة[2].

3.2. **مطبوعات الشركات المتخصصة:** هي عبار عن بيانات منشورة و متاحة للجمهور بصفة دورية، يتم إعدادها من طرف شركات متخصصة مثل: " Standard and Poor" في الولايات المتحدة الأمريكية[3].

4.2. **الصحف و المجلات العلمية المتخصصة:** هناك العديد من الصحف و المجلات المتخصصة التي تهم جمهور المستثمرين و المقرضين[4].

5.2. **نشرات البنوك و مراكز المعلومات:** توفر للمستثمرين و المقرضين بيانات تفصيلية عن الأوراق المالية المتداولة و عن الشركات التي أصدرتها. و تُعبأ البيانات في ملفات الحاسوب، و التي يمكن شراؤها من الشركات المتخصصة بتكلفة منخفضة. حيث تتيح هذه الملفات للمستثمر أو المقرض الذي يقتنيها، الحصول على أي معلومة محددة يبحث عنها، كما يمكن أن يتحصل عليها من خلال شبكة الأنترنت[5].

---

[1] منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص 237.
[2] محمد عبد مصطفى، تقييم الشركات والأوراق المالية لغرض التعامل في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 126.
[3] منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية و أسواق رأس المال، مرجع سبق ذكره، ص 237.
[4] أسامة محمود موسى، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، مرجع سبق ذكره، ص 78.
[5] منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية و أسواق رأس المال، مرجع سبق ذكره، ص 238.

المطلب الثالث: معايير جودة المعلومات المحاسبية:

إن المعلومات المحاسبية هي التي يتم إعدادها أو إنتاجها لتصبح في شكل أكثر نفعاً لمتخذ القرار و ذلك لقيمتها في صنع القرار الحالي، أو للاستخدام المستقبلي، و لكي تكون المعلومات ذات فائدة لمتخذ القرار لابد أن تكون على مستوى من الجودة، و على الرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات و ذلك لاختلافه تبعاً لاختلاف و جهات النظر و أهداف منتجي و مستخدمي المعلومات، إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي:[1]

الفرع الأول: الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات، أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي و الحاضر و المستقبل، و لا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها، و زادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية، و بالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه و ذلك لكون المعلومات التي يبنى عليه القرار تنطوي على المستقبل، و بالتالي فهي على درجة من التيقن و عدم التأكد، لذا غالباً ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة و سهولة استخدامها و يمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية:

1. المنفعة الشكلية:

و تعني أنه كلما تطابق شكل و محتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات مرتفعة و ذات جودة عالية.

2. المنفعة الزمنية:

و تعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة و من ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلاً يعظم كُلاً من المنفعة الزمنية و المكانية للمعلومات.

3. المنفعة التقييمية و التصحيحية:

و تعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، و كذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

الفرع الثالث: الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة، و على ذلك فإن يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها" مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة"، و من ثم فإن فاعلية

[1] مؤيد الفضل، عبد الناصر نور، المحاسبية الإدارية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص 305، 306.

المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات، كما أن الفاعلية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف، و هذا يعني أن درجة الفاعلية إنما تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة و التي وجدت أصلاً لتتحقق[1].

الفرع الرابع: التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالتنبؤ أنه" الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي و الحاضر في توقع أحداث و نتائج المستقبل"، و أن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط و اتخاذ القرارات، و من المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية و تخفيض حالة عدم التأكد و ذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ.

الفرع الخامس: الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للمورد، فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام بالعمليات و النشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها.

المطلب الرابع: مستخدمو المعلومات الحاسبية:

هناك العديد من مستخدمي المعلومات المحاسبية و الذين تتباين احتياجاتهم انطلاقاً من تباين أهدافهم وغايتهم و تتعدد مجالات استخدام المعلومات المحاسبية فهي تستخدم أساساً لاتخاذ القرارات التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية داخل المنشأة، و في القرارات التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية من قبل الأطراف الخارجية، و لتلبية المتطلبات الضريبية و للوفاء بالاحتياجات القانونية و التشريعية[2].

فتحديد المستخدم المستهدف للقوائم المالية هو الخطوة الأساسية و الأولى التي يجب مراعاتها عند إنتاج المعلومات المحاسبية لتحديد (الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية، و الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية، تحديد طرق و أساليب عرض المعلومات المحاسبية في القوائم و التقارير المالية، و التوقيت المناسب لعرض و تقديم المعلومات المحاسبية)[3]، و يعتمد ذلك على ما يملكه مستخدمو المعلومات من الخبرة و المهارة في فهم المعلومات المحاسبية و الاستفادة منها، و بناءً على ذلك فإنه يجب إعداد القوائم المالية في ظل فرضية أساسية و هي وجود مستويات متعددة من مستخدمي المعلومات المحاسبية و لكل منها احتياجاته و إمكانياته.

و قد صنفت هيئة المبادئ المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في البيان رقم (4) مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى فئتين[4]، و يمكن توضيح فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية في الجدول الموالي:

---

[1] سمير مرشد، مفهوم الكفاية و الفعالية في نظرية الإدارة العامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد و الإدارة، المجلد (1)، 1988، ص 212.

[2] نعيم دهمش، القوائم المالية والمباديء المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عامّاً، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الخامسة، عمان، 1995، ص 11.

[3] عباس الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، الكويت، 1990، ص 30.

[4] رضوان حنان حلوة، تطور الفكر المحاسبي – مدخل نظرية المحاسبة -، مرجع سبق ذكره، ص 199.

الجدول (1.I): فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية

مستخدمون داخليون	مستخدمون خارجيون	
لهم مصالح مالية مباشرة	لهم مصالح مالية مباشرة	لهم مصالح مالية غير مباشرة
الفريق الإداري في المنشأة بكافة مستوياته: - رئيس و أعضاء مجلس الإدارة. - مدراء (تسويق، إنتاج، مالية...). - مشرفو الإنتاج. - موظفون و عاملون.	- مستثمرون حاليون و مرتقبون. - مقرضون حاليون و مرتقبون. - النقابات العمّالية.	- دوائر حكومية. - سلطات قضائية. - محللون ماليون. - بورصة الأوراق المالية و وسطاء ماليون. - مستهلكون أو عملاء. - مخططون اقتصاديون.

المصدر: رضوان حنان حلوة و آخرون، أسس المحاسبة المالية، الطبعة 1، عمان، 2004، ص 130.

الفرع الأول: المستخدمون الداخليون:

و تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المنشأة و باستخدام مواردها الاقتصادية و البشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية، فالمديرون يحتاجون إلى المعلومات للتخطيط و التنظيم وإدارة المنشأة، و تقييم أداء المسؤولين، و ينطبق ذلك على فئة المديرين بكافة مستوياتهم، المدير العام، أعضاء مجلس الإدارة مدير التسويق، مشرفي الإنتاج، المدير المالي و موظفو الشركة.

الفرع الثاني: المستخدمون الخارجيون:

توجد عدة أنواع من المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية، و يمكن تقسيمهم إلى نوعين (فئات لها مصلح مالية مباشرة في المنشاة، وفئات لها مصالح مالية غير مباشرة).

1. فئة المستخدمين المباشرين:

و تتمثل في (الملاك و تشمل المساهمون الحاليون و المرتقبون، الزبائن و الموردون الحاليون و المرتقبون، إدارة المنشأة و العاملون فيها، السلطات الحكومية (الضريبة)، المستهلكون).

2. فئة المستخدمين غير المباشرين:

و تتمثل في (المستشارون و المحللون الماليون، سلطات الإشراف و التسجيل، الصحافة المالية و وكالات تقديم التقارير، مشروعو القوانين، الاتحادات التجارية، النقابات العمالية، الجمهور العام، المنافسون، الدوائر الحكومية الأخرى).

المبحث الثالث: أدوات عرض المعلومات المحاسبية

إن للمعلومات المحاسبية وسائل و أدوات يتم من خلالها الإفصاح عنها و عرضها و سردها بشكل منظم، وكذلك ترجمتها إلى أرقام و حسابات حتى يسهل فهمها و قراءتها بشكل دقيق. و هذه الأدوات تتركز بالأساس في القوائم المالية الرئيسية للشركات و كذا التقارير المالية.

المطلب الأول: القوائم المالية الرئيسية:

إن وسيلة الإدارة الرئيسية للإتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الشركة تقوم على القوائم المالية، هذه الأخيرة تمكن الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للشركة و ما حققه من نتائج. و تُلزم الشركة بإعداد أربعة أنواع من القوائم المالية، و تتمثل فيما يلي:[1]

الفرع الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية):

تمثل الميزانية تقريراً ماليّاً يوضح قائمة المركز المالي للشركة في تاريخ معين، حيث تظهر موارد الشركة و التي تسمى أصولاً و مصادر تمويل تلك الموارد و تسمى خصوماً، و حق الملكية الذي يمثل الفرق بينهما، و تشمل الميزانية على مايلي:

1. الأصول:

و هي موارد اقتصادية مملوكة للشركة، و تنقسم إلى ثلاث مجموعات:

1.1. الأصول الثابتة: و هي التي يزيد عمرها عن السنة و تشمل: "الأثاث، الآلات، المباني... إلخ"، لذلك فهي تشكل في مجملها استثمارات طويلة الأجل و التي عادة ما تظهر بالقيمة الصافية بعد حذف الاهتلاك (ماعدا الأراضي فهي لا تهتلك، كما تشمل أصولاً معنوية كشهرة المحل، حقوق الطبع...).

2.1. الأصول المتداولة: و هي التي يقل عمرها عن السنة و تعتبر استثمارات قصيرة الأجل حيث أنه يمكن تحويلها إلى صورة نقدية خلال فترة قصيرة نسبيّاً، و تشمل: "النقدية (الصندوق والبنك)، المدينون، المخزون، الأوراق المالية".

3.1. أصول أخرى: و هي أصول ثابتة لم يشرع في تشغيلها أي مشاريع قيد التنفيذ، و عموماً فإن الأصول تشمل ثلاث خصائص:

- تتضمن منافع اقتصادية مستقبلية محتملة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، و تمثل تلك المنافع تدفقات نقدية داخلة.
- خاصة بالشركة.
- تحصل الشركة على هذه المنافع نتيجة عمليات و أحداث تمت في فترات سابقة.

[1] عبد الغفار حنفي، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 219.

2. الخصوم:

و التي تمثل حقوق الغير اتجاه الشركة، نشأت عن تعاملات سابقة حيث يفرض عليها دفعها في صورة نقدية أو سلع و خدمات مقابلة في المستقبل و هي تشمل الآتي:

1.2. خصوم الأجل: هي التزامات يجب سدادها في مدة طويلة أكثر من سنة و تشمل السندات.

2.2. خصوم متداولة: هي التزامات يجب سدادها في مدة قصيرة أي أقل من سنة و التي تشمل: "المستحقات، الضرائب، الأجور، الإئتمان المصرفي... إلخ".

3. حقوق الملكية:

يشمل هذا البند ملكية المستثمرين في الشركة و التي قد تأخذ شكلاً مباشراً من خلال قيام المستثمرين بالمشاركة في استيراد أسهم شركة، أو تأخذ شكلاً غير مباشر من خلال أرباح محتجزة.

كما نشير أن الأصول في أي وقت تساوي دائماً مجموع الخصوم + حق الملكية، و بعبارة أخرى فإن كل مورد من الأموال له مصدر من الأموال.

الجدول (2.I): الشكل العام للميزانية

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
• **الأصول الثابتة:**	***	• **الأموال الدائمة:**	***
- الاستثمارات.	***	- الأموال الخاصة (حقوق الملكية).	***
- أصول ثابتة أخرى.	***	- الديون طويلة الأجل:	***
• **الأصول المتداولة:**	***	• **الخصوم المتداولة (ديون قصيرة الأجل):**	***
- قيم الإستغلال.	***	- حسابات جارية.	***
- قيم غير جاهزة.	***	- موردون.	***
- قيم جاهزة.		- تسبيقات مصرفية...	
مجموع الأصول	***	**مجموع الخصوم**	***

المصدر: من إعداد الباحث.

إضافة إلى أن هناك عدة نقاط هامة تتعلق بالميزانية على المحلل المالي أن يهتم بها:

- يجب على المحلل المالي إعادة تبويب الميزانية قبل استخدامها، لأنها قد لا تكون مبوبة تبعاً لمدة الاستحقاق أو نسبة السيولة.
- مراعاة تساوي جانب الأصول و الخصوم.

الفرع الثاني: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج):

إذا كانت الميزانية تبين عناصر أصول الشركة و الخصوم و حق الملكية في لحظة زمنية معينة، فإن قائمة حسابات النتائج تبين نتائج تيار الدخل المتولد من العمليات خلال فترة معينة، و يظهر في قائمة حسابات النتائج كل من الإيرادات المكتسبة و المصاريف التي حدثت خلال الفترة من عمليات التشغيل.

1. الإيرادات:

تعبر عن التدفقات النقدية الفعلية أو المتوقعة و الناتجة عن قيام الشركة ببيع بضاعة أو أداء خدمة في فترة ما.

2. المصاريف:

تعبر عن النفقات والجهود التي حدثت لتوليد الإيرادات خلال الفترة نفسها.

3. صافي الدخل:

يعبر عن الزيادة أو النقص في الإيرادات عن المصاريف، كما يعبر عن مقياس مختصر لأداء الشركة ككل للفترة.

الجدول (3.I): الشكل العام لقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

بيان العمليات	القيمة
المبيعات:	***
- تكلفة البضاعة المباعة:	***
مجمل الربح	***
- تكاليف تشغيل إدارية:	***
مجمل ربح التشغيل	***
- قسط الإهتلاك:	***
صافي ربح التشغيل قبل الفوائد و الضرائب	***
- الفوائد:	***
ربح قبل الضرائب	***
- ضريبة (%):	***
صافي الربح	***
- توزيعات على الأسهم الممتازة:	***
صافي الربح قبل التوزيع	***
- توزيعات أسهم عادية:	***
أرباح محتجزة	***

المصدر: عبد الغفار حنفي، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 222.

الفرع الثالث: قائمة الأرباح المحتجزة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية):

في نهاية فترة الميزانية، تقيس قائمة الأرباح المحتجزة، كلّاً من قيمة حقوق الملكية و قيمة التغيرات التي حدثت في حقوق ملكية المستثمرين خلال الفترة، و تمثل قائمة التغيرات في حقوق الملكية حلقة الربط بين قائمة حسابات النتائج و قائمة المركز المالي. وتظهر في هذه القائمة البنود التالية:

1. رأس المال (Capital Stock):

و يعبر عن حصيلة الشركة من بيع الأسهم للمساهمين و يجدر الإشارة إلى أن بيع وتداول أسهم المساهمين لا يؤثر على مصادر تمويل المنشأة.

2. الأرباح أو صافي الدخل (Earning):

تعبر الأرباح عن صافي نتيجة أعمال الشركة خلال الفترة، و تؤثر نتيجة الأعمال التي تحققت خلال الفترة على حقوق الملكية، فالأرباح أو الخسائر تضاف أو تُخصم من حساب حقوق الملكية كذلك تؤثر على قرار توزيع جزء من هذه الأرباح على المساهمين.

3. التوزيعات (Dividens):

و تمثل الجزء الذي يتم توزيعه على المساهمين.

الجدول (4.I): الشكل العام لقائمة الأرباح المحتجزة

البيان	المبالغ
رصيد الأرباح المحتجزة في السنة (ن - 1):	***
+ صافي ربح الأسهم العادية في السنة (ن):	***
- توزيعات الأسهم العادية في السنة (ن):	***
رصيد الأرباح المحتجزة في السنة (ن)	***

المصدر: عبد الغفار حنفي، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 223.

الفرع الرابع: قائمة التدفقات النقدية:

إن قائمة التدفقات النقدية تبين لنا خلال فترة معينة النقدية المحصلة و النقدية المدفوعة، كما تبين أيضاً من أين أتت النقدية و فيما أُنفقت، و تفسر تلك التغيرات في النقدية. تعبر قائمة التدفقات النقدية خلال فترة محاسبة معينة عن المقبوضات و المدفوعات المتولدة عن العمليات التشغيلية و الاستثمارات و الأنشطة التمويلية للشركات حيث تسعى لتحقيق الأغراض التالية:

- توضيح العلاقة بين صافي الدخل و صافي التفق النقدي.
- تحديد التدفقات النقدية الماضية، بهدف التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، و تقييم قدرة الإدارة على استخدام النقدية و سداد الفوائد و التوزيعات و الأرباح على المساهمين و سداد الديون عند استحقاقها.

الجدول (5.I): الشكل العام لقائمة التدفقات النقدية

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	المبالغ
صافي الدخل:	***
- تغيير أوراق القبض:	(***)
- تغيير المخزون:	(***)
- تغيير الدائنين:	(***)
+ تغيير المستحقات:	***
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	**المبالغ**
- تغيير إجمالي الأصول الثابتة:	(***)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	**المبالغ**
تغيير أذون الدفع:	***
+ تغيير السندات:	***
- توزيعات:	(***)
التغير في النقدية و أذون الخزانة	***

المصدر: طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 83.

إلى جانب القوائم المالية، تقوم الشركة بتقديم حصيلة مختصرة عن أنشطتها الاقتصادية بغية تمكين مختلف المستعملين من تقدير القيم، و دعمهم بالمعلومات التي تُسهّل لهم عملية إجراء المقارنات في شكل تقارير مالية.

و تهدف القوائم المالية إجمالاً إلى توفير المعلومات حول المركز المالي و الأداء و التغيرات في المركز المالي للشركة، تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية. إن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق الحاجة العامة لغالبية المستخدمين لكنها قد لا تتوفر على كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمون لصنع القرارات الاقتصادية، و عليه يجب دعمها بتقارير مالية و هو موضوعنا في العنصر الموالي.

المطلب الثاني: التقارير المالية:

تمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية، هذا إلى جانب المعلومات المالية و غير المالية و تقارير مجلس الإدارة و التنبؤات المالية و المعلومات ذات الصلة بالشركة و وصف للخطط و التوقعات و كذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال الشركة، و ممّا سبق يمكن القول أن التقارير المالية مفهوم أشمل للقوائم المالية.

تقدم التقارير المالية معلومات عن المكاسب و مكوناتها و عن التدفقات النقدية مبوبة حسب أنشطة التشغيل و الاستثمار و التمويل، و كذلك الوضع المالي للشركة.

يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم على علاقتهم بالشركات، و من ثم فإنهم يركزون اهتمامهم على المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، و من هنا يمكن إبراز أهمية التحليل المالي باعتباره دراسة تفصيلية للبيانات و القوائم المالية لمعرفة

مدلول كل منها و أسباب ظهورها و تفسيرها ممّا يساعد في تسليط الضوء على بيان نقاط الضعف ونقاط القوة للسياسة المالية الخاصة بالشركة و متانة أو ضعف مركزها المالي.

و حتى يكون التحليل المالي فعّالاً يستحسن أن يرتكز على معلومات ذات جودة و استخدام أداة التحليل المناسبة، و بعد أن تتوفر تلك المعلومات يجب أن يكون المحلل مقتدراً و متسلّحاً بالمعرفة التامة لطبيعة عمل الشركة، ومُؤهّلاً علميّاً و عمليّاً للقيام بتلك المهمة، للتمكن من تفسير النتائج و إبراز الحقائق من خلال تلك المعلومات، زِد على ذلك أن يكون حياديّاً في تفسير المعلومات لأن الهدف الأساسي من التحليل المالي يكمن في تفسير القوائم والتقارير الماية و تقييم الأداء، و كذا ترشيد قرارات الاستثمار و الإئتمان و زيادة مصداقية نتائج أعمال الشركة[1].

و تهدف التقارير المالية اقتصاديّاً إلى تقديم المعلومات المفيدة، في اتخاذ قرارات الأعمال و القرارات الاقتصادية، حيث أن أهداف التقارير المالية ليست ثابتة، و لكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية و القانونية و الاجتماعية التي تقدم فيها التقارير.

كما تنشأ أهداف التقارير المالية أساساً من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين تنقصهم سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها، و لذلك يجب أن يعتمدوا على المعلومات التي تقدمها لهم الإدارة. و عموماً نجد أن أهداف تحليل القوائم و التقارير المالية تختلف باختلاف احتياجات المستخدم لها و عليه ترتكز أهداف التحليل على العناصر التالية:[2]

- توفير معلومات حول المركز المالي للشركة و أدائها و التغيرات الحاصلة في مركزها المالي.
- تقديم معلومات تساعد في تحديد الاستخدام الكفء للموارد و المساعدة في تقييم الفوائد و المخاطر المتعلقة بالاستثمار و الفرص المتاحة.
- توضيح التزامات الشركة المتعلقة بتحويل موارد معينة إلى موارد أخرى و التي قد يترتب عليها تدفقات نقدية من المحتمل خروجها.

خاتمة الفصل الأول:

[1] خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص 15.

[2] محمد الصبان، إسماعيل جمعة، المحاسبة المتوسطة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 26.

إن دقة و سلامة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم و التقارير المالية تؤدي حتماً إلى دقة نتائج التقييم وما يُتّخذ من قرارات، لذا تعتبر القوائم المالية و التقارير المالية ذات فائدة كبيرة لإدارة الشركة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها.

و تعد إدارة الشركات أهم مستخدم للمعلومات المحاسبية، و باعتبار أن تلك المعلومات هي محصلة نهائية لتطبيق بدائل السياسات المحاسبية، فإن إدارة الشركة لديها حرية الاختيار بين تلك البدائل و من ثم استخدام السياسات التي تمكنها من تحسين صورتها، و هذا ما يؤثر على عدالة قوائمها المالية، لذلك فإن تحليل الدوافع المؤثرة في اختيار تلك البدائل من شأنه أن يعطي رؤية أوضح لمتخذي القرارات في تفسير البيانات التي تشمل عليها القوائم و التقارير المالية، و من ثم قياس جودة المعلومات. و بالطبع فالمعلومات المحاسبية المتحصل عليها تؤثر على الأطراف المستخدمة لها في اتخاذ قراراتها، لا سيما القرارات الاستثمارية و الإئتمانية.

كما تعتبر المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة لا سيما للمؤسسات المالية كالبنوك التي بدورها تحتاج إلى دراسة و معرفة الوضعية المالية للمؤسسات طالبة القرض والاطلاع على قوائمها و تقاريرها المالية حتى تتخذ بعدها قرار الإقراض إمّا بالقبول أو الرفض، و هو موضوعنا في الفصل الموالي.

تمهيد:

تلعب البنوك التجارية دورا حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة، بما تمتاز به من وظائف و ما تزاوله من نشاط، إذ يمكن تلخيص أعمالها في عبارة واحدة و هي "التعامل في الائتمان و الاتجار في الديون"، و دورها هذا يتمثل في حل تلك الرغبات المتناقضة القائمة بين صاحب الفائض من الأموال و صاحب العجز باعتبارها وسيطا لتوزيع الموارد المودعة لديها من ذوي الأموال الفائضة إلى أصحاب العجز المالي، و لتحقيق ذلك تعمد البنوك التجارية إلى تجميع الأموال في شكل ودائع تستعملها في سد الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين و لذلك يمكن القول أن أهم أوجه توظيفات النقود من طرف البنك التجاري إنما تتمثل في استعمالها في منح الائتمان إلى أولئك الذين يحتاجون إليه.

إن الأهمية التي يكتسيها الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية دفعتنا لأن نخصص هذا الفصل لدراسة كل من البنوك التجارية و الائتمان المصرفي و لقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث أساسية، حيث تناول في المبحث الأول البنوك التجارية من حيث المفهوم والوظائف والأهداف و كذا مواردها و استخداماتهها، أمّا المبحث الثاني فقد تطرق إلى الائتمان المصرفي من حيث مفهومه و كذا السياسات الائتمانية و الضوابط المتحكمة في قرار الإقراض، بينما خُصّص المبحث الثالث لدراسة لب موضوع البحث والمتمثل في أهمية و دور المعلومات المحاسبية في دعم قرار الإقراض.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

إن ظهور البنوك جاء نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية، و في كل مرحلة من هذا التطور زادت حاجة الناس إلى مثل هذه المؤسسات نظراً للوظائف التي تقوم بها، و التي من أبرزها قبول الودائع و تقديم القروض، بل و تعدّد حتى إلى إصدار النقود.

المطلب الأول: مفهوم و موارد و استخدامات البنك التجاري:

يمكن سردها كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم البنك التجاري:

إن أصل كلمة بنك هو الكلمة الإيطالية (BANCO) و التي تعني مصطبة، و كان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور معنى الكلمة و أصبح يقصد بها المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات، و في النهاية أصبحت تعني المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود[1].

و للبنوك التجارية تعريفات مختلفة باختلاف وجهات النظر بالنسبة للباحثين والدارسين لها، و مهما تعددت هذه التعاريف فإن معظمها تخلص إلى أن البنوك التجارية لا تخرج عن كونها مؤسسات مالية إئتمانية تقوم بدور الوساطة بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة و أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال، إذ تطلع أساسا بتلقي ودائع قابلة للسحب لدى الطلب أو لأجل و التعامل بصفة أساسية في الإئتمان قصير الأجل بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

الفرع الثاني: موارد واستخدامات البنك التجاري:

تعتبر موارد البنك التجاري التزاما اتجاه الغير، حيث تمثل التزاماته بعناصرها المختلفة الموارد التي حصل عليها من مختلف المصادر. أما استخداماته فتشير إلى كيفية الاستفادة من موجودات البنك التجاري، فهدف تحقيق الربحية بالنسبة للبنك التجاري يفرض عليه عدم ترك موارده النقدية عاطلة لا تدر عائدا بل يتعين عليه أن يوظفها في مختلف الاستخدامات الممكنة.

و يمكن التعرف على موارد البنك التجاري و استخداماته لهذه الموارد من دراسة عناصر الخصوم و الأصول في ميزانيته و التي من خلالها يمكن التعرف على مركزه المالي في لحظة معينة، كما يمكن تحديد حجم النشاط الذي يقوم به البنك.

و يمكننا ايجاز موارد واستخدامات البنوك التجارية فيما يلي:

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992، ص 24.

1. موارد البنوك التجارية:

و تنقسم بدورها إلى:

1.1. الموارد الذاتية: تمثل الموارد الذاتية التزامات المصرف قبل أصحاب رأسماله وتشمل ما يلي:

1.1.1. رأس المال: و هو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه، و لا يشكل رأس المال إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم، و مع ذلك فهو مؤشر لمتانة المركز المالي للمصرف و أساس الثقة التي يحظى بها في الدوائر المالية.

2.1.1. الاحتياطات: و هي مبالغ تكونت على مر الزمن و تكون تحت تصرف البنك في إي وقت ومصدرها الأجزاء المقتطعة من الأرباح، و علاوات إصدار الأسهم عند زيادة رأس المال[1].

كما تنقسم الاحتياطات إلى قسمين:

أ. **الاحتياطي القانوني:** يكون البنك التجاري ملزما بتكوينه قانونا ،أي يجب على إدارة البنك أن تحتفظ بجزء من الأرباح كاحتياطي و ذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة له.

ب. **الاحتياطي الخاص:** يكون البنك التجاري حراً في الاحتفاظ به ، و غالبا ما يطلق على هذا النوع من الاحتياطي اسم الاحتياطي الخفي.

3.1.1. الأرباح غير الموزعة: "و هي تلك المبالغ التي يَعمَدُ البنك إلى عدم توزيعها من إجمالي أرباحه، وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث أنه يتم حسابها عند تقدير الموارد المتاحة للاستخدام أو التوظيف[2]"، فالأرباح غير الموزعة بهذا المعنى هي عبارة عن بند ذو طبيعة انتقالية يقيد فيه ما يحققه البنك من أرباح تمهيدا لتوجيهها إلى غايتها النهائية، سواء أكانت توزيعات على المساهمين أو دعم الاحتياطي أو تغطية الخسارة.

4.1.1. المخصصات: و يقصد بها الأرصدة التي يتم تحميلها من إجمالي النتيجة المحققة في نهاية الفترة المالية، بغرض مواجهة ظروف غير مرغوب فيها و من أمثلة ذلك مخصصات الديون المشكوك فيها، و مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية، و مخصص اهتلاك الأصول الثابتة.

---

[1] سلمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، لبنان، 1996، ص 132.

[2] نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 187.

2.1. الموارد غير الذاتية: و هي الموارد المالية التي يتحصل عليها البنك التجاري من غير المساهمين، و هي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي موارده[1]، و تشمل ما يلي:

1.2.1. الودائع: تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصارف التجارية ، و هي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنك تكون في صورة إيداع حقيقي يمكن للبنك التجاري استخدامها لإبرام الديون في الوقت نفسه[2]، و يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الودائع و هي:

أ. **الودائع الجارية:** و تسمى أيضا بالودائع تحت الطلب، وهي عبارة عن مبلغ مالي يودع لدى البنك التجاري ويتعهد هذا الأخير بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب جزء أوكل وديعته دون سابق إنذار، وعادة لا تدفع البنوك التجارية فائدة على هذا النوع من الودائع إلا في بعض الحالات الاستثنائية، كأن يكون مقدار الوديعة الجارية كبير بالعملة الصعبة.

ب. **الودائع لأجل:** و هي عبارة عن مبلغ مالي يودع لدى البنك التجاري، لا يحق لصاحبه السحب منه إلا بعد انقضاء مدة زمنية معينة يتفق عليها مسبقا بينه وبين البنك عند الإيداع، لقاء حصوله على فائدة.

ج. **ودائع بإخطار:** و هي عبارة عن أموال مودعة لدى البنك التجاري لا يحق لأصحابها السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة تحدد عند الإيداع وبالمقابل يدفع البنك فائدة على هذه الودائع[3].

د. **ودائع التوفير:** و تسمى أيضا بالودائع الادخارية، و هي ودائع يتم التعامل بها من حيث السحب و الإيداع بموجب دفتر خاص ،و يتحصل صاحب هذا النوع على فوائد محددة[4].

2.2.1. الحسابات المدينة للمصارف الأخرى: وتشمل جميع التزامات البنك التجاري اتجاه البنوك الأخرى، وتمثل هذه الحسابات مصدرا هاما من المصادر التي يحصل منها البنك على الموارد المالية التي يحتاجها للقيام باستخداماته التشغيلية المختلفة.

3.2.1. الإقتراض من البنك المركزي: تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي إذا ما اعترضتها مشكلة في السيولة، فالبنوك تحتفظ لديها باحتياطي

[1] إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 254.
[2] عقيل جاسم عبد الله ، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994، ص 245.
[3] زيان رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء، الطبعة الثانية، عمان، 1997، ص 83.
[4] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 275.

نقدي وبأصول أخرى على درجات مختلفة من السيولة، فإذا لم يكفيها الاحتياطي النقدي لمواجهة طلبات المودعين لسحب مبالغ نقدية من ودائعهم تلجأ إلى البنك المركزي وتطلب منه قروض مقابل تقديم ضمانا لما تقترضه من مبالغ، كأوراق مالية أو أوراق تجارية أو غير ذلك من الضمانات[1].

2. استخدامات البنوك التجارية:

تشير الاستخدامات إلى كيفية الاستفادة من موجودات البنك التجاري أو بمعنى آخر تمثل استثماراته، فهدف تحقيق الربحية بالنسبة للبنك التجاري يفرض عليه عدم ترك موارده النقدية عاطلة لا تدر عائدا بل يتعين عليه أن يوظفها في مختلف الاستخدامات الممكنة، وبناء على ذلك فإن هذه الاستخدامات تعطي لنا فكرة واضحة عن الأوجه المختلفة لنشاط البنك التجاري.

ويمكن تقسيم استخدامات البنوك التجارية حسب درجة سيولتها إلى:

1.2. أرصدة نقدية حاضرة: وتتمثل في السيولة النقدية الكاملة، وهي عبارة عن أرصدة لا تحقق أي عائد للبنك التجاري، مما يحتم عليه تجنب تجميد الكثير من أمواله في هذه الأصول وإلا تعرض للخسارة، ومع ذلك يفرض القانون على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من أرصدتها المستمدة من الودائع.

2.2. القروض: يعتبر منح القروض أو إتاحة الائتمان النشاط الرئيسي للبنك التجاري، وتحقق القروض بمختلف أنواعها عائد اكبر من أنواع التوظيف السالفة الذكر، غير أنها في نفس الوقت تتضمن مخاطر كبيرة.

3.2. أوراق مالية واستثمارات: تستثمر البنوك التجارية شطراً من مواردها في شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات نظراً لما تدره من دخل مرتفع، وتعتبر هذه الأوراق أقل سيولة من الأوراق التجارية القابلة للخصم والأوراق الحكومية القصيرة الأجل، إذ ليس من السهل بيعها بسرعة خاصة عندما يسود الركود أسواق المال، وقد يتطلب من أصحابها الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق إلا أن العائد عليها يكون كبيرا[2].

4.2. الأصول الثابتة: هذه الأصول و إن كانت عقيمة في حد ذاتها إلا أنها تعتبر ضرورية لقيام البنك بوظائفه وتتمثل هذه الأصول في المباني التي يمارس فيها البنك نشاطه، و الأدوات والمعدات التي يستخدمها، بالإضافة إلى بعض الأصول

[1] أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب ، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص 186.

[2] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 278، 279.

الأخرى التي لها صلة وثيقة بعمليات الإقراض مثل مخازن البنك التي يحتفظ بها ببعض أنواع الضمانات العينية التي تكون بحوزته[1].

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية:

لقد مرت الخدمات المصرفية كغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي بالعديد من مراحل التطور حيث تحول النشاط من مجرد القيام بعمليات الإقراض والإيداع إلى القيام بوظائف أخرى فرضها واقع التطور والنمو السريع في مختلف الأنشطة الاقتصادية في دول العالم المختلفة وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الوظائف البنكية إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة.

الفرع الأول: الوظائف التقليدية:

و يمكننا سردها في النقاط التالية:

1. قبول الودائع:

تعد هذه الوظيفة أول وأهم وظائف البنوك التجارية، وقبول الودائع معناه تلقي البنك التجاري مبالغ بعملات مختلفة تكون واجبة الدفع أو التأدية عند الطلب أو بعد إنذار في تاريخ استحقاق معين، وهذا حسب نوع الوديعة.

و باعتبار الودائع أهم مصادر البنوك التجارية فإن البنك يعمل بطرق مختلفة لجذبها سواء عن طريق خلق أوعية ادخارية جديدة أكثر إغراء للمدخرين أو بالطرق السعرية[2].

2. منح الإئتمان:

سوف نتطرق لهذا العنصر بالتفصيل في المبحث الثاني.

3. إصدار النقود:

تعتبر وظيفة إصدار الودائع من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية لما لها من تأثير على الاقتصاد القومي، فالبنك التجاري بإمكانه منح قروض تفوق بكثير قيمة الأموال المودعة لديه ، مما يتسبب في زيادة كمية النقود في حدود متزايدة، وتحدث عملية إصدار نقود الودائع عندما يقوم البنك بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإيداع القرض في إحدى المصارف التي يتكون منها الجهاز المصرفي ويطلق على هذه الودائع بالودائع المشتقة تمييزا لها عن الودائع الأصلية التي تتمثل في قيام أحد العملاء بإيداع نقود أو شيكات حصل عليها من وحدات خارج الجهاز المصرفي[3].

[1] عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، مرجع سبق ذكره، ص 26.
[2] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 303.
[3] عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، مرجع سبق ذكره، ص 263، 264.

الفرع الثاني: الوظائف الحديثة:

لم تعد وظائف البنوك التجارية مقتصرة على ممارسة المهنة التقليدية المتمثلة في أنها وسيط بين المقرضين و المقترضين بل أصبحت تقوم بوظائف عديدة يمكن إيجازها فيما يلي:

1. القيام بخدمات الأوراق المالية لحساب العملاء:

يقوم البنك التجاري بإصدار الأوراق المالية في شكل أسهم و سندات نيابة عن عملائه، بما يشمل ذلك عمليات الاكتتاب، و تحصيل الأقساط من المكتتبين ورد الزيادة بالاكتتاب إليهم[1]، كما ينوب عن عملائه في تلقي طلبات الشراء و البيع للأوراق المالية، أي أنه يقوم بشراء و بيع أسهم و سندات لحساب العملاء و حفظها لهم و تحصيل كبوناتها في مواعد لقاء حصوله على عمولة.

2. تقديم خدمات إستشارية للمتعاملين:

قد يبدو أن تقديم خدمات استشارية ليس له علاقة مباشرة بطبيعة نشاط البنوك، ولكن التجارب التي مرت بها البنوك أخذت تحتم على إدارتها التفهم و الإلمام الكامل بهذه الوظيفة، فغالبا ما يجد المسؤول على البنك نفسه كمستشار مالي لمشروع العميل، و بذلك أصبحت معظم البنوك التجارية تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشائهم للمشروعات باعتبار أن الفلسفة المصرفية السليمة تعتبر مصلحة البنك و مصلحة المشروع هي مصلحة مشتركة[2].

3. إدخار المناسبات:

يقصد بادخار المناسبات تلك المدخرات التي يحتفظ بها المتعاملين في البنك لمواجهة نفقات مناسبات معينة مثل نفقات الزواج و نفقات موسم الاصطياف.

و تشجع البنوك التجارية مثل هذه المدخرات عن طريق منح فوائد مجزية لأصحابها، أو منحهم تسهيلات إئتمانية خاصة تتناسب مع مدخراتهم، و يؤدي هذا النوع من الخدمات إلى زيادة موارد البنك نتيجة لتراكم المدخرات الموسمية خاصة إذا تنوعت هذه المدخرات و ارتفع عدد المدخرين.

4. القيام بعمليات أمناء الإستثمار لحساب العملاء:

ينشئ البنك التجاري إدارة خاصة مهمتها القيام بعمليات الاستثمار نيابة عن عملائه الذين ليس لهم الوقت أو الخبرة الكافية للقيام بمباشرة هذه العمليات[3]، و من أهم وظائف إدارة أمناء الاستثمار إدارة الأموال للعملاء وتنفيذ وصاياهم و إدارة تركاتهم و رعاية القصر من أبنائهم و إدارة ممتلكات من يعمل منهم في الخارج....الخ.

---

[1] أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود و البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 173.
[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص 36.
[3] أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود و البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 273.

5. تأجير الخزائن الحديدية للعملاء:

عقد إيجار الخزائن الحديدية، من الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك التجاري لعملائه وتحقق هذه الخدمة فوائد كبيرة سواء للبنك التجاري أو للعميل فالبنك يأخذ أجره ويضم إليه عملاء جدد، و العميل يستعمل الخزينة في سرية و لا يطلع أحد على أسراره وممتلكاته ولا تكون عرضة للسرقة أو الضياع.

6. بيع وشراء العملات الأجنبية:

تقوم البنوك التجارية بعمليات بيع و شراء أوراق النقد والبنكنوت الأجنبي إلى جمهور العملاء بهدف توفير قدر كاف منها لمواجهة حاجة عملائه و كذا تحقيق ربح إذا كانت أسعار الشراء اقل من أسعار البيع[1].

7. خدمات البطاقات الإئتمانية:

تعتبر خدمات البطاقة الائتمانية من أشهر الخدمات المصرفية التي استحدثتها المصارف التجارية و تتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقة من البلاستيك تحتوي على معلومات عن العميل و بموجب هذه البطاقة يستطيع العميل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك، حيث يكون بإمكانه شراء بضائع أو دخول المطاعم بدون القيام بالدفع الفوري نقداً، على أن تتم عملية السداد خلال 25 يوماً من استلامه الفواتير، و لا يدفع التعامل أية فوائد على هذا الإئتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد[2].

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية:

تسعى البنوك التجارية لتحقيق ثلاثة أهداف هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال الأخرى، و تتمثل هذه الأهداف في "الربحية و السيولة و الأمان"، و ترجع أهمية هذه الأهداف إلى تأثيرها الملموس على تشكيلة السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك، و المتمثلة أساساً في قبول الودائع و تقديم القروض و الاستثمار في الأوراق المالية، و يمكن توضيح هذه الأهداف في:

الفرع الأول: الربحية:

يسعى البنك التجاري كأي منشأة أخرى إلى تعظيم أرباحه و لكي يحقق ذلك عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة وأن يُخفِّض نفقاته و تكاليفه باعتبار أن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية و النفقات الكلية.

و تشمل الإيرادات الإجمالية البنود التالية:[3]

- الفوائد الدائنة.

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص 83.

[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 36، 37.

[3] عبد الله رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الإئتمان، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص 199.

- الأرباح المحققة في شراء و بيع العملات الأجنبية.
- العمولات و الإيرادات التي يحصل عليها نظير الخدمات المصرفية المختلفة مثل عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، و عوائد خصم الأوراق التجارية، و الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع أصل من الأصول بسعر فائدة أعلى من قيمته الدفترية.

أمّا فيما يخص نفقات البنك التجاري فإنها تشمل قسمين رئيسيين هما:[1]

- نفقات إدارية و تشغيلية.
- الفوائد التي يدفعها المصرف على الأموال المودعة لديه.

و لقد ساد الاعتقاد و لازال أن هدف تعظيم الربحية يمثل الهدف الأول الذي يجب أن تدور حوله كل القرارات و استراتيجيات البنك لذلك لابد أن يكون محور اهتمام الإدارة المصرفية هو السعي لضمان تحقيق هذا الهدف[2]، إلا أن الاندفاع نحو تحقيق أعلى معدلات الربحية قد يترتب عليها الوقوع في أزمات السيولة.

الفرع الثاني: السيولة:

يقصد بها في البنوك التجارية " قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين و مقابلة طلبات الإئتمان"[3].

و بما أن الودائع الجارية تمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية، فلا بد على البنك أن يعمل على الاحتفاظ بأمواله بدرجة من السيولة، ليتمكن من مقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة، و تعتبر السيولة من بين أهم أهداف البنك التجاري، فهي صمام الأمان و هامش الضمان للبنك، إذ أن فشله في مواجهة التزاماته الفورية قد يعرضه لفقدان الثقة من جانب عملائه و يدفعهم إلى سحب ودائعهم وهكذا تتكرر المأساة، فيعجز البنك عن مقابلة موجة السحب المفاجئ و الإجمالي و قد يعرضه هذا إلى الإفلاس، و لا يعني هذا أن يحتفظ البنك بمعظم إيراداته في صورة نقدية عاطلة خوفا من الإفلاس لأن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض إيراداته و يصل إلى نفس النتيجة.

الفرع الثالث: الأمان:

الهدف الثالث الذي يميز المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية هو الأمان أو سلامة المصرف و المتحققة عن رأس المال الذي يملكه المصرف التجاري، فرأس المال يلعب دوراً مهمّاً في تحقيق الأمان للمودعين ودعم ثقتهم، فكلما زادت ثقة المودعين كلما تمكن المصرف من جذب المزيد من الودائع، و ينبغي الإشارة في هذا الإطار أن رأس مال البنك التجاري يتسم بالصغر مما يضعف حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، أي أن أي خسارة تزيد عن قيمة رأس المال للبنك التجاري معناها التهام جزء من أموال المودعين[4]، و بالتالي إفلاس

[1] زيان رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 119.
[2] حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الورق، عمان، 2000، ص 58.
[3] عبد الله رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 200.
[4] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، مصر، 1996، ص 12.

البنك التجاري، لذلك تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال استثمار أموالهم في استثمارات لا تنطوي على درجة كبيرة من المخاطر.

المبحث الثاني: قرار منح الائتمان في البنوك التجارية

يعتبر قرار الإقراض وظيفة أساسية في كل بنك تجاري لهذا سوف نتعرض في هذا المبحث إلى الحديث عن الإئتمان المصرفي من حيث المفهوم و الأنواع وكذا التطرق إلى السياسة الإئتمانية و ضوابط قرار الإقراض.

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي:

عند تطرقنا إلى مفهوم الائتمان المصرفي لابد من الأخذ بعين الإعتبار كل من:

الفرع الأول: تعريف الائتمان المصرفي:

في اللغة العربية يقال: إئتمن فلان فلاناً، أي اعتبره أميناً، و إئتمن فلان فلان على كذا أي اتخذه أميناً عليه، و الإئتمان هو أن نعتبر المرء أميناً أي جديراً برد الأمانة إلى أهلها، أي جديراً بالثقة.

و الإئتمان بلغة القانون له معنى أوسع، إذ يعني تسليم الغير مالاً على سبيل الدين أو الوديعة، أو الوكالة أو الإيجار أو الإعارة أو الرهن ...، و في جميع تلك الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال، أي مع نية استعادته[1].

أما في لغة الاقتصاد فيقصد بالإئتمان تلك العملية التي بموجبها يقدم البنك للزبون الثقة، و ذلك بمنحه مبلغاً من المال أو منحه ضمان معين (الالتزام بالتوقيع) مقابل تعهد الزبون باسترجاع المبلغ خلال الفترة المتفق عليها و ضمن الشروط المحددة في العقد.

الفرع الثاني: عناصر الإئتمان المصرفي:

للإئتمان المصرفي أربعة عناصر هي:[2]

1. علاقة مديونية:

حيث يفترض وجود دائن و هو مانح الإئتمان و مدين و هو متلقي الإئتمان مع ضرورة توافر عنصر الثقة بينهما.

2. وجود دين:

و هو المبلغ النقدي الذي منحه الدائن للمدين و الذي يتعين على هذا الأخير برده للأول.

3. المدى الزمني:

و هو العنصر الجوهري في الإئتمان فهو أساس التفرقة بيت المعاملات الفورية والمعاملات الإئتمانية و هو يشير إلى الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية و التخلص منها.

---

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص90.

[2] خليل الهندي، أنطوان الناشف، العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، الجزء الثاني، طرابلس، لبنان، 2000، ص 19.

4. المخاطرة:

و تتمثل فيما قد يتحمله مانح الإئتمان كنتيجة لانتظاره تاريخ استحقاق الدين و لعل هذا من بين أسباب حصول الدائن على فائدة.

الفرع الثالث: أدوات الإئتمان المصرفي:

"هي عبارة عن وثيقة توضح التزامات المقترض وحقوق المقرض من حيث الأقساط و الفوائد و مواعيد الاستحقاق"[1].

و من أبرز أدوات الإئتمان ما يلي:

1. الأوراق التجارية:

تعد الأوراق التجارية من أدوات الإئتمان قصيرة الأجل، و التي هي أساسا مكونة من الكمبيالة، السند الأدني، الشيك، أدوات الخزانة.

2. الأوراق المالية:

تعد الأوراق المالية من أدوات الإئتمان طويلة الأجل وهي صكوك تمثل حق ملكية (أسهم) وحق دين (سندات) على الجهات التي تصدرها.

3. النقود الورقية:

تعتبر النقود الورقية من بين أدوات الائتمان فهي تلقى قبولا لها من طرف الأفراد وهو قبول يتوقف على درجة ثقتهم في الجهة المصدرة لها وهي الدولة ، و ما يميز هذه الأداة عن أدوات الائتمان الأخرى هو سيولتها التامة.

المطلب الثاني: أنواع الإئتمان المصرفي:

يمكن تصنيف الإئتمان المصرفي ووفق مجموعة من المعايير نتناولها باختصار كمايلي:

الفرع الأول: من حيث الغرض من الإئتمان:

ينقسم إلى إئتمان بغرض (الإنتاج، الإستهلاك)، حيث اهتمام المصارف التجارية التقليدي بذلك الإئتمان، نظراً لإقبال العملاء عليه، و زيادة المؤسسات التي تقدمه.[2]

الفرع الثاني: من حيث مدة الإئتمان:

ينقسم الإئتمان من حيث المدة إلى (قصير، متوسط، طويل)، حيث تتراوح مدة الإئتمان القصير إلى غاية سنة، أما الإئتمان المتوسط فيتراوح من سنة إلى خمسة، في

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبدالرحمن الدوري، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 126.
[2] عبد الله رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 106.

حين الائتمان طويل الأجل يكون أكثر من خمس سنوات، و غالباً يستعمل في تمويل رأس المال الثابت.[1]

الفرع الثالث: من حيث الجهة المستفيدة:

ينقسم إلى إئتمان موجه للقطاع الخاص و يشمل (الأفراد، الشركات)، و إلى إئتمان موجه للقطاع العام و يشمل الدوائر الحكومية على كافة المستويات.[2]

الفرع الرابع: من حيث طبيعته:

و ينقسم إلى إئتمان مباشر و يشمل (القروض، السلفيات، الجاري مدين، الكمبيالات المخصومة)، و إئتمان غير مباشر ويشمل (خطابات الضمان، بطاقات الإئتمان، الإعتمادات المستندية، بوالص التحصيل).[3]

و يمكن جمع مختلف تصنيفات الإئتمان المصرفي في المخطط التالي:

الشكل (1.2): أنواع الإئتمان المصرفي

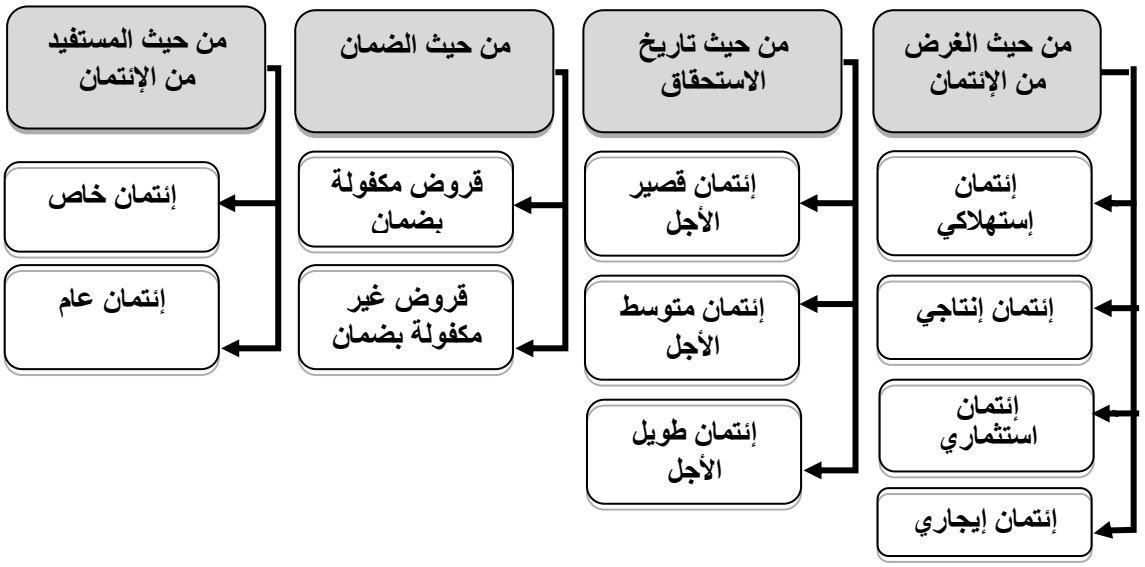

المصدر: عبد الواحد غردة، ضوابط منح الإئتمان في البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دفعة 2004، ص 20.

المطلب الثالث: السياسة الإئتمانية في البنوك التجارية:

تمثل أسئلة الإئتمان الثلاثة التالية أحد سياسات الإئتمان المتبعة و هي :ما هو المبلغ الذي يريده المستفيد؟ لماذا هذا المبلغ؟ ما المدة الزمنية اللازمة للسداد؟ ما هو مصدر السداد؟ عند إجابة الشخص طالب الإئتمان على هذه الأسئلة بشكل يرض و يضمن ذلك تصبح العملية أقل خطورة للبنك.

[1] نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 22.
[2] خليل سامي، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر، الكويت، 1982، ص 57.
[3] هواري سيد، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1983، ص 122.

الفرع الأول: تعريف السياسة الإئتمانية:

السياسة الإئتمانية للبنك هي مجموعة القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للبنك وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق و حدود و أنواع وسلطات منح الإئتمان المصرفي الذي يمنحه البنك[1].

السياسة الإئتمانية للمصارف هي الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من العوامل والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام، وإدارة الإئتمان بشكل خاص[2].

و هي كذلك مجموعة من المبادئ التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الإئتمانية وأنواع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأنواعها وأجال استحقاقها وشروطها الرئيسية، كما تحدد الخطوط العامة التي تحكم نشاط المصرف في مجالات قرار منح التسهيلات الإئتمانية، ومتابعتها بما يكفل سلامة توظيف وحسن استخدام أمواله، بهدف تحقيق أفضل عائد واتخاذ ما قد يلزم من احتياطات إذا ما طرأت أي تطورات سلبية على أي عنصر من العناصر التي استند إليها المصرف في قرار منح الإئتمان، والذي تسعى من خلاله تحقيق الأمور التالية (الأمان والربحية والسيولة وتوفير احتياجات المجتمع)[3].

فالسياسة الإئتمانية تمثل مجموعة من القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للمصرف تحدد فيها المعايير وشروط منح الإئتمان المصرفي ونطاقه وصلاحياته، و هي تبني على أساس الإستراتيجية الإئتمانية المستمدة من الإستراتيجية القومية على المستوى الكلي، فهي تمثل الأهداف قصيرة وطويلة الأجل وتأخذ بالاعتبار اتجاه وإطار الإستراتيجية الإئتمانية القومية، مما يتطلب من الجهاز المصرفي وضع خطط وسياسات مقابلة، تأخذ على عاتقها تطوير و إدارة نشاطها ضمن هذا الإطار عبر وضع الخطوات التفصيلية والمرحلية والأساليب التحليلية لتنفيذ السياسة، فمن شأن السياسة الإئتمانية أن ترفع مستوى الخدمة المصرفية وتحسنها وتنوعها دون الإخلال بالقواعد و الأعراف والأصول المصرفية المتعارف عليها بهذا الشأن.

الفرع الثاني: التفرقة بين الإستراتيجية الائتمانية والإجراءات الإئتمانية:

و بما أننا سنتعرض إلى ملامح السياسة الإئتمانية فلابد لنا معرفة الفرق بين كل من الإستراتيجية الإئتمانية و الإجراءات الإئتمانية و ذلك كما يلي:[4]

1. الإستراتيجية الإئتمانية:

هي الإطار العام أو الاتجاه والمسار الرئيسي الذي ينتجه البنك بغرض تحقيق أهدافه في الأجل القصير والطويل، وتسير الإستراتجية الإئتمانية للبنك في اتجاه وإطار

---

[1] حمزة الزبيدي، إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 37.
[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 68.
[3] صلاح السيسي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار وسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 117.
[4] حمزة الزبيدي، إدارة المصارف، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الإستراتيجية الإئتمانية القومية التي يضعها البنك المركزي على المستوى الكلي للاقتصاد القومي.

2. الإجراءات الإئتمانية:

الخطوات التفصيلية والأساليب التحليلية الفنية المحددة في إطار تنفيذ السياسة الإئتمانية للبنك، و هي إجراءات مرحلية تتعامل مع العملية الإئتمانية من بدايتها بدأ بطلب العميل للتسهيلات مروراً بمراحلها المختلفة وحتى نهايتها حتى قيام العميل بسداد الإئتمان و الفوائد للبنك.

الفرع الثالث: ملامح السياسة الإئتمانية:

و بعد التعرف على السياسة الإئتمانية يمكن الوصول إلى أهم ملامحها وهي:[1]

1. السياسة الإئتمانية تُترجم إلى قرارات مكتوبة:

فتصدر هذه الأخيرة عن السياسة الإئتمانية للبنك في صورة قرارات مكتوبة ويتم طباعتها في صورة كتيب أو دليل وتكون متاحة للإدارات الإئتمانية والرقابية ولأجهزة الرقابة الخارجية، ويتم تحديثها كل ما كان هنالك جديد، ويجب أن تتجاوب دائماً مع المستجدات.

2. السياسة الإئتمانية ترسمها الإدارة العليا للبنك:

فمجلس إدارة البنك هو السلطة المختلفة بإصدار ورسم السياسة الائتمانية وتقع على عاتقه إصدارها في صورة قرارات مكتوبة وملزمة، مع إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة في الموضوع، وخصوصاً الجانب التنفيذي والرقابي لتكون أكثر جدية وواقعية.

3. السياسة الإئتمانية تتضمن شروط و معايير محددة:

فالقرارات التي يصدرها مجلس إدارة البنك والتي تشكل السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محددة، فعلى سبيل المثال لا الحصر تحديد أنواع الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك وأجل استحقاقها والأنشطة التي يمولها البنك وحدود التركيز الائتماني وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد.

4. السياسة الإئتمانية تخدم أطرافاً محددة:

تتعدد الأطراف المعنية بالسياسة الائتمانية سواء كانت أطراف داخلية تتمثل في إدارة الائتمان والتفتيش بالبنك، أو أطراف خارجية ممتثلة بالبنك المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب الحسابات، فإدارة الائتمان في البنك تقوم بالإعداد للدراسات الائتمانية واتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي وفقاً للصلاحيات المخولة لها وفي إطار السياسة الائتمان للبنك وفقاً للشروط والمعايير التي تتضمنها كما تقوم إدارة التفتيش والرقابة بالبنك بأعمال الرقابة على منح الائتمان المصرفي.

[1] أحمد الألفي، الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، الإسكندرية للنشر و التوزيع، مصر، 1997، ص 163.

5. السياسة الإئتمانية تخوّل صلاحيات منح الإئتمان المصرفي:

من أهم القرارات التي تصدر في نطاق إطار السياسة الائتمانية للبنك القرارات التي تحدد السلطات والصلاحيات لمنح الائتمان المصرفي لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية داخل البنك، و تختلف حدود و صلاحيات و سلطات منح الائتمان المصرفي من سياسة ائتمانية لأخرى و من مستوى إداري لمستوى إداري آخر داخل الهيكل التنظيمي للبنك الواحد، و تكون الصلاحيات لشخص أو للجنة.

6. السياسة الإئتمانية تعكس أغراض البنك وإمكانياته:

تأخذ السياسة الائتمانية في اعتبارها تحقيق أغراض البنك و رسالته في حدود الإمكانيات التمويلية والفنية والبشرية ومدى الانتشار الجغرافي للبنك فتكون معبرة بوضوح عن أغراض البنك و إمكانياته.

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الإئتمانية للبنوك:

تتأثر السياسة الائتمانية للبنك بصفة عامة بمجموعة من العوامل، وتنقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية:

1. العوامل الداخلية:

هي العوامل التي تنبع من داخل البنك، مثل أهداف البنك وإمكانياته، معدل التركيز، اعتبارات السيولة.

2. العوامل الخارجية:

تنشأ من خارج البنك ويكون مصدرها البيئة أو المناخ الذي يتواجد فيه البنك ويمارس فيه نشاطه، مثل الظروف الاقتصادية المحيطة، الضمانات المقدمة من العميل، وبالرغم من تأثير هذه العوامل على صناعة السياسة الإئتمانية لجميع البنوك إلا أنها تمارس آثار متساوية أو موحدة على السياسات الإئتمانية لجميع البنوك التي تعمل في بيئة واحدة أو مناخ واحد، بل تختلف آثار هذه العوامل من سياسة إئتمانية لأخرى.

الفرع الخامس: أركان السياسة الإئتمانية:

إن لكل بنك سياسته الإئتمانية الخاصة وبالرغم من عدم وجود سياسة إئتمانية نمطية أو موحدة، إلا أنه توجد أركان أو مقومات تقوم وتعتمد عليها السياسة الإئتمانية لأي بنك، وتعد هذه الأركان والمقومات الأساسية حد أدنى لصناعة أي سياسة إئتمانية جيدة وسليمة، إلا أن هذه الأركان والمقومات لا تحول دون اختلاف السياسيات الإئتمانية للبنوك المختلفة، و لا يشنأ هذا الاختلاف بسبب هذه الأركان أو المقومات و لكن مصدر هذا الاختلاف مرجعة إلى اختلاف طبيعة مصادر الأموال بين البنوك واختلاف أغراض وأهداف البنوك، واختلاف طبيعة عمل البنوك و حجمها، واختلاف تراكم الخبرة بين البنوك و ما إلى ذلك من عوامل أخرى، ويترتب على ذلك الاختلاف بين السياسات الإئتمانية للبنوك المختلفة أن لا تكون حول الأركان أو المقومات الأساسية للسياسة

الإئتمانية، إنما تكون حول جزئيات مختلفة بطبيعتها بين البنوك والمؤسسات المالية، وشأنها في ذلك كشأن سائر الاختلافات الأخرى غير الجوهرية بين الأشياء المتماثلة وذات الطبيعة المتماثلة و على الرغم من ذلك، يبقى الاهتمام الأصيل للسياسة الإئتمانية مُنصباً على تناول العملية الإئتمانية في جميع الأحوال.

كما أن الأركان الأساسية للسياسة الإئتمانية تشتمل على النقاط الآتية:[1]

- تحديد الأقاليم والمناطق الجغرافية التي يخدمها البنك.
- تحديد المجالات والأنشطة الاقتصادية التي يخدمها البنك.
- تحديد أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك.
- تحديد أنواع الضمانات والنسب المثلى.
- تحديد الحدود القصوى لآجال استحقاق القروض.
- تحديد شروط ومعايير منح الإئتمان.
- تحديد حدود التركيز الإئتماني.
- تسعير الفائدة على القروض والمصاريف الإدارية.
- تحديد السلطات والمسؤوليات الإئتمانية.
- تحديد البيانات والتقارير لأغراض الرقابة.
- إصدار دليل التعامل مع البنك وإجراءات الحصول على الإئتمان.

و على ضوء هذه الأركان يمكننا استنتاج أن قرار الإقراض في أي بنك تجاري يخضع بالضرورة لشروط وضوابط ودراسات معمقة لحالة المدين المالية حتى يطمئن البنك على دينه ويضمن استرجاع أمواله في تاريخ الاستحقاق المحدد و المتفق عليه في العقد، وعلى هذا فإن هذه الضوابط والشروط مهمة في أي بنك تجاري يمنح الإئتمان، وهو ما سوف نتناوله في المطلب الموالي.

المطلب الرابع: الضوابط الحاكمة لعملية اتخاذ القرار الإئتماني على مستوى البنوك التجارية:

تستمد البنوك التجارية معظم أرباحها من الفوائد الناتجة عن منح القروض وتعتمد في ذلك على موارد الغير، والمتمثلة في الأموال المودعة لديها من طرف العملاء، حيث تمنح هذه الأموال للبنوك القدرة على التوسع في الإئتمان، لكن قدرة البنوك التجارية في ذلك ليست مطلقة، إذ أنها تخضع لمراقبة خارجية يفرضها البنك المركزي بهدف التحكم في حجم الإئتمان المصرفي بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية، كما تخضع لإجراءات وقوانين داخلية يضعها البنك التجاري محاولة منه تجنب مخاطر عدم التسديد.

وتنقسم ضوابط الإئتمان إلى شطرين هما: ضوابط داخلية وضوابط خارجية:

[1] أحمد الألفي، الضوابط الائتمانية للبنوك، الإسكندرية للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص 95.

الفرع الأول: ضوابط الائتمان الخارجية:

و هي تلك الضوابط التي تفرض على البنك التجاري من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول عن مراقبة الإئتمان المصرفي، وبعبارة أخرى هي تلك الأدوات التي يستعملها البنك المركزي لمراقبة الإئتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية.

و قبل التطرق إلى هذه الأدوات لا بأس أن نتعرض أوّلاً إلى أهمية رقابة البنك المركزي للإئتمان المصرفي ثم التطرق إلى مختلف أدوات الرقابة وفي الأخير سنتعرض إلى عنصر استقلالية البنك المركزي حتى نوضح سبب حصرنا لضوابط الإئتمان الخارجية على رقابة البنك المركزي.

1. أهمية رقابة البنك المركزي للإئتمان المصرفي:

يعتبر النظام المالي الآن بمثابة المركز العصبي للأمم الحديثة الذي لا يتصور وجودها بدونه ولا تتصور سلامتها إلا بسلامته، وكما يحتاج هذا النظام إلى سياسة نقدية سليمة و إدارة سليمة لها، فهو يحتاج إلى جهاز مالي و مصرفي سليم، و من ثمة كان من الطبيعي مراقبة عمل البنوك التجارية باعتبارها أهم مؤسسات الجهاز المصرفي.

و هناك العديد من الأسباب التي تفسر اهتمام المسؤولين عن إدارة السياسة النقدية بسلامة وكفاءة الجهاز المصرفي من أهمها:[1]

- قد تتسبب البنوك المتعثرة في تهديد تكاملية نظام المدفوعات الذي يلعب دورا جوهريا في تنفيذ السياسة النقدية.
- إن ارتفاع نسبة القروض الرديئة في الجهاز المصرفي المتعثر غالبا ما تؤدي إلى ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، وبالتالي ارتفاع أسعار الإقراض في المدى القصير على الأقل، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من دور الوساطة وإضعاف إمكانية التحكم النقدي بالإضافة إلى تأثر قدرة البنوك على زيادة الإقراض إلى المستويات المطلوبة في حالة الرغبة في التوسع النقدي بالعبء المستمر للقروض الرديئة.
- يؤثر الجهاز المصرفي المتعثر على توزيع الموارد، فالاضطرار لمد أو إعادة تمويل القروض التي مرت مواعيد استحقاقها يؤدي إلى تقييد إمكانية الإقراض لمقترضين جدد ويفقد بالتالي خاصيته التجددية.
- إن الأهمية التي تحتلها السياسة النقدية في التأثير على مجرى الحياة الاقتصادية، جعلت البنك المركزي يقوم بالإشراف مع الحكومة في وضع أهداف هذه السياسة وتدبير الوسائل اللازمة لتحقيقها.

و الواقع إن هدف السياسة النقدية التي يرمي البنك المركزي إلى تحقيقها، لا يختلف في الأساس عن الأهداف الاقتصادية العامة التي تضعها الدولة باعتبار أن السياسة النقدية فرع من فروع السياسة الاقتصادية.

[1] محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 263.

2. وسائل البنك المركزي في تحقيق مراقبة الائتمان المصرفي:

يلجأ البنك المركزي إلى وسائل وأدوات عديدة لمراقبة عرض و استخدام الإئتمان من طرف البنوك التجارية، و يجب أن لا يغيب عن البال أن فاعلية هذه الوسائل و أسس تنفيذها تختلف من بلد إلى آخر، ويمكن تقسيم هذه الوسائل إلى أدوات مباشرة و أدوات غير مباشرة وفقاً للأسلوب الذي يتبعه البنك المركزي للتحكم في حجم الإئتمان.

1.2. الأدوات غير المباشرة: تمكن هذه الأدوات البنك المركزي من التحكم في حجم الإئتمان بصورة غير مباشرة، وتتميز بكونها أكثر مراعاة لقوى العرض والطلب في السوق وتسمـح للبنوك من ثم بقدر من الحركة و المناورة ، و من بين أهم هذه الأدوات:

1.1.2. سعر إعادة الخصم: وهو عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف البنوك التجارية[1].

و يعتبر الاقتصادي الإنجليزي "H.Thorton" أول من بيّن كيفية استعمال معدل إعادة الخصم في مراقبة القرض[2]، ومن ثم بدأ بنك إنجلترا في الاعتماد على هذه السياسة منذ القدم ابتداء من عام 1839.

2.1.2. الإحتياطي الإجباري (القانوني): تنص القوانين المصرفية على ضرورة احتفاظ البنك التجاري برصيد نقدي لدى البنك المركزي كنسبة معينة من رصيد الودائع لديه، هذه النسبة تمثل حد أدنى لما يجب على البنك التجاري الاحتفاظ به من نقد مقابل ودائعه.

3.1.2. سياسة السوق المفتوحة: تعتبر السوق المفتوحة إحدى الوسائل التقليدية التي اتبعتها البنوك المركزية للتأثير على حجم وكمية النقود.

ويقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي طرفاً في بيع أو شراء الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة، و عادة ما يكون الطرف الثاني البنوك التجارية أو عملائـها[3].

و قد اكتشف أثر سياسة السوق المفتوحة في التأثير على قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان في الولايات المتحدة الأمريكية، و بالتالي أمكن استخدامها كأداة للرقابة على الإئتمان، منذ عام 1923 أخذت هذه السياسة تحتل المقام الأول من بين الأدوات الفنية التي تتكون منها السياسة النقدية[4].

---

[1] مروان عطون، أسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992،ص 44.

[2]Rymand barre, Economie Politique, Presses Univ de France, Thémis, 6eme Editions 1970, p 393.

[3] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[4] Rymand Barre, Economie Politique, Opcit, p p 394,396.

2.2. الأدوات المباشرة: هي أدوات السياسة النقدية التي يتمكن البنك المركزي بواسطتها التحكم المباشر في حجم الإئتمان الذي يمكن للبنوك التجارية أن تمنحه، و التأثير على حجم الإئتمان الموجه لكل قطاع.

ومن أهم صور الأدوات المباشرة ما يلي:

1.2.2. تأطير الإئتمان: هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف للإئتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة[1] ، قد تكون نسبة من حجم تسهيلات البنك الإئتمانية في تاريخ معين أو نسبة من حجم ودائعه أو أي معيار آخر يحدده البنك نفسه.

2.2.2. تحديد هوامش الضمان: يقصد بهامش الضمان تحديد النسبة الواجبة بين قيمة القرض و قيمة الضمان مع تحديد نوعه وآجال الاستحقاق ...إلخ، ففي أوقات الرواج يقوم البنك المركزي برفع معدل هذه النسبة و من ثم تقليل الإئتمان الذي يمكن للبنك التجاري منحه و بالتالي تجنب التضخم، بينما تخفض هذه النسبة في أوقات الركود، و من ثم زيادة الإئتمان المقدم الذي سيساعد على تجنب الانزلاق إلى مرحلة متعفنة من الكساد[2].

3.2.2. التأثير والإقناع الأدبي: استعمال هذه الأداة يتميز بمرونته الكبيرة لأن وضعها حيز التنفيذ لا يستلزم إطاراً قانونيّاً[3]. ومضمونه حث البنوك التجارية على التعاون مع البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية، ففي حالة الرغبة في زيادة النقود المتداولة قد يحاول البنك المركزي إقناع البنوك التجارية بإقراض كل ما لديها من احتياطي إضافي، في مقابل استعداده لمساعدتها إذا ما تعرضت لضائقة مالية، أما في حالة الرغبة في الحد من كمية النقود المتداولة فقد يلجأ البنك المركزي إلى إقناع البنوك التجارية بعدم الذهاب بعيداً في اعتمادها على الإقراض لتدعيم طاقتها الاستثمارية.

4.2.2. قيام البنك المركزي بمباشرة بعض الأنشطة المصرفية: الأصل أن البنك المركزي ليس له الحق في ممارسة العمليات المصرفية مباشرة مع العملاء، لكن بسبب محدودية أثر أدوات السياسة النقدية الأخرى في البلدان المتخلفة نظراً لضيق سوقَي النقد والمال، فقد يقوم بتقديم بعض الخدمات المصرفية كأداة من أدوات تنفيذ السياسة النقدية[4].

---

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 2003، ص 80.

[2] محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الإئتمان المصرفي، منشأة المصارف، الإسكندرية، 1997، ص 175.

[3] Politique Economique et Financière, FMI, 1993, p 21.

[4] محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، نفس المرجع السابق، ص 174.

5.2.2. النسبة الدنيا للسيولة: وفقاً لهذه الأداة يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا تحدد عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لتجنب إفراط البنوك التجارية في تقديم القروض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة عن طريق تجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، و بالتالي الحد من القدرة الإقراضية لها[1].

6.2.2. الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلـــغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة مما يدفع المستوردين إلـى الإقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنـه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد[2].

3. الاتجاه نحو استقلالية البنك المركزي:

يقصد باستقلالية البنك المركزي الاستقلالية الكاملة في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية و من خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياسته النقدية، وهذا من أجل توفير المناخ المناسب للبنك حتى يقوم بدوره على النحو الذي يمكنه من تحقيق استقرار الأسعار بعدما أضحى هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية.

لقد زادت في العقود الثلاثة الماضية الضغوط النظرية و العملية لمنح البنوك المركزية استقلاليتها في وضع و تنفيذ السياسة النقدية و ذلك لسببين رئيسيين هما:

- العلاقة بين حرية الحكومة في وضع السياسة النقدية و معدل التضخم.
- الإرتباط بين استقلالية البنك المركزي و بين استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية.

الفرع الثاني: ضوابط الائتمان الداخلية:

إن الاستخدام الأفضل للموارد المالية من وجهة نظر البنك التجاري هو ذلك الاستخدام الذي يستجيب إلى العديد من الاعتبارات المالية و غير المالية، ففيما يخص الاعتبارات المالية فهي ترتبط بمعايير الربحية و السيولة، و هي تمثل مصفوفة من الأهداف المتعارضة التي يجب على البنك أن يجد تركيبا أمثلا لها، و هذا ما يجعل إدارة أي بنك لا تستطيع أن تستثمر كل أموالها في منح و تقديم التسهيلات والمساعدات الإئتمانية ،لأنها بذلك تحقق أساسا الربحية دون متطلبات السيولة و العكس عند ما تقرر الاحتفاظ بكافة أموالها دون أن تقرضها.

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 81.
[2] عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 82.

أما الاعتبارات غير المالية، و التي تشكل في الواقع واحدة من مصادر التهديدات الكامنة بالنسبة للبنك، فهي تتمثل خاصة في التغيرات التي يمكن أن تحدث ما بين لحظة منح القرض و لحظة استرداده في المحيط العام للزبون، ممّا يهدد مقدرته على الوفاء بالتزاماته خاصة إذا تعلق الأمر بقروض متوسطة و طويلة الأجل، أو تلك التغيرات التي تحدث في مركز الزبون ذاته الذي يجعله غير قادر على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.

أمام كل هذه الاعتبارات، تقوم البنوك التجارية بتحديد ضوابط لمنح الإئتمان و التي تكون بمثابة إطار عام يرشد موظفي قسم الإئتمان إلى خطوات محددة و موحدة لتنفيذ العملية الائتمانية، و قبل التعرض لهذه الخطوات و المراحل يتعين الإشارة لوجود ثلاثة مجموعات من العوامل تؤثر بدرجات مختلفة على اتخاذ القرار الإئتماني و هو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (1.II): العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الإئتماني

القواعد العامة للإئتمان (5Cs)	عوامل مرتبطة بالبنك	عوامل مرتبطة بنوعية التسهيل الإئتماني المقدم
- شخصية العميل (السمعة والأخلاق). - الطاقة المالية و الإيرادية للعميل. - القدرة التمويلية الذاتية للعميل. - الضمانات المقدمة من طرف العميل. - الظروف الاقتصادية المحيطة.	- أهداف البنك. - الإمكانات المادية والبشرية للبنك. - معدل تركز البنك في السوق المصرفية. - اعتبارات السيولة. - استراتيجية البنك. - السياسة الإئتمانية للبنك.	- الغرض من الإئتمان. - مدة الإئتمان. - مبلغ الإئتمان. - أسلوب سداد القرض. - مصدر السداد. - مدى ملائمة هذا الإئتمان للسياسة الإئتمانية. - الموازنة بين العائد وتكلفة الإئتمان. - المخاطر.

المصدر: محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الإئتمان المصرفي، منشأة المصارف، الإسكندرية، 1997، ص 189.

ويمكننا إبراز مراحل قرار الإقراض باختصار كمايلي:

1. مرحلة تكوين الملف:

و تدعى كذلك بالمرحلة الإدارية، و هي المرحلة التي يتم فيها جمع معلومات خاصة بالمقترض و القرض ذاته، قصد تكوين ملف القرض المراد تقديمه و دراسته ومنحه، و يعتبر الطلب المقدم من العميل مؤشراً لبداية حياة التسهيل الإئتماني. و خلال هذه المرحلة تتم الدراسة القانونية والإدارية لملف القرض الذي يقدمه العميل (المقترض)، و من ثم يجري البنك استعلامات عن العميل طالب القرض من أجل تجميع معلومات عنه، حيث تعاظمت أهمية إدارة الاستعلامات مع زيادة درجة التقلب في الحياة الاقتصادية وتعدد حالات الفشل الإئتماني، فلم يعد دور جهاز الاستعلامات قاصراً على جمع البيانات من خلال البحث المكتبي و البحث الميداني بل أمتد دورها إلى متابعة نشاط هذا العميل المقترض بشكل مستمر و جمع المعلومات عنه ليس فقط خلال فترات سابقة لعملية منح

الإئتمان والفترة الجارية لذلك بل خلال فترة حياة التسهيل الإئتماني و حتى سداده بالكامل و قد زاد من أهمية هذا الدور تزايد اهتمام البنوك بالمقترض نفسه.

2. مرحلة الدراسة المالية و الاقتصادية و التقنية للمشروع:

في هذه المرحلة تتم عملية الدراسة الاقتصادية و المالية و التقنية للملف الذي تم تكوينه بما تضمنه من معلومات متعلقة بالعميل ذاته أو بمعلومات متضمنة في البيانات المالية و المحاسبية التي قدمها العميل[1].

1.2. الدراسة المالية: يعتبر التحليل المالي لطلبات الإقتراض ذا أهمية كبيرة لإدارة البنك، إذ أن قرار منح التسهيلات الإئتمانية أو منعها يعتمد أساساً على نتائج هذا التحليل.

فالتحليل المالي يهدف إلى قراءة المركز المالي للمؤسسة بطريقة مفصلة و استنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوضعها المالي و توازنه و كفاءته و توظيف هذه المعرفة في استنتاج نقاط قوتها من الناحية المالية و نقاط ضعفها و من شأن ذلك أن يساعد على توضيح الرؤية أمام البنك عندما يُقدم على منح قرض لها.

و حتى يمكن للبنك أن يأخذ صورة معقولة عن الوضع المالي للمؤسسة يجب أن يستعمل على الأقل ميزانيات و جداول حسابات النتائج للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة، وأول ما يجب القيام به في التحليل المالي هو الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة من خلالها تحسب مختلف النسب المالية.

هذا ويتم عادة إخضاع البيانات المالية من قبل محلل الإئتمان على مرحلتين:[2]

1.1.2. مرحلة التحليل السريع: و يكون الهدف منها أخذ فكرة سريعة و عاجلة عما إذا كانت تتوفر عند العميل الحد الأدنى من شروط الاقتراض والتي بناءاً عليها يحدد محلل الإئتمان ما إذا كان يمكن قبول طلب الإئتمان مبدئيّاً أم لا، فإذا ما اجتاز العميل هذا الاختبار ينتقل محلل الإئتمان إلى المرحلة الموالية.

2.1.2. مرحلة التحليل المالي المفصل: ويتم التحليل المالي المفصل باستخدام الأساليب التقليدية المتعارف عليها في هذا المجال بدءاً بالتحليل الرأسي و مرورا بالتحليل الأفقي ثم بتحليل النسب المالية.

أ. **التحليل الرأسي (العمودي) للقوائم المالية:** في ظل هذا التحليل يتم إيجاد علاقة بين عنصر ما ومجموعة معينة من العناصر بغية تحديد الأهمية النسبية لهذا العنصر، ومن تطبيقات هذه الفكرة التعبير عن كل مجموعة من البنود كنسبة مئوية من إجمالي القائمة، و يتميز هذا النوع من التحليل بالسكون وعدم الحركية.

---

[1] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص67.
[2] محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص 338.

و يمكن من خلال عملية التحليل الرأسي اكتشاف التغيرات التي طرأت على النسبة المحسوبة كما يمكن مقارنة هذه النسبة مع نسب السنوات السابقة و مقارنتها أيضا مع نسب معيارية لمعرفة أداء إدارة المؤسسة في هذا العام مقارنة مع أدائها في السنوات السابقة، و مقارنة مع أداء إدارات المؤسسات المنافسة.

ب. **التحليل الأفقي للقوائم المالية:** يهتم التحليل الأفقي بمقارنة الأرقام والبيانات الواردة في القوائم المالية مع بعضها و لعدد من الفترات المالية المتتالية قصد الوقوف على التغيرات التي طرأت على بنود هذه القوائم.

و يمكن بدلا من مقارنة بيانات القوائم المالية على ضوء بيانات سنة الأساس إجراء المقارنة على أساس متوسط بيانات عدد من السنوات، حيث تُحسب تغيرات كل عنصر في السنة الأخيرة بالنسبة لمتوسط هذا العنصر، و تزداد أهمية هذا التحليل في إبراز التغيرات الكبيرة لكل عنصر من عناصر المتوسطات الحسابية لذلك العنصر.

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{قيمة البند للسنة الحالية} - \text{قيمة البند للسنة السابقة}}{\text{قيمة البند للسنة السابقة}}$$

ج. **تحليل النسب المالية:** تعتبر النسب المالية من بين الأدوات المهمة والشائعة في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة في الوضع الساكن و يمكن تعريفها على أنها "علاقة بين قيمتين مأخوذتين من الميزانية أو من جدول النتائج و توجد بين هاتين القيمتين علاقة اقتصادية منطقية، تسمح للنسبة الناتجة بأن تلعب دور المؤشر الذي يعبر عن حصة (quota) أو نسبة مئوية"[1].

و على كل فإن تحليل النسب المالية يوفر للبنك التجاري إجابات للعديد من الأسئلة مثل:[2]

- هل ستتمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ الاستحقاق ؟
- هل تحقق الشركة حجم مبيعات مرضي نسبة إلى حجم الاستثمار في الأصول ؟
- ما مدى تحقيق المؤسسة عائد جيد على الأصول ؟
- هل فترة تحصيل الديون معقولة ومناسبة ؟
- إلى أي حد يمكن أن تنخفض أرباح المؤسسة ؟
- ما مدى توفيق إدارة المؤسسة في استخدام الأموال المتاحة ؟

و تجدر الإشارة إلى وجود عدد كبير من النسب المالية التي يمكن استخدامها في تحليل القوائم المالية لطالبي الاقتراض لذلك فمحلل الائتمان يستخدم أقلها عددا و أكثرها دلالة ومن أهمها:[3]

[1] محمد للوشي، الأخطار المصرفية: القروض البنكية تقييم خطورتها و التحكم فيها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 101.

[2] عبد الله رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 252.

[3] Jean barreau, Jacque Line de lahaye, Gestion financière, Edition Dunod, 10 Edition, Paris 2001, p145.

أولاً: مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل: ويندرج فيها كل من:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل
احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) – (الديون ق أ + السلفات المصرفية)
الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

ثانياً: نسب التوازن المالي قصير الأجل: وتحتوي على:

$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$
$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$
$\text{نسبة الخزينة العامة} = \frac{\text{(القيم غير الجاهزة + القيم الجاهزة)}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$
$\text{نسبة المردودية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$
$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الخام للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$

ثالثاً: مؤشرات ونسب التوازن المالي طويل الأجل: وفيها:

$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{أموال دائمة}}{\text{أصول ثابتة}}$
$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{أصول ثابتة}}$
$\text{قدرة السداد} = \frac{\text{قدرة التمويل الذاتي}}{\text{المديونية الإجمالية}}$

وتعبر هذه النسبة عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها من خلال قدرة التمويل الذاتي التي تحققها وعادة يكون الوضع مقبولاً عندما تدور هذه النسبة في حدود 0.3[1].

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 153.

2.2. **الدراسة الاقتصادية:** تشمل الدراسة الاقتصادية لنشاط العميل كل ما يتصل باقتصاديات هذا النشاط و بما يضمن استمراريته، و يقتصر مفهوم الدراسة الاقتصادية في هذه المرحلة على دراسة السلعة أو الخدمة التي ينتجها العميل حيث يقوم محلل الإئتمان بدراسة طبيعة السلعة أو الخدمة المنتجة، هل هي كمالية أو ضرورية أو تنافسية ؟، و كذا دراسة السوق الذي تنتمي إليه هذه السلعة أو الخدمة و هي دراسة تهدف أساساً إلى الوقوف على نتائج أعمال العميل مستقبلاً انطلاقاً من التنبؤ بواقع أعماله و تحديد الأهمية النسبية للعميل في السوق.

3.2. **الدراسة البيئية والفنية لطلب القرض:** هناك بعض وحدات النشاط الاقتصادي ذات صلة وثيقة بالبيئة، لذا قد يكون من واجب محلل الإئتمان دراسة هذا الجانب للتعرف على ما إذا كان لنشاط هذه الوحدات تأثير إيجابي أو سلبي على البيئة، وحتى يتمكن محلل الإئتمان من القيام بدراسة الجانب البيئي في دراسة القرض يتعين عليه الإلمام بالمدركات الأساسية في اقتصاديات البيئة، و المتطلبات البيئية المطلوبة في الفرع الاقتصادي الذي ينتمي إليه المشروع الطالب للقرض بصفة خاصة.

3. مرحلة اتخاذ قرار الإقراض والمتابعة:

وتعتبر آخر مراحل قرار الإقراض ويندرج فيها العنصران التاليان:

1.3. **اتخاذ القرار:** هذا القرار هو تتويج للخطوات السابقة، و نشير هنا إلى أن أهلية اتخاذ هذا القرار يعود لمدير البنك، وتضع البنوك عادة سقوفاً لمبلغ القرض لكل من الوكالات و الفروع الجهوية، و في حالة تجاوز مبلغ القرض هذا الحد يجب إرسال الملف إلى الإدارة العامة.

2.3. **متابعة القرض:** وهذه المتابعة لاتتعلق فحسب بأقساط وتواريخ السداد، بل تتعداها إلى متابعة المشروع نفسه بغرض الإطمئنان على حسن سيرته و استمراريته.

3.3. **تحصيل القرض:** سواء كان الدفع على أقساط أو كان دفعة واحدة، يجب التأكد في نهاية أجل القرض من أن كل المبلغ مع الفوائد قد تم تحصيله، و بعدها يتم غلق الملف وحفظه.

و الشكل الموالي يلخص كافة المراحل السابقة:

الشكل (2.2): حلقات مسلسل القرض

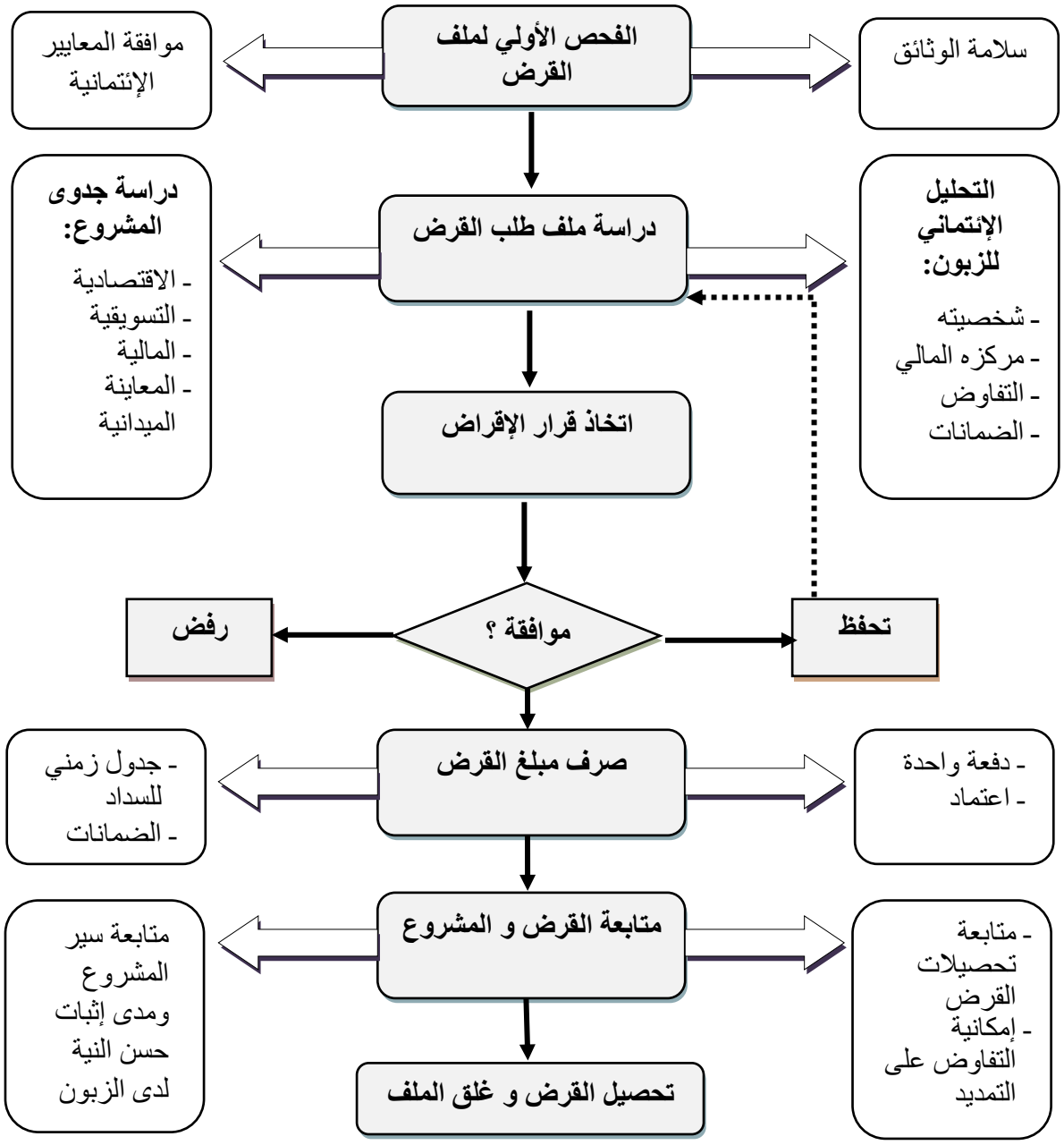

المصدر: رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، 2008، ص 263.

المبحث الثالث: دور المعلومات المحاسبية في دعم وترشيد القرار الإئتماني

لا شك أن وجود نظام محاسبي لا غنى عنه لتوفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار، و في ظل التطور المذهل لنظم المعلومات لم تعد المشكلة التي تواجه متخذ القرارات هي مشكلة توافر المعلومات، بل أن المشكلة الحقيقية هي أنه أصبح هناك وفرة هائلة و كم ضخم من المعلومات التي تتطلب غربلتها لاختيار المعلومات الملائمة والمناسبة لمتخذ القرار، و يتوقف ذلك على جودة اختيار المعلومات المحاسبية للمفاضلة بين البدائل المتاحة لاتخاذ قرارات الإئتمان، و التنبؤ بدرجة المخاطرة.

المطلب الأول: قيمة المعلومات و عملية اتخاذ القرار:

تشمل عملية اتخاذ القرارات على عدة خطوات تتمثل في تحديد الهدف، و عادة يكون حل مشكلة معينة ثم تحديد الظروف البيئية المحيطة بهذه المشكلة و بالتالي تؤثر في تحقيق الهدف ثم تحديد البدائل المختلفة التي يمكن أن تساعد في حل المشكلة، و التعرف على نتيجة كل بديل في ضوء الظروف المحيطة، و أخيراً المفاضلة بين تلك البدائل واختيار أفضلها (الأكبر ربحاً أو الأقل تكلفة)[1].

و يمكن حصر مراحل عملية اتخاذ القرار في الشكل التالي:

الشكل (3.2): مراحل عملية اتخاذ القرار

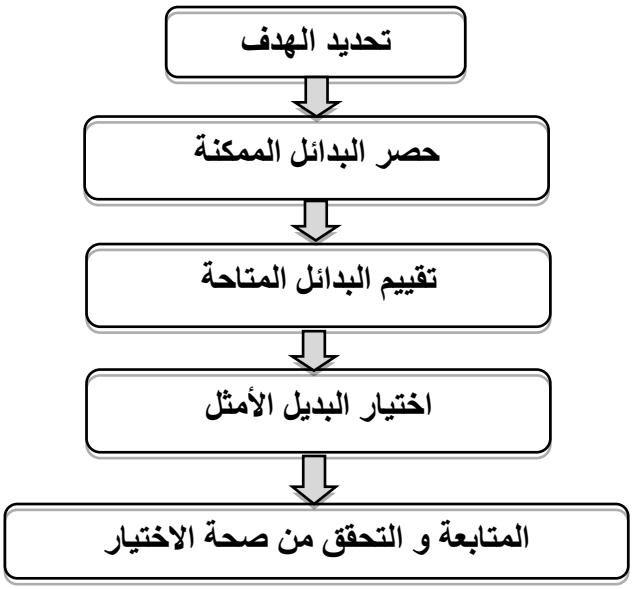

المصدر: ياسين العيسي، أصول المحاسبة الحديثة –الجزء الأول-، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 167.

و يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الظروف البيئية المحيطة بعملية اتخاذ القرار، ويتم هذا التمييز وفقاً لكمية و نوعية المعلومات المتاحة لدى متخذ القرار في المشكلة القرارية المعينة، و تشمل تلك الظروف البيئية ثلاث حالات للطبيعة في حالة التأكد التام

[1] عبد المقصود السيد دبيان وآخرون، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 22.

حيث افتراض توافر المعلومات الكاملة عن البدائل، و بالتالي لا توجد مشكلة عند اتخاذ القرار، و حالة المخاطرة حيت افتراض توافر معلومات جزئية تساعد متخذ القرار على تحديد احتمالات لتحقق الظروف البيئية المرتقبة، و حالة عدم التأكد حيث افتراض ندرة المعلومات، و يعتمد متخذ القرار في هذه الحالة على خبراته الذاتية و مدى تفاؤله أو تشاؤمه و درجة تفضيله للمخاطرة[1].

و تتطلب كل مرحلة من المراحل السابقة قدراً من المعلومات و البيانات حتى يتمكن متخذ القرار من معرفة النتائج المترتبة على أي اختيار، فعملية جمع المعلومات لاستخلاص المفيد منها تعتبر أساسية لابد لمتخذ القرار من القيام بها، و يمكن تلخيص دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بما يلي:[2]

الفرع الأول: ندرة الموارد الاقتصادية:

تنبع أهمية المعلومات من الحاجة إلى ترشيد القرارات، و ذلك لندرتها حيث تساعد على توزيع و استخدام الموارد بشكل أفضل.

الفرع الثاني: ظروف عدم التأكد:

حيث أن المعلومات تقلل من درجة عدم التأكد المحيطة بظروف اتخاذ القرار عن طريق إمداد القرار بالأساس العلمي المبني على المعرفة لبناء التوقعات المستقبلية.

الفرع الثالث: التغذية الراجعة:

تساهم المعلومات عن نتائج تنفيذ القرارات في المتابعة و إجراء التقييم و التحقق بما يساعد على توفير معلومات لترشيد قرارات مستقبلية.

الفرع الرابع: التكلفة والعائد:

يجب أن تتناسب تكلفة المعلومات مع العائد، إذ أن مستخدمي المعلومات يهتمون بمنافعها في حين يهتم معدو هذه المعلومات بتكلفتها.

الفرع الخامس: تنوع مصادر المعلومات:

تتنوع مصادر المعلومات في أي مجتمع، و لابد من تخصص أفراد المجتمع بتقديم المعلومات، و يعتبر المحاسبين أحد الجهات التي تقدم المعلومات المحاسبية[3].

[1] عبد المقصود السيد دبيان و آخرون، المرجع السابق، ص 22.
[2] ياسين العيسي، أصول المحاسبة الحديثة –الجزء الأول-، دار الشروق للنشر، عمان، 2003، ص 169.
[3] كمال جاسم، أثر المعلومات المحاسبية في أسعار الأسهم، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 1990، ص 77.

المطلب الثاني: أنواع و وسائل جمع المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار:

يمكن التطرق إلى وسائل جمع و أنواع المعلومات المحاسبية كلآتي:

الفرع الأول: أنواع المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار:

يحتاج اتخاذ القرار الذي يتم فيه تخصيص موارد حالية بقصد الحصول على موارد مستقبلية في ظل ظروف المخاطرة و عدم التأكد إلى معلومات تساعد متخذي القرار على اتخاذ القرار الصحيح، ويمكن تفصيل المعلومات المتنوعة اللازمة لاتخاذ القرار كالآتي:[1]

1. معلومات عن البيئة الخارجية:

و تتضمن معلومات اقتصادية عن الوضع الحالي و المتوقع للاقتصاد القومي، ومعدلات الناتج القومي، و الاستهلاك، و أسعار الفائدة في البنوك، و معدلات التضخم، ومعلومات توضح درجة الاستقرار السياسي.

2. معلومات عن القطاع الذي تنتمي إليه الشركة:

و تتضمن معلومات عن معدلات الأرباح، و المخاطرة، و درجة المنافسة و تأثيرها على تخصيص الموارد الاقتصادية سواء بين القطاع والقطاعات الأخرى أو في داخل القطاع، و معلومات عن معدل نمو الطلب على منتجات القطاع، و المستوى التكنولوجي فيه، و معلومات عن العمالة.

3. معلومات عن الشركة:

و هي التي تصدر بواسطة الشركة أو جهات أخرى تحدد النشاط في الشركة بصورة تفصيلية سواء كانت معلومات كمية (محاسبية و تتمثل في نتائج الأعمال، المركز المالي، التوقعات المستقبلية، و غير محاسبية و تتمثل في كمية الإنتاج والطلب على منتجات الشركة و معدلات نموه، و درجة المنافسة و تأثيرها على الشركة)، أو معلومات غير كمية عن البيئة الداخلية للشركة مثل سمعة الإدارة، و قدرتها على تحقيق الأهداف، و سمعة مراقب الحسابات، و حجم الشركة، و حدود منتجاتها.

كما يهتم المستخدمون الخارجيون بالمعلومات المحاسبية التالية:[2]

1. التدفقات النقدية:

المتوقع الحصول عليها مستقبلاً في شكل توزيعات أرباح نقدية و التي تمثل استرداد لأموال المستثمرين في المنشأة، و يتم سردها في قائمة تدفقات الخزينة أو ما تسمى بقائمة التدفقات النقدية، و التي توضح التدفقات الداخلة و الخارجة وفي الأخير يتم ايجاد رصيد النقدية الذي يتم ترحيله إلى الميزانية المالية فيظهر في حساب المتاحات النقدية.

---

[1] سعاد متولي، قياس فاعلية المؤشرات المحاسبية غير المرتبطة بالربحية في التنبؤ بأرباح منظمات الأعمال، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، بور سعيد، 1997، ص 85.

[2] أسامة محمود موسى، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، مرجع سبق ذكره، ص 77.

2. القدرة الكسبية (الإيرادية) للشركة:

و هي مقدرة المنشاة على تحقيق الأرباح في الفترات السابقة و الحالية، و التنبؤ بالفترة المستقبلية، و يتعرف عليها من شكل توزيع أرباح المساهمين، و سداد الفوائد المستحقة للمقترضين عن قروضهم.

3. تقييم الوضع المالي للمنشأة:

و تتمثل في ثلاثة اعتبارات رئيسية و هي السيولة (القدرة على مواجهة وسداد الالتزامات في الأجل القصير)، و الربحية (القدرة على توليد موارد اقتصادية مضافة)، واليسر المالي (القدرة على إنتاج تدفقات نقدية مستقبلية لمواجهة الالتزامات و القروض طويلة الأجل).

الفرع الثاني: وسائل جمع المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار:

و تتمثل هذه الوسائل في العناصر التالية:[1]

1. المقابلة الشخصية:

و ذلك للتعرف على نوع و حجم نشاط العميل، و الغرض و مجال الاستخدام والضمانات المقدمة و طرق السداد.

2. الإستعلام:

استعلام البنك المركزي و ذلك بهدف التحقق من عدم إدراج الشركة أو الشركاء في قوائم حظر التعامل.

3. عقد التأسيس و النظام الداخلي:

بهدف معرفة أهداف الشركة، و طبيعة عملها، و مجالات و مواقع أنشطة الشركة، والشكل القانوني للشركة.

4. ترخيص الشركة:

من (دائرة المهن، الدفاع المدني، السجل التجاري، عضوية المهن)، و ذلك بهدف التأكد من بيئة عمل طبقاً لمعايير المهنة و الأمن و السلامة.

5. البطاقات الشخصية:

عن طريق صور عن بطاقة الشخصية للشركاء المخولين بالتوقيع عن الشركة، بهدف التأكد من معلومات السكن و نوع الإقامة.

[1] ماجد الجدي، منح التسهيلات الإئتمانية، برنامج تدريبي، مركز تدريب بنك فلسطين، (م.ع.م)، غزة، 2008.

6. ميزانية الشركة:

صورة عن ميزانية الشركة المدققة والمعتمدة يفيد (التعرف على الأداء المالي والإداري، التدفقات النقدية و مصادر توظيفها).

7. كشف الضمانات:

بهدف التعرف على جودة و ملائمة الضمانات و مدى استقرار قيمتها و مدى سرعة تسيلها بسهولة.

8. الزيارة الميدانية:

للتعرف بالتفصيل على الشركة (مكاتب الإدارة، الهيكل التنظيمي)، تفاصيل السلع والخدمات، التحقق من صحة ما جاء من وصف العميل لنشاطه خلال المقابلة.

المطلب الثالث: مساهمة المعلومات المحاسبية في حل المشاكل والقرارات:

يتكون نظام المعلومات الحاسبي من مجموعة من الإجراءات توفر عند تنفيذها معلومات تدعم من عملية صنع و اتخاذ القرارات عند كافة مستويات الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية، و يكمن الهدف الرئيسي من المعلومات التي يقوم بتوفيرها النظام المحاسبي في مساعدة إدارة الوحدة الاقتصادية في تحقيق وظائفها و أهدافها.

و رغم أهمية نظم المعلومات المحاسبية و ماتوفره من بيانات لحل الكثير من المشاكل عند مختلف المستويات الإدارية إلاّ أنها تعتبر نظاماً فرعيّاً داخل نظام المعلومات الإداري الذي يوفر بيانات تساعد على حل معظم المشاكل و القرارات عند مختلف المستويات الإدارية.

و يلعب نظام المعلومات المحاسبي من خلال ما يتم توفيره من معلومات دوراً هامّاً و حاسماً في حل كل المشاكل والقرارات المالية المهيكلة بينما يمكن أن يساهم إلى حد ما في حل معظم المشاكل والقرارات المالية شبه المهيكلة إلاّ أنه قد يقف عاجزاً عن حل كثير من المشاكل و القرارات غير المهيكلة تلك المشاكل و القرارات التي تمثل التحدي الأكبر للدور الذي يمكن أن يلعبه المحاسب الإداري في هذا المجال، الأمر الذي يتم بمقتضاه اللجوء إلى نظم معلومات أخرى بديلة مثل نظم دعم القرارات و النظم الخبيرة.

و عموماً فإن حل المشاكل و القرارات المالية المهيكلة يعتمد بصفة أساسية على استخدام نظم المعلومات الداخلية كما هي و بدون أي تعديل، بينما حل المشاكل والقرارات المالية شبه المهيكلة يعتمد عادة على استخدام نظم المعلومات الداخلية بعد تعديلها لتتفق مع الموقف القراري المعين، و قد يتم هذا التعديل بالإعتماد على نظم معلومات داخلية أخرى أو نظم معلومات من خارج الوحدة الاقتصادية، أمّا حل المشاكل و القرارات المالية غير المهيكلة فرغم أنه قد يتطلب ضرورة دراسة اتجاهات و دلالات و نتائج تشغيل نظم المعلومات الداخلية إلاّ أنه يعتمد إلى حد كبير على نظم المعلومات من خارج الوحدة الاقتصادية، لذلك تستخدم نظم دعم القرار لحل المشاكل و القرارات غير المهيكلة لما تتصف به من سرعة و سهولة في التعديل أو التوافق مع القرارات الجديدة و تغير

المدخلات من البيانات الجديدة خصوصاً في ظل ظروف المخاطرة و المنافسة التي تتناسب و المشاكل و القرارات غير المهيكلة خصوصاً في حالة تعدد البدائل و الظروف موضع التقييم، و عندما تتصف عملية اتخاذ القرار بشدة التعقيد الأمر الذي يستلزم التعرف على أهم النماذج التي يمكن استخدامها لاتخاذ القرارات في ظل ظروف المخاطرة، كما يستلزم ضرورة التعرف على دور المعلومات المحاسبية في التأثير على اتجاهات متخذي القرارات نحو المخاطرة[1].

المطلب الرابع: أهمية ودور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الائتماني:

في الغالب يحتاج مفتش الإئتمان للمعلومات التالية:[2]

الفرع الأول: نبذة عن العميل:

تاريخ تأسيس نشاط العميل، و دراسة القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل، ومعلومات شخصية عن أصحاب المشروع و مؤهلاتهم وسمعتهم و سلوكهم، و الشكل القانوني للعميل.

الفرع الثاني: المقدرة:

معرفة هل تتوفر لدى العميل القدرة و الرغبة في التسديد من خلال التعاملات السابقة، و دراسة أداء العميل الإدارية و الفنية حسب ظروف القطاع الذي يعمل فيه، وتوفر مصادر دخل أخرى للعميل يمكن أن تستخدم في تسديد المديونية.

الفرع الثالث: ربحية التسهيلات:

دراسة مدى كفاية التدفقات النقدية و مصادرها، وهامش الربح الذي سيحققه المشروع بعد المصاريف.

الفرع الرابع: غرض التسهيلات:

هل الغرض منطقي، و هل يحقق الغرض جدوى مالية، و مشروعية الغرض من الناحية القانونية و الأخلاقية.

الفرع الخامس: المبلغ المطلوب:

تحديد نسبة التمويل المطلوبة مقارنة بكلفة المشروع، و تحديد إذا كان العميل بحاجة فعلية للتسهيلات المطلوبة و هل التسهيلات المطلوبة تكفي لتمويل نشاطه.

الفرع السادس: التسديد:

تحديد قدرة العميل على السداد و طريقة السداد المطلوبة و التأكد من إمكانية تحقيقها حسب ظروف العميل.

[1] عبد المقصود السيد دبيان و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11، 12.
[2] ماجد الجدي، منح التسهيلات الائتمانية، مرجع سبق ذكره.

الفرع السابع: الضمانة:

و هي التعرف على الضمانات التي يقدمها العميل و دراستها من كافة النواحي مثل (استقرار القيمة، سهولة بيعها عند الحاجة، سهولة تقديرها، إمكانية توثيقها).

و الكثير من هذه المعلومات لا يمكن الحصول عليها إلا من القوائم المالية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (تحليل مالي، واستنباط)، خاصة تلك المعلومات التي تتعلق بقدرة المنشأة على الوفاء بإلتزامتها تجاه دائنيها، كذلك تقييم ربحية المنشأة، و نسبة السيولة و التدفقات النقدية لديها، لذلك فإن البنوك عادة ما تطلب من الشركات التي تريد الحصول على إئتمان مصرفي أن تزود البنوك بقوائمها المالية المدققة لعدة فترات سابقة، و عليه فإن المعلومات المحاسبية الجيدة التي تعكس الحقيقة الاقتصادية للشركات سوف تقود إلى تقييم جيد لقدرة المنشأة على السداد و الوفاء بإلتزماتها، و بالتالي تكون عاملاً أساسياً يعتمد عليه مفتش الإئتمان عند اتخاذ قراره بقبول أو رفض منح الإئتمان.

والشكل الموالي يبين لنا فعالية وجودة نظام قرار الإقراض وذلك بالاستناد إلى ثلاثة أنظمة أساسية تتمثل في (جودة نظام المعلومات، جودة نظام الرقابة، جودة نظام الإدارة):

الشكل (4.2): جودة نظام قرار الإقراض

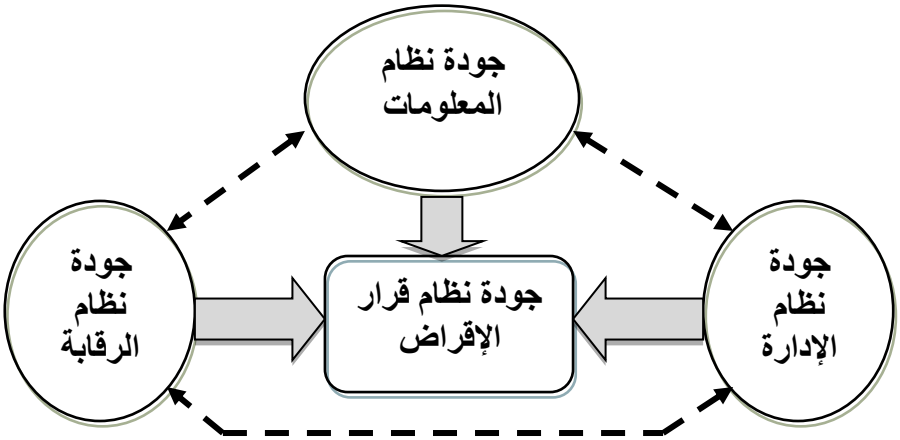

المصدر: رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، 2008، ص 273.

خاتمة الفصل الثاني

تقوم البنوك بالعديد من الوظائف و العمليات، منها التقليدية و أخرى حديثة معتمدة في ذلك على موارد مختلفة منها الذاتية و غير الذاتية.

و من خلال دراستنا تبين لنا أن منح الإئتمان هو النشاط الرئيسي للبنوك التجارية، فهو يشكل أساساً المصدر الرئيسي لربح البنك كما قد يتسبب في إفلاسه نتيجة للأخطار التي يتعرض لها، لأن الإئتمان مهما اختلفت أنواعه ينطوي على نوع من المخاطرة باعتبار أن الخطر عنصراً ملازماً للقرض لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاؤه بصفة نهائية أو استبعاد إمكانية حدوثه مادامت هناك فترة انتظار قبل حلول آجال استرداده إلا أن ذلك لا يعني عدم مواجهته بل يتعين على البنك القيام ببعض الإجراءات التي تمكنه من التحكم فيه، و هذه الإجراءات تمثلت في الضوابط الحاكمة لعملية الإقراض و كذا دراسة و تحليل البيانات و المعلومات المحاسبية لطالبي القرض سواء كانوا شركات أم أشخاص، و من هذا المنطلق قمنا بدراسة تطبيقية في البنك الوطني الجزائري (BNA)، و هو موضوعنا في الفصل الموالي.

تمهيد:

بعد التطرق في الفصلين السابقين إلى التعريف بنظام المعلومات والمعلومات المحاسبية والبنوك التجارية وقرار الإقراض و دور المعلومات المحاسبية في هذا السياق.

و بما أن ظاهرة منح القروض و الإئتمان عملية مهمة و أساسية في البنوك خُصّص هذا الفصل التطبيقي للتوجه إلى إحدى البنوك التجارية و هو البنك الوطني الجزائري (BNA)، و ذلك للمتابعة عن كثب كيفية منح القروض و كيف يقوم البنك الوطني الجزائري بالتعامل معها و الشروط التي يضعها على الائتمان.

و من خلال هذا الفصل سيتم تناول ما تم دراسته في الجزء النظري، وذلك بوضع إستمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة المتمحورة حول الإشكالية المطروحة، وكذا إثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات المطروحة و ذلك قصد الوصول إلى جواب نهائي و قاطع حول الإشكالية، بحيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

تم تخصيص المبحث الأول للتعريف بالبنك الوطني الجزائري (BNA) محل الدراسة و هيكله الإداري و عملية الإقراض فيه.

بينما خُصّص المبحث الثاني إلى دراسة و تحليل أسئلة الإستمارة.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري (BNA):

يسعى هذا المبحث إلى التعريف بالبنك محل الدراسة و التعرض إلى هيكله الإداري و وظائفه وأهدافه وعملية الإقراض فيه.

المطلب الأول: التعريف بالبنك محل الدراسة:

قبل التطرق إلى التعريف بالبنك BNA لا بد من القيام بعرض نشأته و كيف تأسّس و كيف كان اختصاصه في السابق و كيف أصبح الآن.

الفرع الأول: النشأة:

تأسس البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966 إثر مشاكل طُرحت بشكل حاد ألا و هي مشكل تمويل القطاع الاشتراكي، و تأسّس البنك ليكون عضواً في تطبيق سياسة الحكومة، فكان منذ البداية مختصا في تمويل و تلبية احتياجات القطاع الصناعي، التجاري و الفلاحي، و في سنة 1988 تأسّس بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)، حيث تولى هذا الأخير بدوره تمويل القطاع الفلاحي بعدما كان من اختصاص البنك الوطني الجزائري في السابق، و تم تخصيص البنك الوطني الجزائري في تمويل القطاع الصناعي و التجاري.

حيث تأسس البنك الوطني الجزائري بعد أن ظهرت فكرة تأميم البنوك الأجنبية حيث تم إنشاء بنوك وطنية ذات صبغة وطنية، قصد إنشاء شبكة نقدية و مصرفية تتماشى مع الاقتصاد الجزائري، و هكذا نشأت البنوك التجارية الأولى و هي البنك الوطني الجزائري الذي أنشأ سنة 1966، و القرض الشعبي الجزائري الذي أنشأ سنة 1967، البنك الخارجي الجزائري الذي أنشأ سنة 1967.

الفرع الثاني: التعريف:

البنك الوطني هو مؤسسة مالية وطنية ذات طابع تجاري، و عموماً فهو مختص في تمويل المشاريع الاستثمارية كالمؤسسات الصغيرة التي تضم عادة 30 عاملاً و المتوسطة التي تضم 100 عامل، و هذا طبعاً دون استثناء المؤسسات الكبيرة التي تضم أكثر من 1000 عامل.

إن البنك الوطني الجزائري في بداية نشاطه سنة 1966 تأسّس برأس مال قدره 3 ملايير دينار جزائري و وصل في سنة 1982 إلى 4.2 مليار دينار جزائري، و في سنة 2001 قدر بـ 8 مليار دينار جزائري و هذا إثر ازدياد عملياته، و هكذا إلى أن أصبح سنة 2008 يقدر بـ 14.6 مليار دينار جزائري و هذا ناتج عن ثمرة تحسن الخدمات و إدخال الإعلام الآلي في كل الوكالات[1].

[1] معلومات معطاة من البنك الوطني الجزائري، (وكالة قالمة).

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري (BNA):

الفرع الأول: الموارد البشرية:

يعمل بالوكالة عمال مقسمين حسب كفاءات و تخصص كل عامل، بداية بالمسيرين (المدير، نائب المدير) و كذلك الإطارات (رؤساء المصالح و المكلفين بالدراسات "مصلحة الصندوق") و كذلك عمال التطبيق.

و بهذا يأتي التقسيم الإداري للوكالة حسب الترتيب الآتي: "المدير، نائب المدير، الأمانة، مصلحة الصندوق، مصلحة الخارجية، مصلحة القروض و التعهدات، مصلحة المراقبة، المحاسبة، الإعلام الآلي، و التسيير الإداري".

الشكل (1.3): الهيكل التنظيمي أو التقسيم الإداري للوكالة

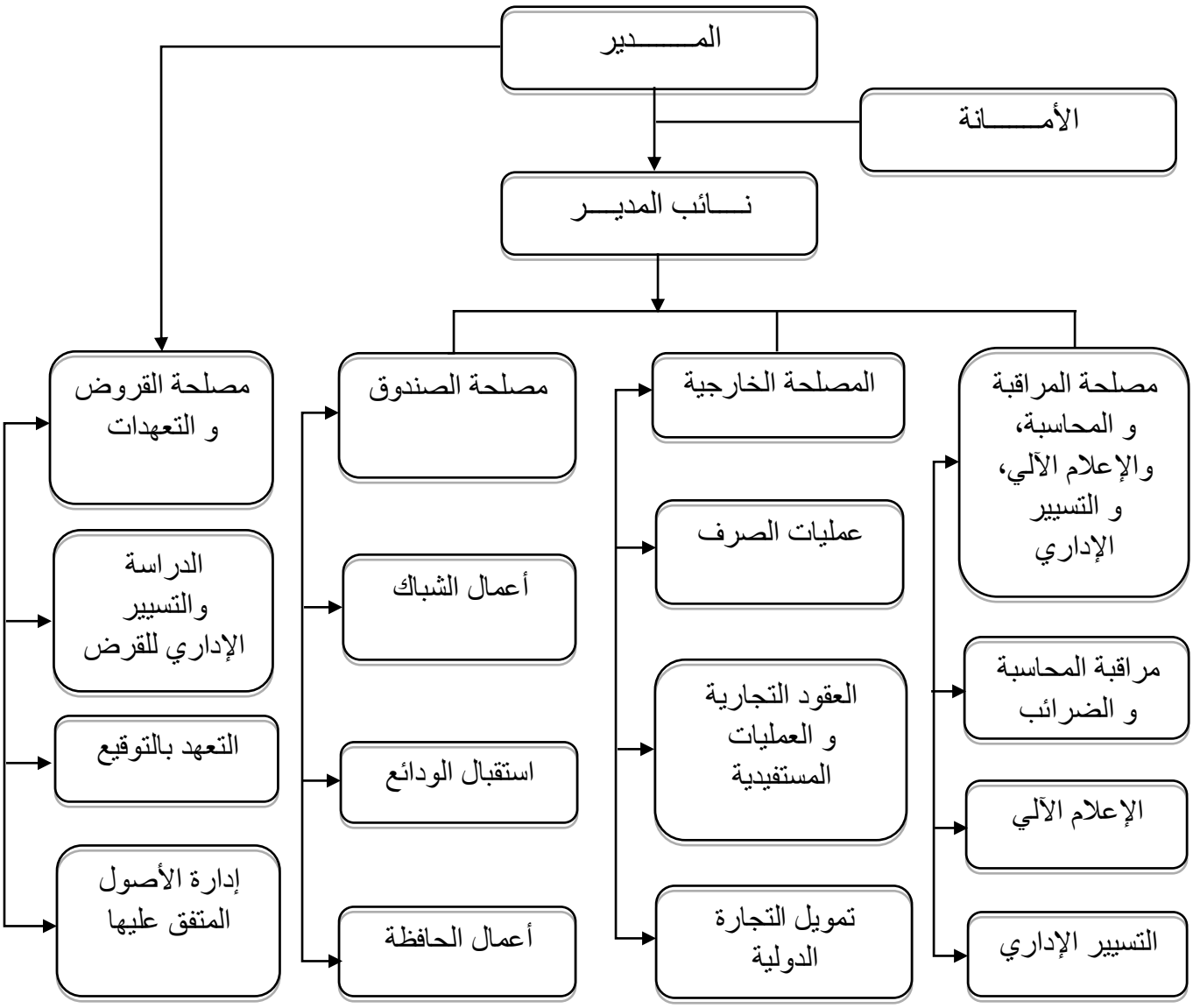

المصدر: البنك الوطني الجزائري (BNA).

الفرع الثاني: مصلحة القروض و التعهدات:

في هذه المصلحة يمكن التمييز بين نوعيت من القروض المعتمد عليهما و هما:

1. قروض الاستغلال:

و هي قروض قصيرة الأجل و تشمل كل من:

- تسهيلات الصندوق.
- قروض المواسم.
- السحب على المكشوف.
- التسبيقات بضمان: و التي تندرج فيها:
  - تسبيقات على البضائع.
  - تسبيقات على المخزون.
  - تسبيقات على الفاتورة.
  - تسبيقات على الصفقات العمومية.
  - تسبيقات على الودائع لأجل.
  - تسبيقات على الأوراق المالية (السندات).
- التعهد بالتوقيع: وتندرج فيه:
  - الكفالة.
  - الضمان.

2. قروض الاستثمار:

هي قروض متوسطة و طويلة الأجل و من بينها:

- قروض كلاسيكية.
- قروض في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- قروض في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.
- قروض مصغرة.
- قروض المهن الحرة.
- قروض عقارية (البناء الذاتي، التوسع، إنشاء السكنات وفق مخطط).

المطلب الثالث: وظائف البنك الوطني الجزائري (BNA):

تتمثل مهام البنك الوطني الجزائري أساسا في منح القروض لتمويل القطاعات العامة، التجارية منها و الصناعية و قطاع الخدمات.

و تمنح هذه القروض و الاعتمادات بحسب أهدافها و مقاصدها و قد تكون قصيرة الأمد أي أقل من سنة، أو متوسطة الأجل لمدة تتراوح من السنة إلى 7 سنوات، كما يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام أخرى كمراسلة البنوك الأجنبية و إيجار الخزائن

والإكتتاب، و على كل حال يمكن تلخيص مهام البنك الوطني الجزائري في العمليات التالية:[1]

- منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية ما عدا الصيد البحري، السياحة، والصناعات التقليدية لأن ذلك من مهام أو تخصص القرض الشعبي الجزائري.
- توظيف الأموال المتحصل عليها من قبل العملاء بشروط معينة يستفيد منها الطرفان (البنك و العميل).
- إكتتاب خصم أو شراء كل الأوراق التجارية و المالية.
- تنفيذ كل عملية إعتماد لحساب الدولة، سواء أكان ذلك بضمان أم بدونه.
- إيجار الخزائن.
- مراسلة البنوك الأجنبية.
- قبول و دائع الأموال من الجمهور في الحسابات تحت الطلب أو لأجل، كما يمكن لها إصدار أذونات و سندات الخزينة.
- قبول و في شكل من أشكال الاعتمادات قروض، تسبيقات بضمان أو بدونها.
- تقديم مساعدات للدولة و الهيئات العمومية و تنفيذها وفقاً لضمانات معينة.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن البنك الوطني الجزائري (BNA) مؤسسة جد مهمة، إذ يقوم بالمهام المذكورة سابقاً في إطار التكامل بين نشاطه و الاقتصاد الوطني بغية تحقيق الأهداف المرسومة.

كما يقوم البنك الوطني الجزائري بتقديم مساعدات للقطاع الخاص و العمومي و قطاع التجارة الدولية. و من هنا يمكن تقديم شرح تفصيلي لنوع هذه المساعدات كل على حدا كما يلي:

الفرع الأول: القطاع العمومي:

البنك الوطني الجزائري يمول الشركات العمومية ذات الفروع التالية:

- فرع النقل (الخطوط الجوية، الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، الشركة الوطنية لنقل المسافرين).
- فرع التعدين (المناجم، النسيج).

فهنا البنك يهدف إلى تلبية حاجات القطاعات من خلال منحها قروض التوظيف وضمان جميع الإعانات الضرورية لهم في إطار التجارة الخارجية و كونها جهاز يقوم بالتخطيط المالي، فهي تشارك في تنظيم القروض الاستثمارية.

الفرع الثاني: القطاع الخاص:

البنك الوطني الجزائري يقدم مساعدات لجميع المؤسسات الخاصة يمكنها أن تستفيد من دعم مالي لذلك تقدم قروض تجهيز للمؤسسات التي أُنشأت في مجال التجهيزات والتشجيعات الممنوحة من أجل المصالح العامة.

[1] معلومات معطاة من البنك الوطني الجزائري.

الفرع الثالث: قطاع التجارة الدولية:

إن مشاركة البنك الوطني الجزائري في تمويل التجارة الخارجية، و توسيع التجارة الدولية نتج عنه تطور معتبر في العمليات مع الخارج و كذلك تكثيف العلاقات مع العملاء الأجانب، فهذا التمويل يشكل فرعاً هامّاً من نشاط البنك.

المطلب الرابع: عملية الإقراض في البنك الوطني الجزائري (BNA):

سنتحدث في هذا المطلب عن مراحل القرض والوثائق المطلوبة من طرف الوكالة البنكية (BNA)، وبعدها سنتحدث عن معدلات الفائدة، ثم بعد ذلك سنتطرق إلى عملية الإقراض في هذا البنك، و ذلك من حيث الدراسة الإدارية و الدراسة المالية و الاقتصادية لملف طالب القرض.

الفرع الأول: مراحل القرض المتبعة من طرف البنك الوطني الجزائري:

تبدأ مراحل القرض في أغلب البنوك عند تقدّم أحد العملاء من أشخاص طبيعيين أو معنويين كالمؤسسات إلى البنك بغرض حصولها على قرض، و بالتالي فإن البنك عندها سيطلب من هذا العميل أن يبين له طبيعة و نوع نشاطه و كذلك نوع القرض المراد الحصول عليه، ذلك أن ملف طلب القرض الذي يلزم البنك به العميل بتقديمه يختلف باختلاف نوع هذا القرض، ففي البنك الوطني الجزائري (BNA)، يختلف ملف طلب القرض كما يلي:

1. بالنسبة لملف الاستغلال:

و يضم قطاعين هما قطاع الأشغال العمومية، و قطاع الصناعة للخدمات و التجارة:

1.1. مكونات ملف قرض الاستغلال الخاص بقطاع الأشغال العمومية:

- طلب مكتوب يتضمن طبيعة القرض، مدته، مبلغه، و موضوعه،...
- القانون الأساسي (الشخصية المعنوية).
- شهادة السيرة الذاتية + نسخة لبطاقة إثبات الهوية.
- شهادة جبائية + اشتراكات الضمان الاجتماعي للأجراء و غير الأجراء.
- نسخة من السجل التجاري.
- عقد الملكية و الإيجار بحيث يغطي مدة القرض على الأقل.
- ميزانيات للسنوات الثلاثة الأخيرة.
- الميزانيات الإفتتاحية للمنشآت الحديثة.
- الجدول التمويلي التقديري.
- جدول خاص بتقدم الأشغال.
- الجدول التمويلي الخاص بكل صفقة.
- قائمة للآلات و المعدات.
- شهادة التأهيل.

2.1. مكونات ملف قرض الاستغلال الخاص بقطاع الصناعة و التجارة و الخدمات:

- طلب قرض مكتوب يتضمن طبيعة القرض، مدته، و مبلغه،...
- القانون الأساسي (الشخصية المعنوية).
- شهادة السيرة الذاتية للمسيرين + نسخة لبطاقة الهوية.
- شهادة جبائية + اشتراكات الضمان الاجتماعي للأجراء و غير الأجراء.
- نسخة من السجل التجاري.
- عقد الملكية أو الإيجار يغطي مدة القرض على الأقل.
- ميزانيات ثلاثة سنوات الأخيرة + الجدول التمويلي التقديري.
- الميزانيات الإفتتاحية للمنشأة الحديثة.

2. بالنسبة لملف الاستثمار:

يضم ملف القرض الاستثماري الوثائق التالية:

- طلب قرض مكتوب يتضمن طبيعة القرض، المبلغ، المدة، الموضوع، كيفية التسديد.
- القانون الأساسي (الشخصية المعنوية).
- شهادة السيرة الذاتية للمسيرين + نسخة لبطاقة الهوية.
- شهادة جبائية + اشتراكات الضمات الاجتماعي للأجراء و غير الأجراء.
- نسخة من السجل التجاري.
- عقد الملكية أو الإيجار يغطي مدة القرض على الأقل.
- الدراسة التقنواقتصادية للمشروع.
- الميزانيات الإفتتاحية و الميزانيات التقديرية.
- الفواتير النموذجية + تقييم للتأمينات.
- الميزانيات الإفتتاحية للمنشأة الحديثة.
- تقرير محافظ الحسابات.
- شهادة الإيداع في المنشورات الرسمية للإعلانات القانونية.

الفرع الثاني: معدلات الفائدة:

بالنسبة لمعدلات الفائدة، فإنها قد تتغير من قرض لآخر على أساس معايير قانونية، وكذا متغيرات تحملها الوضعية الاقتصادية للبلاد ولذلك فإن نسب الفائدة التي تفرض على المستفيدين من القروض حالياً هي:

1. بالنسبة لقروض الاستغلال:

- تسبيقات على الودائع لأجل..... من 2.25% إلى 4.5%.
- تسبيقات على الأوراق المالية..... 11.25%.
- تسبيقات على البضائع..... من 6.5% إلى 7.5%.
- تسبيقات على المخزون..... من 6.5% إلى 7.5%.

- تسبيقات على الفاتورة..... من 6.5% إلى 7.5%.
- تسبيقات على الصفقات العمومية..... من 6.5% إلى 7.5%.
- تسهيلات الصندوق..... من 6% إلى 9%.
- السحب على المكشوف..... من 6% إلى 9%.

2. بالنسبة لقروض الاستثمار:

- القروض الكلاسيكية..... 5.25%.
- القروض في إطار الصندوق الوطني للتأمينات..... 2.625%.
- القروض في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب..... 2.625%.
- القرض المصغر..... 2%.
- قروض المهن الحرة..... 5.25%.
- القروض العقارية..... 5.75%.

الفرع الثالث: عملية منح القرض في البنك الوطني الجزائري:

يقوم البنك باتخاذ قرار الإقراض بعد قيامه بالدراسة الإدارية و ذلك عند قيامه بدراسة ملف العميل طالب القرض، وكذا دراسة شخصيته المعنوية، و بعد ذلك يقوم بالدراسة المالية و الاقتصادية لهذا الملف.

1. الدراسة الإدارية:

يقوم البنك بالدراسة الإدارية و ذلك من خلال:

- مكونات ملف القرض و مدى إلمامه بكافة الوثائق المطلوبة من العميل.
- دراسة شخصية العميل و المتمثلة أساساً في سمعته و مكانته السوقية و بين المنافسين، بالإضافة إلى شهرته، و أيضاً دراسة مدى قدرته و ملاءته المالية لتسديد القرض.

2. الدراسة الاقتصادية و المالية للملف:

تُبنى هذه الدراسة و تعتمد على المعلومات التالية:

- مقابلة المستفيد من القرض.
- التقارير المالية و المتمثلة في الميزانيات الختامية و جدول حسابات النتائج.
- تحليل المحيط الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسة و الظروف الاقتصادية العامة.
- دراسة الأخطار.
- و أخيراً مرحلة تسيير القرض و متابعته.

و ممّا لا شك أن البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، لذلك كان على مسيري القطاع البنكي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين نوعية الخدمات و التي تستوجب منها القيام بعدة خطوات نذكر منها: السرية و الحذرفي تنفيذ المعاملات، السرية في تنفيذ العمليات المصرفية، نوعية الاستقبال الجيد.

المبحث الثاني: تفسير و استخلاص نتائج الدراسة:

يتناول هذا المبحث تفسير و دراسة و تحليل ما ورد في إستمارة الدراسة من إجابات من طرف البنك الوطني الجزائري عن الأسئلة التي وردت فيها، ثم إبراز نتائج هذه الدراسة.

المطلب الأول: تحليل و تفسير أجوبة الإستمارة:

يختص هذا المطلب في تفسير الأجوبة المعطاة في الإستمارة.

الفرع الأول: تحليل وتفسير الجزء الأول من الإستمارة المتعلق بالمعلومات المحاسبية:

يبين هذا العنصر أهمية و مدى اعتماد البنك الوطني الجزائري على المعلومات المحاسبية و المالية قصد دعم قرار الإقراض.

1. هل تطلبون معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان:

تبين أجوبة الدراسة الواردة في الإستمارة أن البنك الوطني الجزائري يطلب دائماً معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان، و هذا يدل على أن المعلومات المالية و المحاسبية تعتبر كشرط أساسي في منح الائتمان.

2. ما هي القوائم المالية التي تطلبونها و تولونها اهتمام أكثر:

حسب الأجوبة الواردة في الإستمارة فإن القوائم المالية التي يطلبها البنك و يوليها اهتمام أكثر والتي احتلت المرتبة رقم 1 هي الميزانية العمومية و هذا في حالة مؤسسة في طور الإنشاء، و ذلك لأن الميزانية العمومية تبين كافة أصول الشركة و هذا للتقليل من مخاطر منح القرض، أما القائمة المالية التي احتلت المرتبة رقم 2 هي قائمة التدفقات النقدية في حالة المؤسسة ذات الأقدمية و التي تتمتع بسيولة كافية، لأن التدفقات النقدية تعبر عن السيولة الموجودة في الشركة.

3. المعلومات المالية التي تطلبونها من الشركات طالبة الائتمان تتعلق بالفترة:

حسب الأجوبة يتضح أن المعلومات المحاسبية التي يطلبها البنك تتعلق أكثر بفترة ثلاث سنوات سابقة، و هذا يمكن تفسيره على أن المعلومات لثلاث سنوات سابقة توضح الوضعية المالية للمؤسسة في معظم الظروف و الأوقات التي مرت بها الشركة.

4. هل تأخذون المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية كما هي أم تعاد دراستها:

من الأجوبة المعطاة في الإستمارة يتبين أن البنك الوطني الجزائري يقوم بإعادة دراسة المعلومات المالية، و هذا للتأكد من أن المعلومات والإحصائيات مطابقة و موافقة للقواعد و النسب المعمول بها.

5. ما مدى ثقتكم في المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات بغرض الحصول على ائتمان:

تبين الأجوبة أن ثقة البنك في المعلومات التي يقدمها العميل متوسطة، و هذا يمكن تفسيره على أن البنك يقوم بإعادة دراسة المعلومات و التأكد من صحتها قبل التعامل بها في اتخاذ قرار الإقراض.

6. ما مدى اعتمادكم على المعلومات المالية المقدمة من الشركات في اتخاذ قرار الإقراض:

يتضح أن درجة اعتماد البنك على المعلومات المحاسبية عالية جداً عند اتخاذه قرار الإقراض، وهذا يبرز الأهمية العالية جداً للمعلومات المحاسبية في دعم قرار الإقراض مما يعني أن البنك كخطوة أولى لدراسته لقرار الإقراض يعتمد بالدرجة الأولى و الكلية على المعلومات المحاسبية.

7. في حال عدم توفر بيانات مالية للشركات طالبة الائتمان:

من إجابة الإستمارة يتضح أن البنك في حالة عدم توفر معلومات و بيانات مالية فإنه يرفض مبدئياً طلب القرض، و هذا يبرز الأهمية العالية للمعلومات المحاسبية كشرط أساسي في منح القرض، إلا أنه يمكنه منح الائتمان بالنظر إلى معطيات غير مالية، كالرهن على ممتلكات و أصول العميل.

و بصورة عامة فإن المعلومات المحاسبية يعتمد عليها البنك الوطني الجزائري بشكل عالي جداً، فهي ذات دور فعال فيه، إلا أن ذلك لا يمنعه من إعادة دراستها و التأكد من صحتها و سلامتها قبل اعتماده عليها في دعم قرار الإقراض لديه.

الفرع الثاني: تحليل و تفسير أجوبة الجزء الثاني المتعلقة بالقدرة الإيرادية للعميل:

يسعى هذا العنصر إلى تحليل القدرة الإيرادية للعميل، وعلاقتها بقرار الإقراض على مستوى البنك الوطني الجزائري.

1. يقوم البنك بتحليل القدرة الإيرادية لطالب القرض:

من أجوبة الإستمارة يتضح أن البنك يقوم بتحليل القدرة الإيرادية للعميل، و هذا يمكن تفسيره للتعرف على قدرة العميل على توليد الأرباح، و قدرته على إدارة أصوله.

2. تعتبر القدرة الإيرادية لطالب الائتمان محدد رئيسي في قبول أو رفض طلبه:

من الأجوبة بتبين أنه كلما كانت القدرة الإيرادية للعميل كبيرة كلما كانت نسبة قبول البنك لطلب القرض أكبر، وذلك لضمان وفاء العميل بالتزاماته.

3. تعتبر القدرة الإيرادية لطالب القرض محدد رئيسي لقيمة الائتمان الممنوح:

من الأجوبة بتضح أن البنك يعتبر القدرة الإيرادية للعميل عامل أساسي لقيمة الائتمان الممنوح، و ذلك لأن القدرة الإيرادية يتم على أساسها تحديد حاجة العميل للائتمان و مبلغ القرض الممنوح.

4. يتم التعرف على مصادر التمويل للعميل قبل حصوله على الائتمان المطلوب:

من الأجوبة الواردة في الإستمارة يتضح أنه يتم التعرف على مصادر التمويل للعميل قبل حصوله على الائتمان، وهذا لمعرفة التزامات العميل تجاه الغير و مقارنتها بوضعه، و هل القدرة الإيرادية للعميل كافية لتغطية التزاماته.

5. يعتبر البنك رأس مال العميل المرتفع عامل مشجع على منح الائتمان:

يتضح من الأجوبة أن البنك يعتبر رأس المال المرتفع عامل مشجع لمنح القرض، ذلك أنه كلما زاد رأس المال زادت فرض الاستثمار و الربح، و بالتالي تزيد القدرة الإيرادية.

6. يقيس البنك القدرة الإيرادية للعميل على سداد ديونه قصيرة الأجل من خلال أصوله المتداولة:

تظهر الأجوبة البنك يقيس القدرة الإيرادية للعميل على سداد خصومه المتداولة من خلال أصوله المتداولة، و ذلك لقياس قدرة العميل من خلال الوفاء بالتزاماته من خلال أصوله، و هذا يدل أن الأصول المتداولة الكافية تعكس قدرته الإيرادية على سداد التزاماته.

7. يقوم البنك بدراسة مصادر الدخل المتوقعة للمشروع و الأرباح المتوقعة:

من إجابة موظفي البنك الوطني الجزائري، اتضح أن البنك يقوم بدراسة مصادر الدخل و الأرباح المتوقعة للمشروع، و ذلك للتعرف على مقدرة العميل المالية، و هل المشروع قادر على توليد أرباح، و هذا يساهم في زيادة ثقة البنك في القدرة الإيرادية للعميل.

و بشكل عام يتضخ أن البنك يعتمد على المعلومات المالية للشركات طالبة الائتمان و يقوم بتحليل القدرة الإيرادية للعميل عند اتخاذ قرار الإقراض، و تعتبر نتائج تحليل هذه القدرة عاملاً مهماً في قبوله أو رفضه، و كذلك في تحديد قيمة الائتمان المطلوب.

الفرع الثالث: تحليل و تفسير أجوبة الجزء الثالث من الإستمارة المتعلق بالتدفقات النقدية:

يهدف هذا العنصر إلى تحليل التدفقات النقدية للعميل طالب القرض، و مدى مساهمتها في قرار الائتمان.

1. يتم الإعتماد على قائمة التدفقات النقدية في تحديد قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته:

من الأجوبة الواردة في الإستمارة، يتضح أن البنك يقيس قدرة العيل على الوفاء بالتزاماته من خلال دراسة التدفقات النقدية، لأن التدفقات النقدية تعبر عن السيولة الجاهزة لدى العميل، و هذا يكون عامل مشجع للبنك على منح القرض.

2. يتأكد المصرف من مدى توفر السيولة لدى العميل من خلال دراسة التدفق النقدي:

من الإجابة يتضح أن البنك يتأكد من مدى توفر السيولة لدى العميل من خلال دراسته للتدفق النقدي، و هذا ما يفسر أن البنك يدرس توفر السيولة لدى العميل من خلال مراقبة حركة حسابه، و التدفق النقدي الداخل باستمرار لمعرفة هل يستطيع العميل الوفاء بتسديد القرض.

3. يعتمد البنك على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العميل عن فترة مالية سابقة:

من الأجوبة المعطاة اتضح أن البنك يعتمد على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العميل عن فترة مالية سابقة، لأن قائمة التدفقات النقدية تفسر تغير حركة النقد خلال فترة محاسبية معينة، و كذلك تحديد التدفقات النقدية خلال فترة مالية ماضية.

4. يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ المستقبلي لوضع العميل:

حسب الأجوبة يمكن القول بأن قائمة التدفقات النقدية هي عنصر من العناصر التي تساعد البنك في التنبؤ بالوضع المستقبلي للعميل، حيث أنه كلما كان حجم السيولة لدى العميل مرتفعة كلما زادت ثقة و اطمئنان البنك بالوضع المالي المستقبلي للعميل، و بالتالي يزداد اطمئنان البنك على استرجاع قرضه.

5. يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية عند تحديد سقف الائتمان المطلوب:

حسب الأجوبة المعطاة تبين أن البنك يعتمد على قائمة التدفقات النقدية عند تحديده لسقف القرض، ذلك لأن البنك يقوم بتحديد سقف القرض حسب السيولة المتوفرة لدى العميل، حيث أن البنك لا يمنح قرض أكثر من أرصدة السيولة، لأن السيولة الجاهزة للعميل تقلل من مخاطر منح القرض بالنسبة للبنك، و بالتالي يُحدد سقف الائتمان بناء على ذلك.

و مما سبق يُستنتج أن معلومات التدفقات النقدية يتم الاعتماد عليها بدرجة من الاهتمام عند اتخاذ قرار الائتمان، حيث تؤخذ بعين الاعتبار عند قياس الأداء المالي للعميل لفترة مالية سابقة،و كذلك عند تحديد قدرته المستقبلية على سداد التزاماته، كذلك

تعتبر المعلومات الواردة في قائمة التدفق النقدي إحدى الركائز الأساسية لعملية قبول أو رفض منح الائتمان و تحديد سقفه المسموح.

الفرع الرابع: تحليل وتفسير أجوبة الجزء الرابع من الاستمارة المتعلق بالمؤشرات و النسب المالية:

1. يقوم البنك بإعداد مؤشرات و نسب مالية تحليلية للمركز المالي للعميل:

من الأجوبة الواردة في الاستمارة، تَّبين أن البنك يقوم بإعداد مؤشرات و نسب مالية للمركز المالي للعميل، و ذلك للتأكد من مدى سلامة و صحية المعلومات المالية المقدمة من طرف العميل، كذلك لأن تلك النسب و المؤشرات هي التي توضح الوضع المالي للعميل، وهذا مما يساعد البنك على تجنب مخاطر منح القرض و يزيد في نسبة استرداده.

2. يقوم البنك بتحليل النسب المالية المتعلقة بالتوازن المالي قصير الأجل:

اتضح من الأجوبة، أن البنك يقوم بتحليل النسب المالية المتعلقة بالتوازن المالي قصير الأجل، لأن هذه النسب تقيس مدى قدرة الأصول المتداولة لدى العميل على تغطية الديون قصيرة الأجل، حيث أن تلك النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها.

3. يقوم البنك بدراسة و تحليل تغيرات حجم رأس المال العامل:

من الإجابة الواردة في الاستمارة، اتضح أن البنك يقوم بدراسة و تحليل تغيرات حجم رأس المال العامل، و ذلك لأن رأس المال العامل يمثل القيمة الصافية من الأصول المتداولة للعميل بعد دفعه لديونه قصيرة الأجل، حيث أنه كلما كان موجباً فهذا يعني أن للعميل هامش أمان، مما يطمئن البنك على اتخاذ قرار الإقراض، وأما إن كان سالباً فهذا يمثل خطراً مما يجعل البنك يتردد في منح القرض.

4. يقوم البنك بدراسة و تحليل قدرة الشركة على سداد كافة ديونها:

من الإجابة تبين أن البنك يقوم بدراسة و تحليل قدرة الشركة على سداد مديونيتها و المتمثلة في نسبة القدرة على السداد، حيث أن هذه النسبة تمثل قدرة الشركة على تغطية كافة ديونها الطويلة و القصيرة بالاعتماد على التمويل الذاتي، و هذا مما يعطي للبنك من اطمئنان بتخفيض نسبة الخطر على القرض الممنوح، و أن الشركة قادرة على التسديد.

و بصورة عامة اتضح أن البنوك تعتمد بشكل كبير على التحليل المالي و النسب المالية في اتخاذ قرار منح الائتمان، و غالبا ما يتم الاعتماد على النسب المالية، سواء تلك المتعلقة بالمركز المالي أو بالسيولة و رأس المال العامل، كما يتضح أيضاً أن النسب المالية تعتبر مؤشراً هاماً يعتمد عليه في اتخاذ قرار منح القرض.

المطلب الثاني: نتائج تحليل إستمارة الدراسة:

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية المعلومات المحاسبية، و مدى اعتماد البنوك التجارية عليها و خاصة البنك الوطني الجزائري من أجل اتخاذ قرار الإقراض، و من خلال الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

- إن للمعلومات المحاسبية دوراً هاماً و حيوياً و أهمية كبيرة عند اتخاذ القرارات الائتمانية في البنك الوطني الجزائري (BNA).
- القوائم المالية و التقارير المالية و ما تحتويه من معلومات محاسبية تؤثر في قرار الإقراض.
- اتضح أن البنك يعتمد على المعلومات المحاسبية بدرجة عالية و يقوم بطلبها من العميل نظراً لكونها الأساس في اتخاذ مختلف القرارات لا سيما قرارات الإقراض.
- كما تبين أنه رغم الاعتماد الكبير للبنك على المعلومات المحاسبية، إلا أن ثقته فيها تبقى في حدود متوسطة، نظراً لعدم الإفصاح الدقيق و التضخيم لأرقام القوائم المالية و المعلومات المقدمة من طرف بعض العملاء.
- يقوم البنك الوطني الجزائري بمراجعة و إعادة دراسة و تحليل المعلومات المحاسبية، الأمر الذي يعطيه مصداقية وموضوعية للمعلومات المحاسبية.
- اتضح أن هناك علاقة بين تحليل القدرة الإيرادية للعميل و دعم قرار الإقراض في البنك الوطني الجزائري، و ذلك يرجع لعدة أسباب منها:
  - التعرف على مصادر التمويل و الدخل للعميل قبل حصوله على الائتمان، وذلك لمعرفة قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.
  - تتبع سير مشروع العميل المراد تمويله بهذا القرض من أجل تأكد البنك من مداخيله و أرباحه المحققة.
- احتلت قائمة المركز المالي (الميزانية) المرتبة الأولى من حيث الأهمية للحصول على معلومات محاسبية من العملاء، تليها قائمة التدفقات النقدية، و ذلك من أجل اعتماد البنك عليهما كمصدر لاتخاذ قرار الإقراض، ثم تليها قائمة حسابات النتائج ثم قائمة الأرباح المحتجزة.
- توجد علاقة بين تحليل قائمة التدفقات النقدية، و اتخاذ قرار الإقراض، حيث أنها تعطي قدرة تنبؤية أفضل من المعلومات عن الأرباح للحكم على التوزيعات المستقبلية ويساعد على تقييم السيولة والمرونة المالية من طرف البنك للعميل.
- يقوم البنك الوطني الجزائري بإعادة دراسة المعلومات المحاسبية عن طريق استخدام تحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للوضعية المالية للعميل، مما يساعد متخذي القرار في هذا البنك على استخلاص النتائج التي يبني عليها قراراته، و هي بهذا تساهم في دعم قرار الإقراض.

خاتمة الفصل الثالث:

تعرفنا من خلال هذا الفصل على البنك الوطني الجزائري (BNA) - وكالة قالمة - من حيث موارده المادية و البشرية و وظائفه و مختلف مهامه، هذا من جهة، و من جهة أخرى تعرفنا عل دوره في منح القروض للمؤسسات والأفراد.

إن البنك الوطني الجزائري على غرار ما تمت دراسته بنك رائد في دراسته لملفات القروض، ذلك أن معظم إجاباته عن أسئلة الإستمارة لا سيما بعد تفسيرها و تحليلها، توضح مدى وعيه و حسن إدراكه لقيمة المعلومات المحاسبية و المالية، بالإضافة إلى شرط مصداقيتها و سلامتها من الأخطاء و التجاوزات كتضخيم الأرقام و المبالغ و الغش في عرض القرائم المالية من طرف بعض العملاء طالبي القرض، و لهذا فإن البنك الوطني الجزائري يفضل إعادة دراسة و تحليل أي معلومة محاسبية كي يتأكد من مصداقيتها و صحتها، قبل اعتماده عليها كأساس لاتخاذ قرار الإقراض.

الخاتمة العامة:

تعتبر المعلومات المحاسبية و المالية ذات أهمية بالغة و دور فعال في دعم القرارات الائتمانية في البنوك التجارية و ذلك من خلال توفرها على معايير الجودة الرئيسية و المتمثلة أساساً في كل من: الدقة، و المنفعة، و الفاعلية، والتنبؤ، و الكفاءة.

هذا وبالإضافة إلى إلمامها بكافة الجوانب المالية المتعلقة بالعميل، و التي منها القدرة الإيرادية لطالب القرض، وكذا تحليل قوائمه المالية، خاصة قائمة مركزه المالي أو الميزانية العمومي و كذلك تحليل سيولته عن طريق قائمة التدفقات النقدية ذلك لأن عنصر النقدية أو السيولة يعتبر من أحسن الوسائل لتسديد أي التزام أو قرض، كما يركز البنك في دراسته على تحليل النسب المالية من المؤشرات التوازنية و النسب المالية خاصة قصيرة الأجل منها، ذلك لأن هذه الأخيرة تعبر عن فترة محدودة و سريعة لا تتجاوز السنة، كما يعتمد البنك إضافة إلى ما سبق إلى معرفة القدرة الكسبية أو الإيرادية لعميله طالب القرض و قيامه بتحليلها، سواء عن طريق تتبع المشروع المراد تمويله و دراسته للتأكد من مداخيل و نفقات هذا العميل و حركة الأموال داخل هذا المشروع، أو بدراسة البنك لهذا المشروع عن طريق ما يقدمه له العميل من معلومات مالية و محاسبية و التي تندرج أساساً على شكل قوائم مالية و تقارير مالية.

و البنوك باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية المالية تعتمد على المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة، لكونها ترشدها إلى اتخاذ قرارات سليمة تجعلها تتوخى الأخطار الناجمة عن منح القروض في مختلف عملياتها المالية، إذن فهي تُطَمئن البنك عندما يقبل على منح قرض معين، ويقوم البنك التجاري بدراسة كافة المعلومات الواردة من العميل و تحليلها و ذلك للتأكد من سلامتها و دقتها قبل الإعتماد عليها في اتخاذ قرار الإقراض، حيث لا يباشر عمله مع بداية المشروع بل قبله، فيعمل جاهداً على دراسة المشروع للإحاطة به من جميع الجوانب، وما إذا كان هذا المشروع سيدر أرباحاً تعود على البنك، وهل هو مشروع ناجح أم فاشل؟، ليقرر البنك في الأخير قبول أو عدم قبول منحه القرض.

و قصد دعم هذا الموضوع أكثر قمنا بدراسة تطبيقية على البنك الوطني الجزائري (BNA) - وكالة قالمة -، وتتمثل حوصلة تطبيق هذه الدراسة في كيفية دراسة هذا البنك و واعتماده على المعلومات المحاسبية و كيفية تأثيرها في اتخاذه لقرار الإقراض، وما إذا كانت هذه المعلومات يتعامل معها بدرجة عالية من الثقة أو متوسطة أو قليلة، و من أجل معرفة مدى اعتماد هذا البنك على المعلومات المحاسبية في دعم قرار الإقراض، قمنا بمنحة إستمارة تحتوي على أربعة أجزاء رئيسية، حيث يختص كل جزء و يتكون من مجموعة من الأسئلة و الاقتراحات تتعلق بمتغير من المتغيرات المستقلة و فرضية من الفرضيات التي تم طرحها في المقدمة العامة قصد تحليلها واختبار صحتها من عدمها، و بعد إجابة موظفي البنك الوطني الجزائري على أسئلة الإستمارة استطعنا من خلال ذلك و بعد تحليلها و تفسيرها الخروج بأن البنك الوطني الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات المحاسبية في اتخاذه لقرار الإقراض، لكنه رغم اعتماده الشديد هذا فإن ثقته

فيها تبقى محدودة و متوسطة نظراً لأنة قد تكون هناك بعض التجاوزات من طرف بعض العملاء من خلال تقديمهم لمعلومات محاسبية لا تعبر بصدق عن أوضاعهم المالية، فيضطر بذلك إلى إعادة دراستها و تحليلها ليتأكد من مصداقيتها و مدى مطابقتها للقوانين و السياسة المتبعة من طرف البنك.

و من هنا يمكن الخروج بالقول أن المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة في دعم قرار الإقراض على مستوى البنوك التجارية، حيث لا يمكن للبنك الاستغناء عنها نظراً لما تحمله من عنصر الأمان و هو من بين الأهداف الثلاثة الرئيسية التي يسعى أي بنك تجاري لتحقيقها.

المقترحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها سابقاً، يمكن تقديم بعض المقترحات، و ذلك من أجل زيادة الإعتماد على المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات طالبة الائتمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان من طرف البنك:

- ضرورة قيام الشركات بزيادة درجة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة في قوائمها المالية، و ذلك لزيادة درجة كفاية المعلومات المحاسبية المقدمة لاتخاذ القرار الائتماني.
- ضرورة زيادة فعالية تدقيق الحسابات و التزام المدققين بأخلاقيات المهنة من أجل زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية المقدمة للبنوك، مما يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية المنتَجة من طرف مدقق الحسابات.
- ضرورة إلزام البنوك الشركات بتقديم معلومات مدققة يمكن الاعتماد عليها و الوثوق بها.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية و أثر المعلومات المحاسبية للشركات طالبة الائتمان على قرار الائتمان في البنوك التجارية، خاصة البنك الوطني الجزائري (BNA)، ويتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في قسم التسهيلات الائتمانية في هذا البنك.

تعتبر المعلومات المحاسبية التي تمتاز بالجودة لا سيما إن توفرت على الدقة، المنفعة، الفاعلية، التنبؤ، والكفاءة، عنصر فعال بالنسبة للبنوك التجارية، حيث تساعدها بشكل كبير على دعم قراراتها خاصة منها قرارات الإقراض.

و بالإضافة إلى معايير الجودة التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية، يجب أن تكون هذه الأخيرة ملمة بكافة الجوانب لا سيما منها المتعلقة بالعميل أو الشركة طالبة القرض، و ذلك من حيث قدرتها الإيرادية و تحليل تدفقاتها النقدية، و كذا مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية خاصة قصيرة الأجل.

Résumé:

Le but de cette étude était de déterminer l'importance et l'impact de l'information comptable pour les entreprises élève crédit de décision de crédit dans les banques commerciales, en particulier la Banque nationale d'Algérie (BNA), la population étudiée se compose de tous les employés du département de crédit à la banque.

L'information comptable est caractérisée par la qualité, surtout si elle est disponible sur la précision, l'utilité, l'efficacité, la prévisibilité, l'efficacité, ingrédient actif des banques commerciales, où aidé beaucoup sur le soutien des décisions privées, y compris les décisions de prêt.

En plus des normes de qualité qui doivent être remplies dans les informations comptables, il doit être le dernier familiariser avec tous les aspects, en particulier ceux liés au client ou entreprise qui demande le prêt, et en fonction de leur capacité ou de ressources et l'analyse des flux de trésorerie, et ainsi que les indicateurs de l'équilibre budgétaire et les ratios financiers particulièrement court terme.